جامعة محمد خيضر – بسكرة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

–مركز Rand أنموذجا–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: سياسات عامة

إعداد الطالبة
لبنى العلمي

إشراف الأستاذ:
أ.د عبد اللطيف باري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د/ قريب بلال	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د /عبد اللطيف باري	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
أ.د/ باي أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة (01)	عضوا مناقشا
أ.د/ هشام عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة(01)	عضوا مناقشا
د/ منى زنودة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2022–2023

بسم الله الرحمن الرحيم:

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

سورة المجادلة الآية 11.

شكر وتقدير

واشكر فإن الشكر من حق على الانسان واجب
لا ترج من لا يشكـر النعمى ويصبر في العواقب

الشاعر صالح بن عبد القدوس

بداية الشكر لله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل الذي نرجو أن يكون علما وزادا ينتفع به.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وأرقى عبارات التقدير إلى الأستاذ الدكتور عبد اللطيف باري الذي تولى الاشراف على إنجاز هذا العمل وكل ما قدمه من توجيهات وإرشادات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذة منى زنودة التي لم تبخل عليا بإرشاداتها القيمة والتي رافقتني طيلة رحلة البحث.

الشكر موصول أيضا لأعضاء لجنة المناقشة التي تحملت عبئ مراجعة هذا العمل وتصويب أخطائه.

إلى كل طاقم أعضاء هيئة التدريس وموظفي كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة.

لبنى

إهـــــداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسارنا الدراسي وبفضله تعالى أهدي ثمرة الجهد والنجاح إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى من كانوا سندا وعونا لي في رحلة بحثي عائلتي الصغيرة زوجي العزيز وابنتي الغالية هبة الرحمن.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إخوتي: أحمد، محمد وختام.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل، وإلى كل من رسم بذاكرتنا ذكرى طيبة تجعلنا نبتسم رغم الظروف.

فخرا واعتزازا أهدي هذا العمل إلى وطني العزيز وشهدائه الأبرار

إلى روح الدكتور أحمد بوطرفاية مدير جامعة بسكرة رحمه الله

لبنى

المقدمة

حظي موضوع دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي باهتمام كبير لدى الباحثين في مجال العلاقات الدولية، مقارنة بحقل السياسة العامة حيث يرجع هذا النقص إلى غياب الاهتمام بدور هذه المراكز في عملية صنع وتطوير السياسة العامة خاصة في الوطن العربي. على الرغم من أن ظهور مراكز الأبحاث والدراسات قد أدى إلى تشكل منهجية جديدة وتعديلية في سلوك صانع القرار السياسي وقد آثار ثورة علمية في مجال السياسة العامة في الدول المتقدمة، حيث تعتبر الولايات المتحدة الامريكية نموذجا فريدا ومتميزا وموطنا أصليا لهذه المراكز ما يعكس انفتاح نظامها السياسي الذي ضمن مشاركة كافة الفواعل في عملية صنع القرار وتحديد الاختيارات والبدائل السياسية. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تنامي دور مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسة العامة ودعم برامج تطوير سياسات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي حتى باتت شريكا فعليا في النقاش السياسي وامتدت لتكون وسيلة جديدة لصنع السياسات وابتكار الحلول الأفكار الجد يدة والبديلة. فصياغة سياسة عامة ناجحة تحتاج إلى تحليلات وتقنيات علمية وتصورات مستقبلية وقراءات محكمة عن أهدافها وطرق تنفيذها والآثار المترتبة عنها. وقد تزايد الطلب على مراكز الأبحاث والدراسات في الآونة الأخيرة في الدول الديمقراطية خاصة من أجل مساعدة صانع القرار على رسم خطط وبرامج السياسة العامة حتى تضمن الأجهزة الحكومية فعاليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها. وقد ساعد هذا في تناول عملية صنع السياسة العامة بطريقة علمية ومنظمة، كما ساعد أيضا على فهم كيفيات ممارسة الحكومة لدورها في رعاية المجتمع وتحقيق المنفعة العامة. وكذا تحسين مستوى كفاءة الأداء الحكومي في عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة. كما لا يمكننا الإنكار أن عملية صنع السياسة العامة أصبحت أكثر تعقيدا وصعوبة ما جعل صانع القرار يعتمد على مراكز الأبحاث والدراسات من أجل الوصول إلى حلول أكثر عقلانية وموضوعية خاصة في ظل التغير المستمر للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة ووجود صراع من أجل المصالح بين مختلف فئات المجتمع. وعليه برز الدور الحيوي لمراكز الأبحاث والدراسات كمؤسسات رفعت التحدي من أجل المشاركة الفعالة في عملية صنع السياسة العامة التي تتطلب وعيا كبيرا لفهم طبيعة مشاكل وقضايا المجتمع.

ومن هنا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى توضيح دور مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية وتسليط الضوء على مؤسسة راند للبحث

والتطوير التي تعتبر من أهم مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية ذات الحضور القوي في الساحة السياسية عموما ومجال تطوير أبحاث السياسة العامة على وجه الخصوص حيث دشنت عصر التعاقد مع الحكومة الأمريكية ومختلف أجهزتها الادارية وعملت كمؤسسة مستقلة من أجل تحسين جودة برامج السياسة العامة وتحسين وتعزيز آليات وبرامج الرفاه الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع الأمريكي.

1/ أهمية الدراســـة:

يمكن النظر الي أهمية موضوع " **دور مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**"، من زاويتين أساستين وهما:

أولا من الزاوية العلمية: تكتسب هذه الدراسة أهميتها، من خلال تسليط الضوء على الموضوع من حيث:

- أهمية البحث العلمي والتطوير.
- أهمية مراكز الأبحاث والدراسات كونها مصدرا أساسيا للإنتاج الفكري والمعرفي.
- أهمية مراكز الأبحاث والدراسات في دعم البحث العلمي وتطويره.
- أهمية مراكز الأبحاث والدراسات في تطوير استخدام الأساليب العلمية والمعرفية لإنجاز أبحاثها.
- أهمية مراكز الأبحاث والدراسات في إنشاء مختبرات بحثية متخصصة في شتى المجالات.
- أهمية مراكز الأبحاث والدراسات في إنتاج أبحاث متخصصة تراعي البيئة المحلية ومواردها.
- أهمية مراكز الأبحاث والدراسات في دعم وتطوير الأنظمة التعليمية.
- أهمية مراكز الأبحاث والدراسات في تطوير نظريات علمية جديدة.

وأما من الناحية العملية: تكتسب هذه الدراسة أهميتها على المستوى العملي من حيث:

- أهمية مركز الأبحاث والدراسات في دعم البناء المجتمعي والحضاري للدول.
- أهمية مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وخاصة مؤسسة راند في تطوير السياسات وصنع السياسة العامة.

- أهمية مراكز الأبحاث والدراسات في ربط الفكر بالممارسات السياسية.
- أهمية مراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي وتصويبه.
- أهمية مؤسسة راند في توجيه الرأي العام ودعم برامج السياسة العامة.
- أهمية مراكز الأبحاث والدراسات في التأثير على الثقافة السياسية.
- أهمية مؤسسة راند في إنتاج الحلول للقضايا والمسائل المتعلقة بالسياسة العامة.

2/ أهـداف الدراسة: تهدف الدراسة بشكل عام إلى تبيان دور مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية مع الأخذ بنموذج مؤسسة راند للبحث والتطوير كنموذج تطبيقي للدراسة، ويتجلى ذلك من خلال عرض ما يلي:

- التطور التاريخي لمفهوم ودور مراكز الأبحاث والدراسات.
- توسع دائرة نشاط مراكز الأبحاث والدراسات والانتقال من التركيز على الفكر الاستراتيجي العسكري إلى مجال تطوير السياسات العامة.
- دور مراكز الأبحاث والدراسات كشريك في عملية صنع السياسة العامة افي الولايات المتحدة الأمريكية.
- تأثير البيئة السياسية الأمريكية على ازدهار وتوسع نشاط مراكز الأبحاث والدراسات.
- تأثير الجانب التمويلي على نشاط وتصنيف مراكز الأبحاث الأمريكية وتوجهاتها السياسية والأيديولوجية.
- استراتيجيات عمل مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وأثرها على عملية صنع السياسة العامة.
- مؤسسة راند كنموذج متميز يهتم بتطوير السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- صورة مغايرة عن دور هذه المراكز في السياسة الخارجية وإبراز دورها في عملية صنع السياسة العامة.

3/ مبررات اختيار الدراسة:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع، لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، كما يلي:

3-1/ الأسباب الذاتية:

- الرغبة في الالمام بهذا الموضوع الشيق، والجدير بالبحث والدراسة.
- محاولة تقديم نظرة حول دور مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسة العامة مغايرة لنظرة العلاقات الدولية التي تركز على صنع القرار الخارجي.
- انجذابنا لدراسة دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسة العامة، هو لإيماننا بضرورة ربط الفكر بالممارسة السياسية حيث يمكن لهذا أن يحقق نتائج جيدة تساهم حقيقة في تطوير حياة الفرد والمجتمع. كما أن اختيارنا للولايات المتحدة الأمريكية كنموذج للدراسة هو لرغبة منا في تسليط الضوء على نموذج فريد وناجح يمكن الاستفادة منه في الوطن العربي لتحقيق نهضة علمية وعملية في مجال تطوير السياسة العامة والاستفادة من خزانات الفكر العربية في هذا المجال.

3-2/ الأسباب الموضوعية:

- تتمثل في الأهمية البالغة، التي يكتسيها هذا الموضوع، الذي يهتم بتسليط الضوء عن دور مراكز الأبحاث والدراسات في حقل السياسة العامة، حيث أنها تحتاج لمزيد من الاهتمام والدراسات خاصة في الوطن العربي نظرا للدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق الرفاه الاجتماعي والإقتصادي وتطوير برامج السياسة العامة في الدول الديمقراطية.
- البحث في أسباب نجاح هذه المراكز في التأثير الايجابي على الحياة السياسية في الدول الديمقراطية دون غيرها من الدول، وكذا إبراز معالم قوة وقدرة هذه المراكز بالنهوض بحقل السياسة العامة وتحسين حياة الشعوب.
- البحث في آليات وعوامل نجاح مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الاستفادة من تجربتها الفريدة والرائدة في هذا المجال خاصة لدول العالم العربي.

4/ إشكالية الدراسة: على الرغم من وجود العديد من الدراسات في مجال العلاقات الدولية اهتمت بدور مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية في عملية صنع القرار الخارجي، إلا أن مجال دراسة تأثيرها في حقل السياسة العامة لا يزال محدودا نوعا ما. ونظرا لأهمية الموضوع من الناحية العلمية والعملية ارتأينا البحث فيه والتطرق إلى الإجابة عن الإشكالية التالية والتي تتمحور حول: "ما مدى مساهمة مؤسسة راند في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية؟"

5/ الإطار الزمني والمكاني للدراسة: وقد تحددت الدراسة بالحدود التالية:

5-1/ الحدود المكانية : تتمحور دراستنا حول موضوع مراكز الأبحاث ودورها في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن المجال الجغرافي للدراسة شمل الولايات المتحدة الأمريكية.

5-2/ الحدود الزمنية : لم تقترن دراستنا للموضوع بفترة زمنية محددة، حيث انطلقت من التاريخ الأول لتشكل مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية. كما تناولت تأثير مؤسسة راند وتطور اسهاماتها الفكرية في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام.

6/ فرضيات الدراسة:

- بما أن مؤسسة راند تعمل في الصفوف الأمامية إلى جانب الحكومة الأمريكية، فهذا يعكس مدى مساهمتها في عملية صنع السياسة العامة.

7/ الدراسات السابقة:

لقد تم تناول موضوع دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، في أغلب الدراسات بالتركيز على جوانب مختلفة في حقل السياسة العامة، نذكر منها:

الدراسة الأولى: قدمها توماس ميدقيتز في كتابه "**مراكز الأبحاث في أمريكا**" الصادر سنة 2010 حيث اهتم الكاتب بتقديم تصورات واضحة عن الحقيقة المبهمة لمراكز الأبحاث الأمريكية وأهم مميزاتها وخصائصها ودراستها كنوع مستقل من المؤسسات ذات الإنتاج الأكاديمي والسياسي

والإقتصادي. وتتبع المسار أو السياق التاريخي الذي شكل ظاهرة مراكز الأبحاث والدراسات ومن يقف خلف ظهورها كقوة تفرض نوعا من الهيمنة في تشكيل القرارات السياسية الأمريكية. إضافة إلى تحليل شكل ووظيفة مراكز الأبحاث الأمريكية، وقد خلص إلى جملة من النتائج أهمها:

- وضع نظرية سوسيولوجية عن مراكز الأبحاث من خلال تتبع خطوط تاريخ العلاقات الاجتماعية التي أدت إلى تشكل مراكز الأبحاث كمؤسسة هجينة تقع بين المجال الأكاديمية والسياسي والإقتصادي والإعلامي.
- أن مراكز الأبحاث الأمريكية تستمد عناصر وجودها من مجالات راسخة كالمجال الأكاديمي والسياسي والأعمال التجارية والاعلام.
- أن مراكز الأبحاث الأمريكية تتلقى دعما كبيرا من صناع السياسة وأصحاب الشركات الكبرى من أجل الحصول على نماذج توائم متطلباتهم.
- أن الربط بين المؤسسات الأكاديمية والسياسة ساعد مراكز الأبحاث على تعزيز الانفصال بين المعرفة العلمية والسياسة أكثر مما عزز التبادل بينهما، حيث أن الكاتب قدم فكرة مغايرة تماما لما هو شائع في مراكز الأبحاث الأمريكية تربط الفكر بالممارسة السياسية وكونها تقدم بحثا علميا بحت، إلى أنها عبارة عن مؤسسات تعمل كخبير سياسي لدى صانع القرار الأمريكي الذي يرفض العلم النظري والمجرد.[1]

الدراسة الثانية: " **Think Tanks in the United State"** Alek Chance الصادرة سنة 2016 حيث تناول الباحث موضوع مراكز الفكر والرأي الأمريكية بشكل عام انطلاقا من تاريخ نشأتها ومفهومها المحلي وأنشطتها ودورها في صنع السياسة العامة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، وقد خلص إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 على مراكز الفكر والرأي الأمريكية التي قلصت حجم التمويل المنسوب لهذه المراكز، ما أدى إلى تزايد المنافسة بينها من أجل الحصول على التمويل الكافي لإنتاج أبحاثها.
- تضاعف حجم مراكز الفكر والرأي الأمريكية المتخصصة خلال ثلاثون عاما الماضية .

[1] توماس ميدقتز، **مراكز الأبحاث في أمريكا**، ت، نشوى ماهر كرم، قطر: منتدى العلاقات الدولية، 2010.

- ازدياد الطلب على أبحاث مراكز الفكر والرأي الأمريكية نظرا لتشابك وتعقد قضايا السياسة العامة المعاصرة.
- دور الوسائط الجديدة المبنية على الاتصال بالانترنيت على مراكز الفكر والرأي بمنحها أفضل الأدوات للاتصال المباشر بالجمهور، ما قلل دور الاعلام في الربط بين الخبراء والجمهور.
- مساهمة العولمة في زيادة الطلب المحلي والعلمي على مراكز الفكر والرأي الأمريكية.
- استراتيجية مراكز الأبحاث في الاستقطاب السياسي ومواجهتها لتحدي المنافسة من أجل الحفاظ على التأثير والأهمية وحماية استقلاليتها.[1]

الدراسة الثالثة: قدمها علاء إبراهيم رجب "**دور المراكز البحثية الأمريكية في عملية صنع القرار السياسي – دراسة حالة مؤسسة راند** –" الصادرة سنة 2018 حيث تناول الباحث من خلال الدراسة الدور المحوري الذي تمارسه مراكز الأبحاث الأمريكية في صنع القرار السياسي وخاصة السياسة الخارجية، مسلطا الضوء على مؤسسة راند التي تلعب دورا كبيرا في صنع القرار السياسي الأمريكي، وقد خلص إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن مراكز الأبحاث الأمريكية تعد سمة من سمات المجتمع المدني والسياسي الأمريكيلما تملكه من تأثير قوي على توجيه الرأي العام والقرار السياسي.
- بروز مراكز الأبحاث الأمريكية كجزء من حركة التحديث الأمريكية الهادفة إلى تعزيز الأداء المهني الحكومي.
- تطلع مراكز الأبحاث الأمريكية إلى المزيد من التأثير على عملية صنع السياسة بالشكل الذي تتبناه في طرح الأولويات.
- صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية يبرهن على مدى فعالية مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي.[2]

---

[1] Alek Chance, **Think Tanks in the united state. (USA:** institute China-America studies, 2016).

[2] علاء ابراهيم رجب، **دور المراكز البحثية في عملية صنع القرار السياسي** . (مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018).

الدراسة الرابعة: قدمها عمر فلاق "**قراءة حول واقع مراكز الفكر في العالم** "، الصادرة سنة 2021 حيث تناول الباحث من خلال هذه الدراسة نظرة واقعية عن مراكز الفكر حول العالم ودورها في رسم السياسة العامة، مع اعتماد مؤسسة راند كنموذج تطبيقي للدراسة، وقد خلص ألى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن واقع مراكز الفكر في العالم يخضع لطبيعة أنظمتها السياسية وثقافتها السائدة.
- اهتمام الدول المتقدمة بضرورة الاعتماد على مراكز الفكر من أجل صنع القرار السياسي.
- تعتبر مراكز الفكر الأمريكية أداة ضرورية من أجل بناء السياسة العامة وصناعة القرارات الاستراتيجية.
- لمؤسسة راند دور بالغ الأهمية في صنع السياسة العامة الأمريكية.
- طرح مجموعة من التحديات التي تواجه مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي وأهمها الفجوة بين صناع القرار ومراكز الفكر.[1]

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن دراساتنا والدراسات التي تم الإشارة إليها تلتقي في نقطة واحدة جوهرية وهي دور مراكز الأبحاث الأمريكية في عملية صنع القرار السياسي، وعن أهميتها في ربط الفكر بالممارسة السياسية كونها تعد نموذجا فريدا وناجحا في التأثير على الحياة السياسية في أمريكا رغم اختلاف وتباين النتائج المتوصل إليها بين مناصر ومنتقد لدور هذه المراكز حسب طبيعة تناول موضوع الدراسة. كما يمكننا القول أن دراستنا للموضوع كانت متعمقة أكثر من حيث الاهتمام بآليات واستراتيجيات عمل مراكز الأبحاث الأمريكية في حقل السياسة العامة، وكذا بتسليط الضوء عن اسهاماتها الفكرية المرتبطة بدعم وتطوير السياسة العامة واعتماد مؤسسة راند كنموذج تطبيقي للدراسة.

8/ الاطـار المنـهجي للدراسة: فرضت علينا طبيعة الموضوع، الاستعانة بالمناهج التالية:

منـهج دراسة حالــة: وهو المنهج الذي يهتم بدراسة الظواهر، والحالات الفردية، والثنائية والجماعية المجتمعية ويركز على تشخيصها من خلال المعلومات التي جمعها وتتبع مصادرها،

[1] عمر فلاق، " **قراءة حول واقع مراكز الفكر في العالم**" ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد31، 2021.

في الحصول على الحقائق المسببة للحالة ويصل الى نتائج ومعالجات من خلال دراسته المتكاملة.[1] وقد تم الاستعانة به في الجزء التطبيقي، الخاص بدراسة دور مؤسسة راند في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المنهج الوصفي التحليلي: حيث يقوم هذا المنهج بوصف وتحليل ظاهرة من الظواهر، للوصول الى أسباب هذه الظاهرة والعوامل المتحكمة فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها.[2]

وقد تم الاستعانة به في وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل دور وآليات عمل مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية في عملية صنع السياسة العامة.

9 / مقتربات الدراسة: فرضت علينا طبيعة الموضوع، الاعتماد على المقتربات التالية:

المقترب المؤسساتي : تم الاعتماد عليه، في دراسة مراكز الأبحاث والدراسات من حيث هيكلها التنظيمي وطرق عملها ومصادر تمويلها وحجمها وكذا اطارها القانوني. إلى جانب دراسة قدرتها كمؤسسات مستقلة على التأثير في عملية صنع السياسة العامة داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

المقترب النظمي: من خلال التركيز على تأثير البيئة الداخلية الأمريكية على عمل مراكز الأبحاث والدراسات وعلى صانع القرار الأمريكي في عملية صنع السياسة العامة. وكذا قدرة مراكز الأبحاث على دعم وتطوير برامج السياسة العامة التي تظهر مخرجاتها في شكل قرارات وقوانين.

10/ صعوبات الدراسة: لا يخلو أي عمل نقوم به من صعوبات وعوائق، ومن بين أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة هذا البحث ما يلي:

- نقص المراجع والدراسات المهتمة بدور مراكز الأبحاث في عملية صنع السياسة العامة.
- عدم توفر دراسات كثيرة حول السياسة العامة المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية فمعظم الدراسات اهتمت بالسياسة الخارجية.

---

[1] عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث.** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007).

[2] المرجع نفسه.

- عدم توفر الدراسات الكافية حول دور مؤسسة راند في عملية صنع السياسة العامة، مقارنة بحقل العلاقات الدولية.
- عدم توفر الامكانيات من أجل الوصول إلى مصادر المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية.
- رغم محاولاتنا العديدة للتواصل بمركز راند بكاليفورنيا وفروع مؤسسة راند بقطر وتونس وباريس من أجل الحصول على تكوين من أجل جمع أكبر قدر من المعلومات إلا أننا لم نتلق أي استجابة أو رد.
- رغم حصولنا على دعوة من مركز أبحاث بالقاهرة من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول نشاط مؤسسة راند في مجال السياسة العامة حيث أن المركز اهتم كثيرا بنشر عدة دراسات في هذا المجال، إلا أننا لم نتلقى أي دعم من طرف الهيئة المستخدمة التي ننتمي لها من أجل تمكيننا من السفر، كما قوبل طلبنا بالرفض.
- أغلب الدراسات الموجودة عن دور مؤسسة راند في صنع السياسة العامة الأمريكية هي من إنتاج ذات المؤسسة، حيث لم نلتمس اهتماما كبيرا بالموضوع لدى الباحثين في حقل السياسة العامة ما انعكس ذلك على دراستنا من خلال نقص المراجع خاصة في الفصل الثالث.

11/ هيكلة الدراسة:

وللإجابة على الاشكالية المطروحة، قسمنا هذه الدراسة الى ثلاثة فصول:

- **حيث عنون الفصل الأول بالإطار النظري والمفاهيمي للدراسة** ، والذي كان لابد منه لضرورة البحث جاء تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول منه: ماهية مراكز الأبحاث والدراسات، أما المبحث الثاني : فتطرقنا فيه الى ماهية السياسة العامة وتناولنا من خلال المبحث الثالث: مفهوم عملية صنع السياسة العامة وعلاقتها بمراكز الأبحاث والدراسات.
- **أما الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان: مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وأثرها على عملية صنع السياسة العامة.** قدمنا في المبحث الأول نظرة عامة عن مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتطرقنا في المبحث الثاني: الاطار العام لعملية صنع السياسة

العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، أما المبحث الثالث: فقد تناولنا من خلاله أثر مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية على عملية صنع السياسة العامة.

- **أما الفصل الثالث خصص لدراسة حالة لموضوع البحث تحت عنوان** : دور **مؤسسة راند في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.** تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى التعريف والنشأة، أما المبحث الثاني اهتممنا من خلاله بـ: الفروع والمراكز التابعة لمؤسسة راند، أما المبحث الثالث: فقد تناولنا من خلاله الاسهامات الفكرية لمؤسسة راند ومعايير الجودة العلمية، في حين تطرقنا في المبحث الرابع إلى: آثر مؤسسة راند على عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.

لنصل أخيرا في الخاتمة، إلى جملة من النتائج والاقتراحات والتوصيات.

خطة الدراسة

الفصل الأول : الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول : ماهية مراكز الأبحاث والدراسات

المطلب الأول : مفهوم مراكز الأبحاث والدراسات

المطلب الثاني: السياق التاريخي لتطور مراكز الأبحاث والدراسات

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية في تحليل ظاهرة مراكز الأبحاث والدراسات

المبحث الثاني: ماهية السياسة العامة

المطلب الأول : الاطار النظري للسياسة العامة

المطلب الثاني : مفهوم السياسة العامة

المبحث الثالث: مفهوم عملية صنع السياسة العامة وعلاقتها بمراكز الأبحاث والدراسات

المطلب الأول :تعريف عملية صنع السياسة العامة ومراحلها

المطلب الثاني: الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة

المطلب الثالث: علاقة مراكز الأبحاث والدراسات بعملية صنع السياسة العامة

خلاصة الفصل

الفصل الثاني : مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وأثرها على عملية صنع السياسة العامة

المبحث الأول : مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول : السياق التاريخي لنشأة مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية

المطلب الثاني: تصنيفات مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وصور عملها

المطلب الثالث: الفرق بين المراكز البحثية والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: الاطار العام لعملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول : صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني :صانعوا السياسة العامة الرسميون في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث: صانعوا السياسة العامة غير الرسميون في الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثالث: أثر مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية على عملية صنع السياسة العامة

المطلب الأول : استراتيجية مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية ودورها في عملية صنع السياسة العامة

المطلب الثاني: عوامل تعاظم دور مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية في عملية صنع السياسة العامة

المطلب الثالث: تقييم دور وأثر مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية في عملية صنع السياسة العامة

خلاصة الفصل

الفصل الثالث : دور مؤسسة راند في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية – دراسة حالة–

المبحث الأول : التعريف والنشأة

المطلب الأول : النشأة والتأسيس

المطلب الثاني: الموقع والتمويل

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المبحث الثاني: الفروع والمراكز التابعة لمؤسسة راند

المطلب الأول : المراكز الممولة اتحاديا

المطلب الثاني :الفروع الدولية لمؤسسة راند

المطلب الثالث: المكاتب والهيئات الاستشارية لمؤسسة راند

المبحث الثالث: الاسهامات الفكرية لمؤسسة راند ومعايير الجودة العلمية

المطلب الأول : الاسهامات الفكرية لمؤسسة راند

المطلب الثاني: مناقشة وتحليل السياسات في مؤسسة راند

المطلب الثالث: معايير الجودة العلمية لأبحاث مؤسسة راند

المبحث الرابع: آثر مؤسسة راند على عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول : استراتيجية مؤسسة راند لصنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: نماذج مساهمة مؤسسة راند في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث: مؤسسة راند وتحديات السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

خلاصة الفصل

الفصل الأول

تمهيد:

في ظل التحولات والتغيرات السياسية في الساحة الدولية، أصبح من الصعب على صانع القرار المراهنة على اتخاذ قرار مصيري سواء على المستوى الوطني أو الدولي، لاسيما أن عملية صنع القرار لم تعد تقتصر على القواعد النظرية والحساب المنطقي فقط اتجاه النتائج المتوقعة أضف الى ذلك انعدام الاطار المرجعي للتكامل والموثوقية ازاء عملية صنع القرار، ففي القرن الماضي لوحظ أن العديد من القرارات المصيرية والمهمة التي هزت الساحة الدولية آنذاك قد خلفت الكثير من التعقيدات، نظرا للغموض الذي شابها نتيجة نقص المعلومات المتوفرة وانعدام البدائل المقترحة أمام صناع القرار، ومن هنا ظهرت مراكز الأبحاث والدراسات كمؤسسات سدت الفجوة بين المعرفة والسياسة، نظرا للدور البارز الذي قدمته في اثبات الحقائق والمعرفة من خلال إعداد وتحليل المعلومات وتقديمها في شكل بدائل ومقترحات ،للوصول الى نتائج وحلول أكثر واقعية اتجاه الأزمات.

وعليه سنحاول ضمن هذا الفصل التطرق للعناصر التالية :

- **المبحث الأول : ماهية مراكز الأبحاث والدراسات.**
- **المبحث الثاني : ماهية السياسة العامة.**
- **المبحث الثالث: مفهوم عملية صنع السياسة العامة وعلاقتها بمراكز الأبحاث والدراسات.**

المبحث الأول : ماهية مراكز الأبحاث والدراسات

عرفت مراكز الأبحاث والدراسات نموا متزايدا منذ بداية التسعنيات من القرن الماضي، بعد اتساع دائرة نشاطاتها واهتماماتها ، نتيجة للتقدم التكنولوجي وتطور الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي باتت تتطلب تحليلات منطقية ودراسات محايدة أكثر دقة وموضوعية، والتي لن تكون إلا بوجود خبراء ودارسين وباحثين مهتمين وقادرين على انتاج معرفة متجددة ومواكبة لكافة التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الراهنة.

ونحاول خلال المبحث الأول تقديم مفهوم لمراكز الأبحاث والدراسات، ولكن لابد أن نعرج الى المسار أو السياق التاريخي لظروف نشأتها من خلال المطلب الأول :

المطلب الأول : مفهوم مراكز الأبحاث والدراسات

لا يزال مصطلح مراكز الأبحاث غامضا، مما يعكس التنوع الكبير في وظائف وأشكال هذه المؤسسات، التي تعتبر ركيزة استراتيجية تدعم البحث العلمي وتحدد المواقف الاجتماعية في القضايا الرئيسية والحاسمة على جميع المستويات، وهناك محاولات عديدة للباحثين والدارسين في المجال من أجل تحديد مفهوم ومراكز الأبحاث والدراسات، وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا المطلب.

أولا/ تعريف مراكز الأبحاث والدراسات:

للإشارة فقد عرفت مراكز الأبحاث والدراسات بمصطلحات عديدة ففي الولايات المتحدة الأمريكية تعرف بالثينك تانكس(**Think tanks**) وترجمت باللغة العربية بمراكز التفكير أو بنوك التفكير، أما في بريطانيا عرفت بمصطلح مراكز الأبحاث والدراسات، كما عرفت أثناء الحرب العالمية الثانية بغرف الحرب أو صناديق الدماغ(**Brain boxes**)، كل هذه المصطلحات تؤدي معنى واحدا هو مراكز الأبحاث والدراسات، غير أنه ولحد الساعة لم يلقى هذا المصطلح مفهوما موحدا، حيث ركزت معظم التعريفات على مجموعة من المعايير في تعريفه من خلال قياس درجة الاستقلالية، الأغراض والدوافع البحثية، والأنشطة والمنتجات الأساسية.

أ.الاستقلالية: تناولت العديد من المفاهيم مراكز الأبحاث والدراسات على أنها منظمات غير حكومية، في حين أشار بعض الخبراء إلى أنها يمكن أن تكون مراكز جامعية شبه مستقلة أ و مرتبطة بأحزاب سياسية أو شركات معينة.

ب.الأغراض والدوافع البحثية : تغطي خدمات مراكز الأبحاث والدراسات الشركات والحكومات، كما تركز على قضايا السياسة العامة والتأثير على المصالح الاجتماعية بما في ذلك السياسة الاجتماعية والإستراتيجية السياسية والاقتصادية والدفاع والتكنولوجيا والثقافة، توجه أبحاثها عادة إلى صانعي السياسة، بينما تركز مراكز أخرى على توجيه أبحاثها للجمهور والتركيز على موضوعات التنمية البشرية.

جـ. الأنشطة والمنتجات الأساسية: تم الاجماع من قبل الخبراء الباحثين على أن البحث هو نشاط أساسي لمراكز الأبحاث والدراسات، حيث تستخدم أساليب البحث العلمي والمعرفة المهنية لإجراء البحوث التي تقدم الاقتراحات وحلول خاصة للجهات المانحة، حيث تهدف للتأثير على صانعي السياسة والجمهور. في حين قد تكون بعض منتجات مراكز الأبحاث والدراسات عبارة عن مقالات وتقارير واستشارات.

ومن بين أهم التعريفات لمراكز الأبحاث والدراسات ما يلي:

عرفها J. Mcgan على أنها: " مؤسسات بحث وتحليل وإشراك السياسات التي تولد المشورة السياسية بشأن القضايا المحلية والدولية، وتمكين صانعي السياسات والجمهور بشكل عام من اتخاذ قرارات مستنيرة، كما تعتبر مراكز الأبحاث والدراسات واحة من الآليات المهمة والرئيسة للفاعلين العالميين في المجتمعات الديمقراطية حيث تكون عملية تحليل السياسات متقنة ومنفتحة وخاضعة للمساءلة، حيث أثبتت المراكز البحثية جدواها في مجال السياسات المحلية والدولية كآلية لنقل المعلومات وعملاء صانعي السياسة".[1] وقد مراكز الأبحاث والدراسات بمثابة شريك وفاعل أساسي في عملية صنع السياسات وتقديم البدائل والمقترحات من أجل مساعدة صانع القرار على اتخاذ قرارات مستنيرة قائمة على أساس علمي منهجي. كما اعتبرها آلية مهمة في عملية صنع القرار خاصة في الدول الديمقراطية التي تعتمد عليها بشكل كبير في مجال تطوير السياسات.

وعرفها H.Jwiarda على أنها: " عبارة عن مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات كما أنها لا تقدم مساقات دراسية، بل هي مؤسسات غير ربحية وان كانت تملك منتجا

[1] James McGcann, **think tank in policy making do making do they_matter?** Washington ,2011), p08.

وهو الأبحاث، هدفها الرئيسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة، والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم المجتمع"[1].

إن جوهر هذا التعريف يكمن في دراسة الفرق بين مراكز الأبحاث والجامعات، كون الأولى تميل إلى التأثير في المجال السياسي من خلال البحث في المجالات ذات الصلة، في حين تهتم الجامعات بتطوير الجانب التعليمي والأكاديمي والنظري، فإلى حد ما تختلف مراكز الأبحاث عن المعاهد والجامعات.

يرى M.Tomas مراكز الأبحاث والدراسات على أنها: " نتاج عملية طويلة الأمد للنمو المؤسسي وإعادة التنظيم، حيث أصبحت الأداة لربط الممارسات السياسية والفكرية، حيث أدى انتشار هذه المنظمات على مدار أربعين عاما الماضية الى تكوين فضاء فرعي مؤسسي جديد يقع على مفترق طرق المجالات الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والإعلامية.

وعليه يمكن فهم ضبابية مفهوم مراكز الأبحاث والدراسات من خلال الاهتمام بطبيعة انتاجها الفكري والأكاديمي (السياسي الاقتصادي، الاعلامي)، وكذا محاولة البحث في الديناميكيات الداخلية لمساحة مراكز الأبحاث، وكذا اضفاء الطابع التاريخي على الشبكة التنظيمية التي تم دمجها فيها، أي من خلال توثيق تشكيلها وتحديد كيفية تمييز أعضائها لأنفسهم في العمل التنظيمي.

عرفتها **J.Cristina** على أنها : " منظمات تجري أبحاثا حول السياسة العامة وتسعى للتأثير من خلال الترويج لأفكارها على تشكيل هذه السياسات"[2].

نجد أن هذا التعريف قد اهتم بمفهوم مراكز الأبحاث والدراسات من منطلق دورها في مجال تطوير السياسة العامة وممارسة التأثير فيها من خلال تشكيل وإعداد سياسات وخطط وبرامج بناءا على الأولويات التي تضعها في أجنداتها البحثية.

عرفها **A.Chance** على أنها: " مؤسسات بحثية وفكرية، معترف بها دوليا تقوم بأدوار هامة وتمارس تأثيرا كبيرا في عملية صنع السياسات، حيث تزود الجهاز الحكومي لأي دولة بالخبرة

---

[1] Wiarda Howard,"**The new power houses :Think Tank and foreign policy**", Journal American Foreign policy,N30,30,p08.

[2] Cristina Juliana, **what are think tank revisiting the dilemma of the definition.** (Brazil : University federal , 2017),p01.

والموظفين، وتقوم بتثقيف الجمهور، ويرتبط نجاحها بطبيعة النظام السياسي للدولة وكذا بمستوى الثقافة والوعي السياسي لدى الجمهور (المجتمع)"[1].

ويمكننا القول من خلال هذا التعريف أن مراكز الأبحاث والدراسات هي مؤسسات مستقلة تمارس صلاحياتها داخل اطار قانوني ورسمي، وتمارس أدوارا مهمة وتأثيرا واسعا على صنع السياسات وإنتاج الخبرة والموظفين الأكفاء والمؤهلين لشغل مناصب سياسية وقيادية عليا داخل الجهاز الحكومي. غير أن نجاح تأثير هذه المراكز على السياسات مختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي ودرجة انفتاحه وكذا الممارسات الديمقراطية ودرجة الوعي السياسي لدى المجتمع.

وعرفها **L.Pierre** على أنها: " مختبرات بحثية تهتم بالسياسة العامة، حيث تعتبر عنصرا أساسيا للمشاركة في النظام السياسي، فهي تساعد على انشاء هيئة وسيطة ومواطنين مطلعين ومسؤولين أكثر مشاركة وقدرة على العمل، كما تعتبر مراكز الأبحاث والدراسات جزءا من ثقافة التأثير السياسي لقدرتها على توليد الأفكار وتقديمها في الوقت المناسب في في النقاش السياسي أو المفاوضات الدولية، كما يمكن اعتبارها أيضا مصدرا ضروريا للخبرة في التعامل مع القضايا المعقدة التي تجمع بين الجوانب التقنية والجوانب الاقتصادية والسياسية، فهي اذا نقلة نوعية في طريقة ادارة الشؤون العامة..، ليخلص الى أن مراكز الأبحاث والدراسات تتسم بثلاث سمات أساسية:

- **انتاج حلول للقضايا والمسائل المتعلقة بالسياسة العامة**
- **التفاعل مع صناع القرار.**
- **الاستقلالية عن الحكومة والمصلحة الخاصة.**" [2]

كما عرفها كل من **A.Pascal &K.Patrick** على أنها: " جهات سياسية فاعلة ومهمة تعمل في العديد من الأنظمة السياسية في جميع أنحاء العالم، على التأثير في مخرجات السياسة العامة (وفي نطاق آخر قد ينحصر أدائها على الشركات الخاصة)، على أساس ما تقدمه من أبحاث علمية، وقد حظيت باهتمام سياسي وأكاديمي كبير".[3]

---

[1] Alek Chance, **think tanks in the United States.(**Chaina institute for china America studies, 2016),p07.

[2] Pierre Leptite, **le rôle des think tanks.** (paris :centre d'étude recherche NP,2010),p p 06-07.

[3] Patrick Kollner,"Pascal Abb, Understanding the development of think tanks in: mainland China, Taiwan, and Japan",German Journal pacific affairs,n1 2015, 594.

ذهب هذا التعريف إلى اعتبار مراكز الأبحاث بمثابة جهة سياسية فاعلة من حيث الدور الذي تقوم به في مجال صنع السياسة العامة وقدرتها في التأثير على المخرجات السياسية، من خلال أبحاثها في المجالات ذات الصلة. ما جعلها تحظى باهتمام كبير في الأوساط السياسية والأكاديمية حول العالم.

وكذلك عرفها **A.Rich** على أنها: " منظمات مستقلة غير قائمة على المصالح وغير ربحية، تنتج وتعتمد بشكل أساسي على الخبرات والأفكار للحصول على الدعم والتأثير في عملية صنع السياسات. كما تسعى من خلال نشاطها الى تعظيم المصداقية العامة والوصول السياسي الى خبراتهم وأفكارهم المؤثرة في صنع السياسات".[1]

من خلال هذا التعريف نرى الطبيعة القانونية لمراكز الأبحاث كونها مؤسسات مستقلة وغير هادفة للربح، لكنها تسعى بشكل أساسي للحصول على الدعم المالي والجماهيري والسياسي في بعض الأحيان من أجل زيادة قدرتها في التأثير على عملية صنع السياسات.

عرفها **برنامج الأمم المتحد الإنمائي** على أنها: " المنظمات العاملة بشكل منتظم في البحث والدعوة على أي مسألة متعلقة بالسياسة العامة، فهي تمثل الجسر بين المعرفة والقوة في الديمقراطيات الحديثة".

ركز هذا التعريف على دور مراكز الأبحاث والدراسات في ربط المعرفة بالممارسات السياسية خاصة في حقل السياسة العامة وقدرتها على البحث والتطوير في مسائل وقضايا السياسة العامة حيث امتدت لتكون جسرا معرفيا وسياسيا متينا في الدول الديمقراطية.

عرفها كل من **G.Mak** و **S.Diane** على أنها: " منظمات مستقلة نسبيا على الأقل على المستوى الفكري والتي تحاول التأثير في السياسة من خلال مبررات فكرية أو تحليل وليس عن طريق اللوبي المباشر، إذا هي منظمات ذات مصلحة عامة هدفها متابعة ومساعدة المهتمين بتصور السياسة العامة وأيضا تربية وإعلام المواطنين"[2].

نجد أن هذا التعريف لا يعتبر أن مراكز الأبحاث والدراسات تتمتع باستقلالية مطلقة من حيث الممارسة السياسية، غير أنه ميز طريقة تأثيرها عن جماعات الضغط والمصالح كونها ذات

---

[1] Andrez Rich, **think tanks, public policy, and the politic sof expertise.** (Cambridge: univ-press,2004),p17.

[2] شمسة بوشناقة ،" **تأثير مراكز في اليوم المتحدة الامريكية على ضع السياسة الخارجية** "، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد15، 2017،ص 195.

تأثير غير مباشر وتحرص على خدمة الصالح العام، إلى جانب تقديم تصورات عن السياسة العامة والمساعدة في تنوير الرأي العام.

تخلص كل التعريفات السابقة، الى أن مصطلح مراكز الأبحاث والدراسات بشكل عام يشير الى تلك المنظمات التي تقدم المشورة في مجال البحوث والسياسة، حيث تعمل على توليد أفكار أصيلة تقدم عديد الخيارات السياسية أمام صانع القرار حيث تفتح منصة المناقشة والتحليل، وتوفر مجموعة من الخبراء ليكونوا بمثابة موظفين حكوميين، وتسعى الى تحقيق المصلحة العامة وتثقيف الجمهور وزيادة الوعي والثقافة السياسية على الصعيد المحلي، أما في الشأن الخارجي فتساهم هذه المنظمات في الجهود الرامية الى حل النزاعات، وتنظيم العلاقات بين الدول.

1/ أهمية مراكز الأبحاث والدراسات:

اكتست مراكز الأبحاث والدراسات ، أهمية كبيرة على الساحة السياسية حتى أصبح يطلق عليها مجازا " **السلطة الخامسة** " نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به، وتتجلى أهميتها في ما يلي:

- **توجيه السياسات والمشاركة في عملية صنع القرار:** حيث تعمل مراكز الأبحاث والدراسات على تجميع المعلومات والبيانات حول مشكلة أو قضية ما، وتقوم بإيجاد حلول لها بطريقة علمية تدرس من خلالها كل زوايا وأبعاد المشكلة ومن ثم تقترح مجموعة من البدائل والآثار المترتبة عن كل بديل أو سياسة مقترحة، وتطرحها أما صانع القرار الذي يختار من بينها البديل الأفضل.
- **توسيع قاعدة صنع السياسة العامة:** إن إشراك مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسة العامة من يساهم في صنع قرارات سياسية مبنية على أساس علمي تراكمي قائم على تجارب وخبرات سابقة.
- **ارتباط عملية التنمية بالبحوث العلمية والتطبيقية، بما فيها استطلاعات الرأي والبحوث الميدانية:**
- **تطوير الهياكل المؤسسية للمجتمع المحلي :** من خلال تطوير طابع المؤسسات وهياكلها التنظيمية وتحسين جودة إنتاجها سواء كانت ذات طابع خدماتي أو سياسي أو اقتصادي..الخ.
- **الكشف عن أولويات التنمية داخل المجتمع :** حيث تعمل مراكز الأبحاث والدراسات على إنجاز بحوث علمية نظرية وأخرى تطبيقية من أجل تحديد أولويات التنمية لكل منطقة بما

يتوافق مع متطلبات واحتياجات أفرادها وحسب امكانياتها ومواردها. وتعمل كذلك على لفت نظر صانع القرار لأهم المشكلات والمعضلات التي تواجهها عملية التنمية المحلية والدولية.

- **القاء الضوء على الطرق المثلى والاستخدام الأفضل للموارد** : وذلك برفع الانتاجية وتقليل الهدر منها.
- **تطوير البحث العلمي المحلي** : وذلك بما يتوافق مع احتياجات البيئة المحلية وتوظيف الموارد الذاتية.
- **تعزيز الموارد البشرية وتدعيم قدراتها المحلية:** حيث تهتم مراكز الأبحاث والدراسات بدعم المسار التعليمي والمهني للموارد البشرية المحلية من خلال إعداد أبحاث ودراسات تهتم بتطوير قدرات الموارد البشرية وتحفيزها.
- **تقديم المعلومات التقنية والتطبيقات الصناعية العديدة** : وتعتبر من صلب مهام مراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة في المجال التكنولوجي والصناع.
- **تطوير الأنظمة التعليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية** : تهتم مراكز الأبحاث والدراسات في حقل السياسة العامة اهتماما بالغا بتعزيز سياسات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتطوير المنظومة التعليمية، ودعم برامج السياسة العامة من أجل تحقيق منفعة عامة، والنهوض بحياة الأفراد والمجتمعات.
- **تقديم الخبرات والاستشارات والمعلومات** : تمتلك مراكز الأبحاث والدراسات مجموعة من الخبراء من ذوي الخبرة سياسية عالية حيث أنها توظف السياسيين بين المخضرمين، والذين مارسوا مهام سياسية وحكومية ويتمتعون بمستوى تعليمي جيد ومعظمهم خريجي جامعات عريقة للاستفادة من خبرتهم التعليمية والمهنية وتقديم المشورة السياسية لصالح القرار في مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية،..الخ.
- **ترشيد القرار السياسي:** وتعد أهم مبادئ مراكز الأبحاث والدراسات ذات التأثير السياسي فهي تسعى طبعا إلى عقلنة القرار السياسي وترشيد الاختيارات والبدائل السياسية ومساعدة صانع القرار على اتخاذ البديل الأفضل .[1]

[1] عبد الرزاق فارس الفارس،" **مراكز البحوث وصناعة القرار في دولة الامارات العربية المتحدة**" ، مجلة التنمية السياسية والاقتصادية ، العدد 02،2003، ص06.

كما تلعب مراكز الأبحاث والدراسات في مجال التحليل والمشاركة دورا حيويا في المجالات السياسية على المستويين المحلي والوطني ، من خلال ما يلي:

- **تلعب دور الوسيط بين الحكومة والمجتمع، حيث تساعد على بناء الثقة في المسؤولين الحكوميين.**
- **تقديم الخدمات الاستشارية لمؤسسات الدولة.**
- **تمحيص ومراجعة التقارير التي تم اعدادها للقيادات سواء في الشؤون الداخلية، أو عند زيارتهم لدول أخرى.**
- **العمل كصوت مستنير ومستقل في المناقشات السياسية.**
- **تشخيص المشكلات وتحديدها.**
- **اعداد بحوث ودراسات بشأن قضايا بالغة الأهمية الإستراتيجية، واقتراح حلول لها.**
- **تحديد وتوضيح وتقييم البرامج.**
- **تحويل الأفكار والمشكلات الناشئة الى قضايا سياسية.**
- **تفسير القضايا والأحداث والسياسات لوسائل الاعلام الالكترونية والمطبوعة، وبالتالي يسهل على المهتمين فهم القضايا السياسية المحلية والدولية.**
- **توفير منتدى بناء لتبادل الأفكار والمعلومات بين أصحاب المصلحة الرئيسية في عملية صياغة السياسات.**
- **تسهيل بناء شبكات القضايا.**
- **توفير عدد من الكوادر للفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومة.**

حيث تضمن هذه المهام التي تقوم بها مراكز الأبحاث والدراسات، احداث توازن بين البحث والتحليل والتوعية من خلال ما يلي:

- **صياغة قضايا السياسات.**
- **البحث وكتابة الكتب والمقالات، وموجزات السياسات والدراسات.**
- **اجراء تقييمات للبرامج الحكومية.**
- **نشر نتائج الأبحاث المتوصل إليها، وإجراء مختلف أنشطة التوعية المختلفة (الشهادات العامة قبل المؤتمرات، الظهور الإعلامي الخطب)**
- **انشاء الشبكات والتبادلات عبر ورش العمل، والنوات، وجلسات الاحاطة.**

- **دعم كبار المسؤولين الحكوميين في سياساتهم.**[1]

كما يمكننا حصر مهام مراكز الأبحاث والدراسات في ثلاث نقاط أساسية:

- **مصدرا للأفكار السياسية :** حيث تعد مراكز الأبحاث والدراسات مصدرا للأفكار السياسية والتي قد تكون مجدية على المدى الطويل فتكون بذلك استراتيجيات، ودراسات استشرافية تحظى بقبول واسع بين صانعي القرار.
- **تقييم البرامج الحكومية:** حيث تستخدم مراكز الأبحاث لتقييم البرامج الحكومية، لمعرفة ما اذا كانت تعمل بكفاءة وتسير في اتجاه صحيح لتحقيق الأهداف المنشودة.
- **مصدر لكوادر الدولة :** حيث تعتبر مصدرا للموظفين ذوي الخبرة التي تستغلهم الحكومات بحكم ما يتمتعون به من خبرة وموضوعية وحكمة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات.

ولا يقتصر دور مراكز الأبحاث والدراسات على تقديم خدماتها لسلطات الدولة وأجهزتها المختلفة على النحو السالف بيانه فحسب، وانما تضطلع بدور بالغ الأهمية بما تقدمه من بحوث ودراسات للشركات الكبرى والمصانع بمختلف أنواعها، وأيضا المجالات التسويقية والتجارية ودراسة احتياجات المستهلك وأنماط الاستهلاك وأوضاع المنافسين ووضع خطط وبرامج للتفوق عليهم أو ربما لإخراجهم من أسواق معينة، وكذا في مجالي السياحة والطيران.[2]

2/ الهيكل التنظيمي لمراكز الأبحاث والدراسات:

تعمل مراكز الأبحاث والدراسات على تحسين أنظمتها الادارية من لرفع كفاءتها وزيادة فاعليتها بحيث يجب أن تكون توصياتهم قابلة للتسويق واستقطاب مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة في صنع السياسة. حيث يدرك بعض قادة مراكز الأبحاث والدراسات الحاجة إلى تحسين أجهزتها الاداري[3] وعليه فإن الهيكل التنظيمي الداخلي لمراكز الأبحاث والدراسات ليس مخططا ثابتا لكنه يتعلق بعملية الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والتمويل والموارد ومصادر المعلومات [4]

---

[1] James Mgccann," **think tanks and the trans snatronaliztion of foreign policy_an electronic"**, journal of the US department of states ,N3,V7,November,2002,p03.

[2] إبراهيم محمد حسن، **مراكز البحوث والدراسات: تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق .(** مصر :المركز الديمقراطي العربي،2017)،ص03.

[3] Struyk . R.J , **managing think tank :political guidance for.** (maiming organizations the unban-institute,2006),p

[4] Uxfeng Zhu, Understanding the development of think tanks in: mainland China, Taiwan, and ,German Journal pacific affairs,n1 2015, 540."Japan

بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون المراكز البحثية منظمة العلاقات مع الحكومات والجامعات والمؤسسات ووسائل الإعلام والمنظمات الأخرى في نظام استشارات اتخاذ القرار، حيث تعتبر الادارة الداخلية لمراكز الأبحاث أمرا بالغ الأهمية للتشغيل السلس والمستدام للبحث. وعليه فإن شبكتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية ستساعد على تحسين كفاءة العمل.

➢ **الفريق والهيكل التنظيمي:** هو عنصر أساسي في خلق التحفيز ونجاح الأبحاث العلمية بحيث تعتبر الموارد البشرية الأكثر قيمة بالنسبة للمراكز البحثية بحيث أنها نجاحها لا يتوقف فقط على قدرتها الأساسية في إنتاج البحوث ذات الصلة بالسياسة والمعرفة النظرية وأساليب البحث في المجالات المهنية، ولكن أيضا في حدود الوعي بالمشكلة والمسؤولية الاجتماعية والرعايا الانسانية من ناحية أخرى تحتاج عملية التدريب إلى الاهتمام بالتنويع في نماذج التدريب، والجمع بين الخبرة العلمية للباحثين ونتائج البحث [1]. ويوجد ثلاث عناصر أساسية للموارد البشرية في التابعة لمراكز الأبحاث والدراسات:

أ. **فريق الخبراء:** حيث أنشأت العديد من مراكز الأبحاث والدراسات لجان تجمع بين الخبراء والعلماء المعروفين في هذا المجال البحثي وحقول ذات صلة، بشكل عام فإن دور لجنة الخبراء هو تحديد البحث وتقييم جودة نتائج البحث، وكذا تولي رئاسة مشروع البحث، ما يتطلب جهودا مشتركة من فرق العمل والبحث العلمي.

ب. **فريق البحث:** والذي يشير إلى الموظفين المشاركين على وجه التحديد في العمل البحثي، حيث يعمل الباحثون بشكل أساسي بدوام جزئي ويقومون بتوظيف موظفين من مؤسسات بحثية ذات صلة، وهناك أيضا عدد قليل من العاملين بدوام كامل لكن هذا النمط له إيجابيات وسلبيات على التوالي. يمكن مأن يكون الموظفين بدوام كامل يكرسون كل وقتهم وطاقتهم لكنهم ليسوا بالضرورة مؤهلين لجميع الأبحاث والمشاريع. يمكن أن يكون مزيج الموظفين غير المتفرغين مؤهلين لمشاريع البحث لكن لم يتم استثمارهم بشكل كاف من الوقت والطاقة.

وعليه فإن الهيكل المثالي لبحوث مراكز الأبحاث والدراسات هو عبارة فريق مكون من عدد صغير من الموظفين المؤهلين بدوام كامل وعدد كبير من التخصصات المتعددة [2].

[1] Moncada,**why attention to management**? (series: the managing think tanks on tank,2013),p03.
[2] Nie Juhe, **civil thnik tanks business model and management frame work**. (Sweden, 2021),p33.

جـ. فريق العمل: يتكون من الموظفين المتفرغين العاملين في الإدارة كالمساعد والسكرتير، ويتقسم العمل الاداري في المراكز البحثية إلى أربعة أقسام أساسية، وتتمثل في:

- قسم الأبحاث: مسؤول عن عملية الاتصال بين لجان الخبراء وفرق البحث والمسؤولين عن البحث.
- قسم الاتصالات: أو الإعلام وهو المسؤول عن النشر الخارجي لنتائج البحث وإقامة وتعزيز الشركات الاعلامية.
- قسم إدارة عمليات المشروع: مسؤول عن التخطيط والتنظيم وأنشطة المركز، واعداد ضمان التواصل بين المسؤول عن المركز البحثي والأشخاص المسؤولون عن الخدمة المستهدفة وشركائه.
- قسم التمويل: يختص بجمع الأموال والتبرعات المقدمة للمركز البحثي من طرف الجمعيات والأشخاص والشركات والجهات الحكومية المانحة، باختصار كل ما يتعلق بالناحية المالية[1].

3/ تصنيفات مراكز الأبحاث والدراسات:

مراكز الأبحاث والدراسات هي عبارة عن معاهد أو منظمات تقدم المشورة السياسية من خلال البحوث التي تنتجها، وتعتبر عنصرا فاعلا وهاما في الأنظمة الديمقراطية بشكل خاص، حيث تمارس حرية الأفكار والتعددية المفتوحة، الى جانب المساءلة القانونية والشفافية. وتختلف معايير تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات من حيث: الحجم، مصادر التمويل، التوجه السياسي والايديولوجي، مجال البحث والإنتاج، وفي ما يلي توضيح لتصنيف لهذه المراكز وفق المعايير السابق بيانها:

أولا/ التمويل ودرجة الانتماء: وتشمل:

تمويل حكومي: تكون الدولة هي الممول والمانح الرئيسي في العقد.لهذه المراكز لذا فهي تنتج أبحاث ذات صلة بالسياسة ، لأنها تعمل في اطار عقد مع صانع القرار، حيث يقوم جدول أعمالها حسب ما جاء في العقد.

[1] Ibid,p45.

تمويل خاص: ويشمل:

- **مراكز أبحاث تابعة للمجتمع المدني** : تتميز هذه المراكز بالاستقلالية المالية حيث تمول من طرف التعاقد مع مختلف الهيئات الداعمة، الهبات، الوقف، اشتراكات الأعضاء، وتهتم بقضايا تمس أغلب فئات المجتمع.
- **مراكز أبحاث تابعة للقطاع الخا**ص: وتكون هذه المراكز تابعة لشركات خاصة، ممولة من طرفها وتعنى بانجاز بحوث تسويقية وتجارية، كما تساعدها في بناء خططها الإستراتيجية مستقبلا.

ثانيا/ التوجه السياسي: ويشمل:

- **مراكز أبحاث ودراسات ذات توجه ليبرالي** : تسعى للتأثير في عملية صنع القرار السياسي من خلال إنتاج أبحاث علمية تتبنى المبادئ الليبرالية وتميل إلى دعم الأحزاب السياسية والسياسات ذات التوجه الليبرالي وتخدم عملائها ضمن نفس التوجه.
- **مراكز أبجاث ودراسات ذات توجه اشتراكي** : على عكس التوجه الأول تسعى للتأثير في صنع القرار من خلال إنتاج أباث علمية تتبنى المبادئ الاشتراكية وتميل إلى دعم القرارات ذات التوجه الاشتراكي.
- **مراكز أبحاث ودراسات ذات توجه محافظ وديني** : وهي مراكز الأبحاث التي تتبنى الايديولويجة والخلفية الدينية وتكون معظم أبحاثها مرتكزة على الجانب الديني كما أنها تتمسك بعرف وتقاليد مجتمعها وتكون محافظة للغاية.
- **مراكز أبحاث ذات توجه وسطي:** وهي مراكز الأبحاث التي لا تمثل أي انتماء سياسي أو حزبي معين ولا تسعى للتأثير في عملية صنع القرار السياسي لصالح أي جهة كما أنها لا تخضع لأي مساومة أو ضغط سياسي، فهي تعمل بشكل مستقل وتعبر عن أرائها بكل حرية.

ثالثا/ درجة الاستقلالية: وتشمل:

- **مراكز أبحاث ودراسات مستقلة** : حيث لا تخضع هذه المراكز إلى أي جهة مانحة سواء حكومية أو غير حكومية، تخضع لقيود قليلة خاصة في ما يتعلق بمواقفها اتجاه القضايا السياسية.

مراكز أبحاث ودراسات شبه مستقلة: توفر جماعات المصالح غالبية تمويلها، وتمارس تأثيرا كبيرا على مختلف أبحاثها ودراساتها.

رابعا/ التوجه الايديولوجي: وتشمل ما يلي:

- مراكز أبحاث ودراسات ذات توجه علمي.
- مراكز أبحاث ودراسات ذات توجه تربوي.
- مراكز أبحاث ودراسات ذات توجه اقتصادي.
- مراكز أبحاث ودراسات ذات توجه اجتماعي.[1]

ويمكن وصف تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات من انتمائها وارتباطها بالجهات الحكومية ومختلف الفاعلين في المجال السياسي كما هي موضحة في الجدول أدناه:

الجـدول رقم (01): تصنيفات مراكز الأبحاث والدراسات[2]

تصنيفات المراكز	جهة الانتماء
مراكز أبحاث ودراسات حكومية	**تعتبر جزءا من الهيكل الرسمي للحكومة وممولة بالكامل من الحكومة.**
مراكز أبحاث ودراسات شبه حكومية	**ممولة حصريا من المنح والعقود الحكومية المستقلة.**
مراكز أبحاث ودراسات مستقلة	**قائمة بذاتها، مستقلة من حيث عملياتها وتمويلها عن الحكومة.**
مراكز أبحاث ودراسات شبه مستقلة	**مستقلة بذاتها عن الحكومة، لكنها تخضع لجماعات المصالح باعتبارها الجهة المانحة بصفة مباشرة أو عن طريق وكالة أو تعاقد، وتغطي الجانب الأكبر من تمويلها.**
مراكز أبحاث ودراسات تابعة للجامعات	**كمركز بحث في الجامعة ومن أمثلة ذلك: مركز كارتر الأمريكي.**
مراكز أبحاث ودراسات تابعة لحزب سياسي	**وهي مراكز ذات انتماء رسمي لأحد الأحزاب السياسية.**
شركات ربحية	**وهي مراكز أبحاث ربحية تعمل في مجال السياسة العامة، هدفها الأساسي الربح المادي.**

المصدر: مركز البيان للدراسات والتخطيط، **دور مراكز الفكر والرأي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، 2016**، ص:06.

---

[1] الفرات، **مراكز الابحاث والدراسات ودورها وأهميتها** . متاح على الرابط التالي: http://www.firat.com شوهد في: 2021/09/27، 2021، ص07.

[2] أيمن الفيصل، **دور مراكز الفكر والرأي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي**. (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط،2016)، ص06.

1/ تعريف المركز البحثي: وينقسم الى مفهومين الشكلي والموضوعي المادي.

- **المفهوم الشكلي:** يعد المركز البحثي وعاءا يجتمع فيه مجموعة من الباحثين والمفكرين الذين يعتنقون مذهبا معينا ويقولون برأي مشترك، حيث يقومون بتجميع المعلومات ومن ثم دراستها وتحليلها للخروج بنتائج وحقائق عن الظاهرة محل الدراسة.
- **المفهوم الموضوعي المادي:** المركز البحثي هو مؤسسة تعنى بالبحوث حيث تفتح باب المناقشة بين الباحثين والدارسين بهدف التعمق في فرع من فروع المعرفة.

3/ علاقة البحث العلمي بالمراكز البحثية:

تحتاج الدول الى انشاء مؤسسات ومراكز بحث متخصصة من أجل معالجة مختلف القضايا والمشاكل التي تواجهها أو لإنتاج تكنولوجيا جديدة، حيث أن البحث العلمي هنا يكون من خلال تشطيل فريق بحث جماعي يشم مجموعة من الباحثين داخل مجال تخصصي واحد أو مجموعة من المجالات، يتصفون بالكفاءة العلمية والخبرات الفنية العملية الى جانب الأمانة العلمية والتعاون التام والكامل في ما بينهم من أجل انتاج بحوث علمية دقيقة ذات جودة.[1]

إذ أن البحث العلمي داخل هذه المراكز يكون أكثر دقة وعمقا وشمولا، خاصة ضمن الأنظمة اللبيرالية حيث ساعدت حرية الأفكار، وتعدد المدارس العلمية والفكرية و تمويل البحث الحكومي (دعم حكومي، أو خاص) على زيادة انتشار المراكز البحثية، أو ما يعرف بمأسسة البحث العلمي، طالما أن عالم الانتاج والخدمات يحتاج الى بحوث واسعة وذات انتاج دقيق.[2]

ومن مزايا المراكز البحثية:

- **التخصص، وتوفر المعرفة والاطلاع الواسع على قضايا وسياسات الدولة،وأوضاعها وظروفها حيث تكون نتائج البحث أكثر عمقا وشمولا.**
- **وجود فريق متخصص من الباحثين يساعد على متابعة المشاكل والأومات التي تتعرض لها الدولة، ومحاولة ايجاد حلول لها.**
- **استمرارية البحوث والتطوير في المؤسسات ما يساعد على تنمية التخطيط الاستراتجي.**

---

[1] محمد عبيدات ،**منهجية البحث العلمي، القواعد ، المراحل، التطبيقات . ط2. (الأردن:** دار وائل للنشر والطباعة، 1999)، ص17.

[2] عبد القادر الشيخلي، **البحث العلمي المؤسسي .(** واشنطن: معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، 2020)،ص 14.

ومن عيوب المراكز البحثية مايلي:

- **زيادة التكاليف، خاصة في حالة الحاجة الى عمليات بحث مستمرة.**
- **احتمالية تحيز المراكز البحثية الى جهات وفئات معينة (جهات حكومية، جماعات المصالح، الجماعات الضاغطة، أحزاب سياسية،..).**[1]

وعليه فقد تعددت المفاهيم المتعلقة بمراكز الأبحاث والدراسات كمحصلة لتعدد الزوايا المنظور منها الى هاته المراكز وتركيز كل تعريف عناصر وجوانب معينة، وعليه سنتطرق الى مجموعة من أهم التعاريف التي شملت مراكز الأبحاث والدراسات(**THINK TANKS**) من طرف أبرز مفكريها وروادها مثل جيمس ماجغان، أركين ويفر ودونالد أبيلسون، حيث حدد هؤلاء المؤلفون المعايير التالية لتعريف مراكز الأبحاث كمنظمات مستقلة، ومن بين هذه المعايير ما يلي:

- **يتم تحديد مستوى استقلالها من خلال قوانينها ومصادر تمويلها(خاصة عامة/ أو خاصة مختلطة)، أو روابطها المباشرة مع سلطات الدولة.**
- **التفاني في توليد الاهتمام وخلق فريق عمل دائم يركز على البحث، وإعداد سياسات عامة مستقبلية .**
- **سهولة الوصول الى المعلومة وتمكين المهتمين من الاطلاع عليها من خلال مواقع (الويب، المدونات، المنشزرات والمؤتمرات)،..وما لى ذلك .**

3/ الفرق بين مراكز الأبحاث والجامعات:

يحتاج صنع السياسة السلمية إلى تدفق مستمر من المعلومات، فمنذ العقود الماضية كان ينظر للجامعات على أنها المولدات الرئيسية للبحوث في العديد من البلدان لكن ما يحدث اليوم هو تحول للمشهد المؤسسي للبحث وتوليد المعرفة ففي العديد من البلدان أصبحت الجامعات أكثر تنوعا وتفككا، على الرغم من وجود منافسة بين الجامعات ومراكز الأبحاث إلا أنه في كثير من الأحيان يعمل الباحثون معا في إنتاج المعرفة والأدلة وإيصالها إلى الجهات الفاعلة في السياسة بطرق ربما لم تكن ممكنة لو لم يعملوا معا، وقد يستمر هذا الموقف وفقا لمجموعة من العوامل:

- ثقافة التعاون التي تشجع الباحثين على العمل مع الآخرين ويؤدي إلى استيعاب أفضل نتائجهم.

[1] عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص17.

- الدعم المالي المرن الذي يسمح للمؤسسات الفكرية بأن تكون ذكية ومبتكرة بما يكفي للعمل مع الجامعات عليها.
- امتلاك طاقم بحث ممتاز يمتلك معارف ومهارات عالية ولديه مواقف إيجابية تدعم الشراكة الجيدة بين الطرفين[1].

إذ أن العمل بين مراكز الأبحاث والجامعات يمكن أن يؤدي إلى مخرجات أقوى ومصداقية معززة وصنع قرار أفضل غير أن هناك عقبات كثيرة كالتمويل غير الموثوق والرسمي يمثل التعاون والتحدي من أجل التغلب على هذه الحواجز والتواصل الأفضل والتمويل المرن، ومن بين أهم الفروق بين مراكز الأبحاث والجامعات هو أن مراكز الأبحاث تميل إلى التأثير في السياسات من خلال البحث في المجالات ذات الصلة، في حين تنطوي الجامعات على التركيز على مواضيع أوسع وفي المقام الأول التدريس.

- **المسؤوليات:** تميل مراكز الأبحاث والدراسات إلى أن تكون أصغر حجما وأكثر مرونة، في حين الجامعات غالبا ما تكون كبيرة كما أن مستوى البيروقراطية فيها يمكن أن تحبط كلا الطرفين.
- **غياب ثقافة التعاون:** كما تظهر الدراسات فغالبا ما يكون التعاون بشكل غير رسمي ومبني على أساس العلاقات بين الأفراد، ومن الملاحظ أن الثقافة التعاونية بين المؤسستين هي قلة وعي بنقاط القوة لدى الطرفين والشك المتبادل في الدوافع، فينظر إلى مراكز الأبحاث والدراسات على أنها منحازة وتفتقر إلى الدقة، بينما ينظر للجامعات على أنها خارج نطاق لمس قضايا السياسية.
- **التمويل:** حيث يمثل التمويل غير الموثوق تحديا كبيرا لكلا المؤسستين حيث نادرا ما يتم تغطية التكاليف العامة من خلال التمويل القائم على المشروع والتمويل الموجود يميل إلى أن يكون غير متوقع، كما يمكن أن تكون جداول الأعمال مدفوعة من قبل المانحين ولا تناسب نماذج التمويل دائما احتياجاتهم سواء الجامعات، أو مراكز الأبحاث، أو الجهات المانحة، ما يمثل مشكلة خاصة للجامعات التي تميل إلى أن تكون شديدة البيروقراطية وغير مرنة.

---

[1] Tatyon Bajerova, **" think tanks and univ- in the knowledge-based-economy**" Zealand **:** center of researchers on europe,V10,N1,2016,P07.

وعليه لا بد من توفير تمويل مرن يهدف إلى خلق حوافز التعاون لفترات طويلة، ما يسمح لها بأن تكون مبتكرة وذكية بما يكفي للعمل معا، كما يجب أن يتم تحديد جداول أعمال من قبل المانحين بل لا بد لهم من تفضيل العمل التعاوني وتصميم فرص لتمويل لتشجيعها[1].

المطلب الثاني: السياق التاريخي لتطور مراكز الأبحاث والدراسات

تشير بعض الدراسات الى أن نشأة مراكز الأبحاث والدراسات تعود إلى حقبة **(1831)** ببريطانيا أين أنشأ المعهد الملكي للدراسات الدفاعية والذي تلاه انشاء الجمعية الفابية عام **(1884)**، وعليه اعتبرت المملكة المتحدة السباقة في اختراع مراكز الفكر حيث كان ممثلوهم الأوائل من الراديكاليين الفلسفيين يبدون رغبتهم في تقديم الحلول للمشاكل الاجتماعية.

إلا أن بعض الدارسين يعتبرون أن نشأة مراكز الأبحاث والدراسات تعود الى القرن الثامن عشر في أوروبا حيث كانت وليدة الثورة العلمية آنذاك كما أنها عرفت باسم الكراسي العلمية التي اهتمت بالدراسات الشرقية في كل من بولونيا وأوروبا وباريس[2]حيث أدت الثورة الصناعية الى انبثاق الثورة العلمية، والتي تطورت من خلالها البحوث والدراسات وارتبطت أكثر شيء بمفرزات الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية من بحوث أكاديمية، الى أن تطورت هذه المراكز البحثية لتكون دعامة وركيزة أساسية للبحث العلمي تحدد من خلالها المواقف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في القضايا الرئيسية والحاسمة كما تعد مرجعا أساسيا يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على القرارات السياسية وعلى صانعي القرارات في الدول [3] غير أن الملاحظ في أغلب الدراسات أن مراكز الأبحاث في ذلك الوقت كانت ملتزمة بتأسيس الهيمنة الاستطرادية للنيوليبرالية، حيث وعدت الاصلاحات البيروقراطية المحتملة بخفض الآلية الادارية ودعت الى الاستعانة بمصادر خارجية لوظائف الدولة، فلم يكن الأساس العلمي للسياسية هو الذي كان مبرمجا في جدول الأعمال بل حدث تغيير جذري على كافة المستويات السياسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

---

[1] Shannon, sutton: **the think tanks and university**.(series-next steps jumping the hurdles ,2016), P29.

[2] خالد محمود وليد محمود . **مراكز البحث العلمي في الوطن العربي** . (لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014)، ص34.

[3] Ayman add ulkareem , **the role of thnik tanks in the decision making process of foreign politics**.(series studies.Al –bayan onters palming,2019), p04.

غير أن المتفق عليه من طرف أغلب الباحثين والدارسين لنشأة وتطور مراكز الأبحاث والدراسات أنها تعود الى الولايات المتحدة الأمريكية منذ أزيد من قرن حيث ارتبطت بالاستراتيجيات الحربية والدراسات الإقليمية، بعد أن احتلت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة هامة بعد الحرب العالمية الثانية[1] ، حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية الى جلب علماء ومفكرين ذوي خلفيات متنوعة لإعداد التقارير والمساعدة في فهم ما كان يحدث في ألمانيا واليابان لتغطية عجزها في انجاز مخابرات قادرة على جمع معلومات عن البلدان الأجنبية [2]،كما لعبت الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما خاصة في ما يتعلق بالتمويل وتشكيل العديد من مؤسسات البحث حتى من حيث الانتاج ومنهجية البحث المعتمدة، وقد تطورت مراكز الأبحاث والدراسات مع تطور الجيش ومنظمات التخطيط العسكري والاستراتيجي مشيرة بذلك الى المنظمات المكرسة للبحث والتفكير وتشجيع المقترحات والحلول للسياسات في المجال العسكري خلال الحرب العالمية الثانية حيث استخدم آنذاك مصطلح "غرفة الحرب" للدلالة على القضايا المرتبطة بالأمن والدفاع حيث كانت بمثابة فضاء مغلق ومحمي يلتقي فيه الخبراء المدنيون والعسكريون لوضع استراتيجيات وإيجاد الحلول لقضايا الدفاع والأمن الوطني والدولي وعليه اعتبرت مراكز الأبحاث آنذاك بمثابة المقر الرئيسي للمخطط التنظيمي والاستراتيجي [3]،كما أن للأموال الحكومية والدعم السياسي كذلك دور مهم في تحديد الخبراء الموثوقين في مواضيع معينة وفي عزل الأكاديميين الذين فقدوا أفضليتهم[4] .

وقد ظهر معهد كارنيغي للسلام عام 1910 (Gaernegie dowment for international peace) كأول مركز للأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية بشكله الحديث.

ثم تلاه معهد بروكينغز عام 1914(Brooking institute)

ثم معهد هوفر عام 1918(Hoover institute)

---

[1] هشام القروي، **مراكز البحوث الامريكية ودراسات الشرق الاوسط بعد11سبتمبر.ط1.**(لبنان: مكتبة فهد الوطنية للنشر، 1، 2013)، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص45.

[3] Tomes, **Think tanks in American,** (chicago : university of chicago) ,2012,p p70-75.

[4]القروي، مرجع سبق ذكره، ص48.

ثم مؤسسة القرن 1919(Century foundation)

وقد تزايد انتشار مراكز الأبحاث والدراسات بعد الحرب الباردة وتوسع نشاطها وأصبح لها نفوذ داخل الدول الديمقراطية وتأثير مباشر على السياسات العامة، وذلك منذ خمسينيات وستنيات القرن الماضي فتأسست مجموعة من المعاهد ومراكز الأبحاث والدراسات أهمها:

- **المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن عام 1958.**
- **معهد دراسات الشرق الأوسط في أمريكا عام 1948.**
- **معهد أنتربرايز الأمريكي لأبحاث السياسات**
- **العامة عام 1943.**
- **مؤسسة راند الأمريكية عام 1948 .**
- **معهد ستوكهولم في السويد لأبحاث السلام عام 1966.**

وغيرها من مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

ويمكن تقسيم مراحل تطور مراكز الأبحاث والدراسات الى **05** مراحل:[1]

- **المرحلة الأولى:** بداية من عام 1910 الى غاية 1930 وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث اعتبرت مؤسسة كارنيجي للمعهد الدولي للسلام عام 1910 أول مركز بحث أنشأ في الولايات المتحدة الأمريكية بعده أنشئ معهد بروكينغز عام 1916 ومؤسسة هوفر عام 1918، ومؤسسة القرن في عام 1919.
- **المرحلة الثانية:** بداية من عام **1930** الى غاية عام **1951** عصر الحرب العالمية الثانية وظهور منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية كالمؤسسة الأمريكية لأبحاث السياسة العامة عام **1943** ومعهد دراسات الشرق الأوسط في أمريكا وشركة راند عام **1948.**
- **المرحلة الثالثة:** من أوائل عام **1950** الى أواخر عام **1960** في بداية هذه المرحلة تم تأسيس ما يقارب **91%** من مراكز البحوث في أوروبا وأمريكا حوالي **58%** منهم تأسست في العقود السابعة والثامنة من القرن العشرين، أهمها:

[1] ستيفن بوشيه، مراكز الفكر: أدمغة حرب.ترجمة ماجد كنغ،(لبنان: دار الفارابي للنشر،2009)،ص91.

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن عام **1958**.

مركز أبحاث حل النزاعات بجامعة ميشجان عام **1959**.

معهد أبحاث الأوراق المالية في ستوكهولهم السويد عام **1966**.

- **المرحلة الرابعة:** بداية من عام **1989** الى غاية عام **2000**، تلت هذه المرحلة الحرب الباردة الى غاية أفريل عام **2000** بداية من عصر العولمة.
- **المرحلة الخامسة:** بداية من عام **2001** وتستمر الى غاية اليوم، فمنذ عام **2001** أعلن العالم حربه العالمية على الارهاب واهتم أكثر بالاعتبارات الأمنية القومية الأمريكية، باعتبار أن القضاء على الارهاب وتحقيق الأمن القومي أولى اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية.

اضافة الى التنوع الذي عرفته مراكز الأبحاث والدراسات في مختلف المجالات العلمية سواء المحلية أو الاقليمية أو الدولية. [1] وقد بلغ عدد مراكز الأبحاث والدراسات في العالم عام **2018** حوالي:**8344** مركز موزعة على النحو التالي:

- **آسيا بلغت حوالي 1829 مركز.**
- **أمريكا الوسطى والجنوبية حوالي 1023 مركز.**
- **أوروبا حوالي 2219 مركز.**
- **الشرق الأوسط وشمال افريقيا حوالي 507 مركز.**
- **أمريكا الشمالية حوالي 2058 مركز.**
- **جنوب الصحراء الافريقية الكبرى حوالي 612 مركز.**
- **أوقيانوسيا حوالي 96 مركز.**

[1] Medvetz, Op-cit,p p06-07.

الشكل رقم (01): رسم بياني لتوزيع مراكز الأبحاث عبر قارات العالم

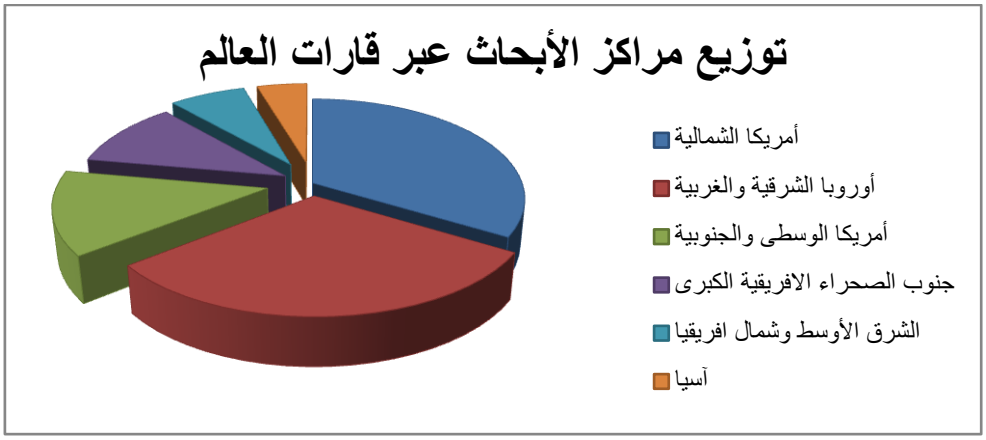

المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ من خلال الرسم البياني لتوزيع مراكز الأبحاث والدراسات عبر قارات العالم، أن معظمها يتركز في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية بنسبة تفوق 50%، في حين تتوزع باقي النسب على قارتي آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا. ويعود هذا التفاوت الصارخ في نسب توزع مراكز الأبحاث والدراسات إلى مجموعة من العوامل، أهمها:

1/الديمقراطية (Démocratisation): وتتمثل في :

- **مطالب للحصول على معلومات وتحليل مستقل.**
- **الرغبة في الحصول على نقاشات أكثر انفتاحا حول اتخاذ القرارات الحكومية.**
- **نهاية احتكار الدولة للمعلومات.**
- **أزمة الثقة في المسؤولين الحكوميين.**

2/ العولمة (Globalisation): وتتمثل في

- **نمو الجهات الدولية الفاعلة.**
- **تدويل تمويل المنظمات غير الحكومية.**
- **ضغوط العولمة.**

3/الحداثة(Modalisation): وتتمثل في :

- **التقدم في تكنولوجيا الاتصالات.**
- **التعقيد والطبيعة الفتية لمشاكل السياسة.**

إن ظهور مراكز الأبحاث والدراسات في شكلها الحالي هو نتيجة عملية تطورية، قدم فيها الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة السياقات الرئيسة لنموها، بناءا على مجموعة من العوامل التي كانت سائدة آنذاك والتي تجلت في الأعمال التجارية الأمريكية كقوة اجتماعية وسياسية وتركز رأس المال الاقتصادي خلال العصر الصناعي [1] .حيث غيرت الثورة الصناعية الرابعة قواعد اللعبة فقد خلق الذكاء الاصطناعي اضطرابات ابداعية هائلة زادت من سرعة تدفق المعلومات في سياسات الأعمال والمجتمع [2] .وكذا ميول السياسيين الأمريكيين الى التشاور مع الخبراء الخارجيين بدلا من تعزيز نمو حكومة تكنوقراطية، وقد ازدهرت مراكز الأبحاث بسبب ارتفاع الطلب على المعرفة المنتجة لصنع القرار السياسي والاقتصادي، حيث شوهدت الزيادات الأكثر دراماتيكية في عدد مراكز الفكر بعد عام 1970، نتيجة بزوغ عوامل أخرى ساعدت على زيادة انتشارها وتوسعها كقوانين تمويل الحملات الجديدة ونمو لجان العمل السياسي **(APCs)** ومنظمات المناصرة ووسائل الإعلام، كما تضاعفت مراكز الأبحاث والدراسات في دول أخرى حول العالم حيث شهدت سنة 2012 اتجاه تصاعدي حاد في متوسط نمو مراكز الأبحاث والدراسات [3] خاصة بعد قيام هذه المراكز بتنفيذ استراتيجيات التوسع العالمي حيث يقزم كل مركز بحث بانشاء مراكز تشغيل مادية متعددة اما في مواقع محلية مختلفة أو في دول خارج مقرها الرئيسي، كما قامت هذه المراكز بتنظيم شبكات فكرية حديثة النشأة للمساعدة في تطوير وتقييم السياسات والبرامج والعمل كحلقة وصل لمجموعات المجتمع المدني على المستوى الوطني والاقليمي وكذا المستوى العالمي، كما شهد العقد الماضي ظاهرة جديدة للشبكات العالمية وشراكات مؤسسات الأبحاث والدراسات التي جربت التعاون العابر للحدود مركزة على القضايا ذات الأهمية العالمية والمساعدة على التعامل مع اعادة التوجهات نحو السياسات التي تزيد الخبرة وتقلل من التكرار للحد

---

[1] Djamel Algahtani,**The need strategic research and systems and study center Think Tanks in the kingdom of Saudi Arabia**.(California: Naval postgraduate school,2014),p16.

[2] Robert Vass, **"the role of think tanks in the future of Europe."** "European think tanks Seminar": Madrid 10-12 April, 2019,p03.

[3] Ibid ,p17.

الأدنى عبر البلدان من خلال زيادة توقيتها وأهميتها والمساهمة في تحسين الأداء وكيفيات صنع السياسات. وعليه فقد باتت مراكز الأبحاث والدراسات تلعب دورا حيويا ونشطا في صنع السياسة العامة بشكل عام، وكذلك المؤتمرات والندوات، و ورشات العمل التي تعقدها هذه المؤسسات لنشر أعمالها وإظهار قدرتها على المساهمة في صياغة القرارات السياسية.

وفي ظل هذا التوسع الذي يشهده العالم اليوم، وفي ظل التعقيدات المتزايدة ومحاولة بسط النفوذ والسيطرة بين دول العالم وتغيير مفهوم الدولة القومية، وفتح المجال السياسي أمام لاعبين اجتماعيين ومراكز الأبحاث فقد أصبح لهاته المؤسسات الفكرية دور كبير في عملية صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي بعد أن اتخذت الدولة نهجا أكثر تعاونا عند مواجهة الأزمات والتهديدات المفروضة عليها، ما أكسب مراكز الأبحاث أهمية بالغة في الادارة السياسية، [1]لذا فقد تزايدت هذه المؤسسات على نحو كبير حيث توجد أكثر من **6480** مؤسسة فكرية في العالم، [2] لا تزال أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تهيمن على المشهد مع **57%** من مراكز الأبحاث ولكن هناك مناطق أخرى تلحق بالركب، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وافريفيا ككل أقل نشاط بمستوى حالي يتراوح بين **5%** الى **8%** من مراكز الأبحاث في العالم، وقد يعود سبب الركود في هاته الأخيرة الى مجموعة من العوامل والتي يمكن اجمالها في النقاط التالية[3] :

- **البيئة السياسية والتنظيمية المعادية لفكرة انشاء مراكز الأبحاث والدراسات.**
- **انخفاض عدد المانحين من القطاعين العام والخاص للأبحاث السياسية.**
- **نقص التطوير المؤسسي الذي يؤدي الى عدم القدرة على التكيف مع التغيير.**
- **زيادة المنافسة.**
- **عدم الثقة في التمويل الخاص.**
- **عدم وجود جسور بين الجامعات وعملية صنع القرار السياسي.**

---

[1] Olivire Urritia, " **the role of think in the definition and application of defence_policies and strategies"** Espanola: revista de instituto de Espanola studios estrategicos , 2013, p02.

[2] Waltaut ritter, "**the role of think tanks"**, see on date :15/09/2021, see the website : http//www.odecd.org,2009,P01.

[3] Thomas med. Vetry**, Think thanks in america2012**.(Chicago: Univ-Chicaga press London, 2021),p p70-75.

- انشاء مؤسسات ومراكز أبحاث من قبل شخصيات تريد تقاسم السلطة وكثيرا ما تحدد أهدافا تخدم مصالحها الخاصة .

وفي الجدول التالي توضيح لتوزيع مراكز الأبحاث والدراسات في بعض دول العالم:

الجدول رقم (02): توزيع مراكز الأبحاث والدراسات في بعض دول العالم

جنوب صحراء افريقيا		آسيا		أوروبا الوسطى والشرقية		أوروبا الغربية	
أنغولا 04	الغابون 02	أفغانيستان 06	كازاخستان 08	ألبانيا 14	روسيا 122	الدانمارك 41	السويد 77
البنين 15	غامبيا 06	أرمينيا 14	مانغوليا 07	بلغاريا 35	صربيا 24	فرنسا 180	الفاتيكان 01
بوتسوانا 13	غينيا 02	أذربيجان 13	النيبال 12	كرواتيا 11		ألمانيا 195	موناكو 02
بوركينا فاسو 16	غانا 37	بنغلادش 35	كوريا الشمالية 02	استونيا 17	ماليزيا 18	نيوزلاند 07	البرتغال 21
براندي 05	كينيا 53	كامبوديا 10	باكيستان 20	فيلاندا 28	أوكرانيا 47	ايرلاندا 14	اسبانيا 55
الكامرون 21	ليسوتو 04	الصين 435	الفيليبين 21	هنغاريا 42	روسيا 122	ايطاليا 97	موناكو 02
زيمبابوي 26	رواندا 07	جورجيا 14	سنغافورة 12	كوسوفو 03	صربيا 24	ليكسمبورغ 06	
التشاد 03	مدغشقر 05	هونكونغ 30	كوريا الجنوبية 35	ليتوانيا 19		مالطا 04	
الكونغو 03	مالي 12	الهند 280	سيرلانكا 14	مقدونيا 18			
كوت ديفوار 12		اليابان 109	تايلاند 08	بولونيا 42			
موريتينس 08		أوزباكستان 08	الفيتنام 10	رومانيا 54			
أمريكا الوسطى والجنوبية		الشرق الأوسط وشمال افريقيا		أمريكا الشمالية		أوقيانوسيا	
الأرجنتين 138	جمايكا 12	الجزائر 09	لبنان 19	كندا 99		استراليا 63	

بوليفيا 59	بناما 12	البحرين 04	ليبيا 02	المكسيك 61	نيوزيلاندا 01
البرازيل 89	البيرو 33	قبرص 06	المغرب 15	الولايات المتحدة 1835	
كولومبيا 40	فنزويلا 20	مصر 35	عمان 03		
كوستا ريكا 37	جمايكا 12	ايران 59	فلسطين 28		
الاكوادور 18	بناما 12	العراق 31	قطر 07		
سلفادور 13		الاردن 21	المملكة العربية السعودية 04		
هايتي 02		الكويت 14			

المصدر[1]: The global indicator report about think tanks for 2015 AL-BAYAN center for studies and planning. p02.

من خلال الجدول الموضح أعلاه، المتضمن توزيع مراكز الأبحاث والدراسات في بعض دول العالم نجد أن أمريكا الشمالية ودول غرب أوروبا عموما كان لها النصيب الأكبر من هذه المراكز حول العالم، وهذا راجع إلى طبيعة أنظمتها وثقافتها السياسية المنفتحة والممارسات الديمقراطية التي ساعدت على انتشار هذه المراكز بداخلها وتوسع دائرة أنشطتها، حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية حسب احصائيات 2015 أزيد من 1835 مركزا، ألمانيا 195 مركز وفرنسا 180 مركز. ومن الملاحظ أن هذه الدول قد أحرزت تقدما هائلا في مختلف المجالات كالصحة، الاقتصاد التعليم..الخ وقد استفادت من دعم مراكز الأبحاث والدراسات لبرامج تطوير السياسة العامة. كما لاحظنا أيضا من خلال الجدول أن دول أوروبا الشرقية والوسطى وأمريكا الجنوبية وبعض الدول الآسيوية قد حذت حذو سابقاتها حيث تمتلك الأرجنتين 138 مركز وتعد أعلى نسبة في أمريكا الوسطى والجنوبية تليها البرازيل بـ 89 مركز وبوليفيا بـ 59 مركز. أما في الدول الآسيوية فنجد أن الصين تمتلك 435 مركز تليها الهند بـ280 مركز واليابان بـ109 مراكز. في حين تبقى دول الشرق الأوسط وإفريقيا وأوقيانوسيا في ذيل الترتيب بنسب جد ضئيلة في توزيع مراكز الأبحاث والدراسات بها، وهذا راجع إلى طبيعة أنظمتها السياسية المغلقة التي ترفض أي

[1] **The global indicator report about think tanks for 2015 AL-BAYAN.(** center for studies and planning,2015),p02.

وساطة سياسية إلى جانب ضعف التمويل وغياب الاطار القانوني الذي يضمن عمل هذه المراكز كمنظمات مستقلة.

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية في تحليل ظاهرة مراكز الابحاث والدراسات

إن ظاهرة مراكز الأبحاث والدراسات قد أسالت الكثير من الحبر حول خلفيات قدرتها في التأثير على عملية صنع القرار السياسي. وقد أثار هذا الغموض فضول المفكرين والباحثين الذين حاولوا تقديم تحليل عميق لتاريخ هذه المؤسسات. ومن خلال هذا المطلب سنحاول استعراض لمحة بسيطة وموجزة لأهم الاتجاهات النظرية المطروحة لتحليل الظاهرة.

1/ النظرية النخبوية: برزت هذه النظرية مع ستنيات القرن العشرين لمؤسسها سي رايت مايلز نسبة الى نظرية النخبة بعد تشكل اللبنة الأولى لحدود ومعالم مراكز الأبحاث والدراسات حيث وصفت النظرية هذه المراكز على أنها الآلية الفكرية للشبكات المغلقة للنخب السياسية ورجال الأعمال، حيث يرى أنصار هذه النظرية أن مراكز الأبحاث والدراسات لا تعدو كونها مجرد أداة تستخدم بصور استراتيجية لخدمة الأجندة السياسية للطبقة المسيطرة فمعظم أعمالها وتحيليلاتها الفكرية ليست بالمحايدة انما هي موجهة لخدمة مصالح معينة بالاتفاق مع المصارف الكبيرة والشركات الضخمة على حد تعبير ويليام دمهوف أحد روادها. فبناءا على ما سبق تعمل مراكز الأبحاث والدراسات على توفير تحليلات ومناقشات سياسية وفق خطط استراتيجية لاستخدام القوة نيابة عن أصحاب الممتلكات التي تنتج دخلا كبيرا. غير أنه من الملاحظ أن هذه النظرية ظلت بسيطة في وصفها لمراكز الأبحاث والدراسات فلم تقدم رؤية متماسكة وواضحة البناء لشبكات تربط هذه المؤسسات بالنخب الاقتصادية والسياسية والعسكرية ليبقى السؤال الأكثر طرحا وتداولا هو عن مصادر تمويل هذه الشبكات؟ خاصة حيث أن هذه النظرية بعد دراساتها المستفيضة حول أهم الشخصيات التابعة لمراكز الأبحاث والدراسات الرائدة آنذاك لم تجد ما تعزز به أساساها البحثي غير الحديث عن الاطار العام لأنشطة مراكز الأبحاث والدراسات[1].

[1] توماس ميدقيتز ،**مراكز الأبحاث في أمريكا**. ترجمة نشوي ماهر، ط 1. (قطر، 2010)،ص 24-26.

2/ النظرية التعددية: تصف النظرية التعددية عملية صنع السياسة العامة على أنها نتاج تفاعل ديناميكي بين جماعات المصالح المنظمة، كل منها حسب موارده الخاصة واستراتيجياته وأهدافه.وعليه فقد عمدت هذه النظرية الى تحليل مراكز الأبحاث والدراسات على أنها أحد المؤسسات المجتمعية التي تمثل قوى اجتماعية تتنافس في ما بينها من أججل صياغة السياسة العامة. وتشمل الاتحادات العمالية والشركات التي تمثل جماعات ضغط ومنظمات الحركات الاجتماعية والجمعيات الاقليمية التي ترتبط بهوية معينة. اضافة الى بعض المقولات العامة التي ما لبثت أن اندثرت في سياق صراع سياسي واضح وملموس حيث لم تهتم كثيرا بالجانب الخفي أو ما يحدث خلف الكواليس من أجل نفوذ تلك المراكز، كما أنه لا يمكننا قياس مدى قدرة تأثير تلك المراكز ببساطة من خلال أنشطة مستمدة من صياغة نتائج سياسية محددة فقد تكون لها أثار أخرى غير قابلة للقياس[1].

3/ النظرية المؤسسية : ظهرت هذه النظرية حديثا بالمقارنة مع سابقتيها، جلبت اهتمام العديد من الباحثين والدارسين حيث ركزت هذه النظرية على البيئات البنيوية والقواعد والمبادئ الأساسية التي تشكل مراكز الأبحاث والدراسات اضافة الى أهم الترتيبات التنظيمية والعملية التي يجب أن تلتزم بها تلك المنظمات. عرفت النظرية المؤسسية مراكز الأبحاث والدراسات على أنها منظمات تختلف من حيث الصفات ومدى التأثير حسب طبيعة النظام السياسي وكذا العوامل البيئية المحيطة بها، كما قدمت كذلك هذه النظرية وصفا دقيقا لدور مراكز الأبحاث في تشكيل الأجندة السياسية ومساهمتها في اعداد السياسات والمساعدة على تنفيذها. تميزت هذه النظرية كون أنصارها من طبقة الخبراء السياسيين الذين حاولوا فقط الاهتمام بالإطار المؤسسي لمراكز الأبحاث والدراسات لتفادي الوقوع في اشكالية الولاء التي تعوق سوسيولوجيا المثقفين التقليدية. ركزت هذه النظرية على شبكات الخبراء والمهنيين السياسيين لتشكل مجتمعا معرفيا يتشارك أعضائه في أطر معرفية وافتراضات أساسية معينة [2].

4/تقييم للاتجاهات النظرية الثلاث في تحليل طاهرة مراكز الأبحاث والدراسات : اذا تمعنا في كل من النظرية النخبوية والتعددية من ناحية تحل ظهية أكثر موضوعية نجد أن الصراع

[1]ميدقيتز، المرجع نفسه، ص26.

[2]المرجع نفسه،ص34.

بين النظريتين هو في الحقيقة صراع بين نخبة من المفكرين والمثقفين حيث تبحث كل نخبة على الدفاع عن دورها الاجتماعي. فمن وجهة نظر نظرية النخبة نجد أن مراكز الأبحاث موجهة لخدمة مصالح النخبة المسيطرة وبالتالي اعتبرت كل المنتمين الى هذه المراكز ليسوا مفكرين وإنما خدام السلطة. في حين نجد أن كل المدافعين التابعين للنظرية التعددية يشغلون مواقع أقرب الى مراكز الأبحاث والدراسات كنيلسون بولسباي فهو باحث بارز من أنصار النظرية التعددية يعمل في مؤسسة بروكينغز ومركز روزفلت للدراسات السياسية الأمريكية وعضو في مجلس العلاقات الخارجية ، كذلك الباحث سيمور مارتن وغيرهما...، ولهذا تبنت النظرية التعددية نظرة ودية لمراكز الأبحاث والدراسات بل انهم اتهموا أصحاب النظرية النخبوية بادعاء أمور حول آليات القوة الخفية التي لا يمكن التحقق منها.

وفي حقيقة الأمر نجد أن كلا الاتجاهين حاول اعطاء مفهوم لمراكز الأبحاث والدراسات وفق خلفيته الفكرية والثقافية وبالاستناد الى قياس نسبة الاستقلال المعرفي الذي تحظى به هذه المراكز الفكرية، فقد ذهب أنصار التعددية الى أن مراكز الأبحاث والدراسات تحظى باستقلال معرفي واسع في تحديد أولويات أجندتها الفكرية، في حين يرى أنصار النظرية النخبوية أن هذا الأمر غير وارد فمراكز الأبحاث والدراسات ليست حرة بصفة مطلقة في انتاجها الفكري خاصة تلك المؤسسات التي تنشط في المناقشات العامة، وبالتالي فقد وجدت هذه النظرية أن مراكز الأبحاث والدراسات تخفي من وراءها مجموعة من مرتزقة الفكر وأعضاء الجماعات الضاغطة متنكرين.

أما بالنسبة للنظرية المؤسسية فهي كسابقتيها لم تقدم الكثير لتحليل مفهوم ظاهرة مراكز الأبحاث والدراسات فقد ركزت على القواعد التي تحكم مراكز الأبحاث وشبكات العاملين التي تقوم بتنسيقها. وعليه بالرجوع الى النظريات الثلاث المطروحة أمامنا في تحليل ظاهرة مراكز الأبحاث والدراسات نجد أن المفهوم ظل ضيقا للغاية بالمقارنة مع تزايد دائرة تأثير مراكز الأبحاث والدراسات فهي تشارك في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإعلام والتعليم وسوق العمل، وليست مقتصرة على المجال السياسي فقط [1]

[1] ميدقيتز،المرجع نفسه، ص 29-34.

المبحث الثاني: ماهية السياسة العامة

عرفت السياسة العامة على أنها تلك النشاطات الحكومية أو القرارات اللازمة لتنفيذ البرامج التي تهدف الى تحقيق أهداف سياسية اقتصادية واجتماعية، ومع مرور الوقت عرفت السياسة العامة كحقل معرفي العديد من التطورات والتغيرات المنهجية والعملية سواء من حيث تعريفها أو من حيث مداخل صنعها وحتى طرق تحليلها ويعود هذا الفضل بالخصوص الى التطورات الفكرية السياسية الأوروبية "الأنجلوسكسونية" في الفترة الممتدة ما بين ستنيات وسبعنيات القرن الماضي بعد الحرب العالمية الثانية أين شهدت الدولة تغيرا كبيرا في وظائفها وأدوارها بفعل ظهور فواعل جديدة مشاركة في عملية صنع السياسة العامة، وانصب الاهتمام أكثر على المخرجات بدلا من مدخلات السياسة العامة. ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى أهم الاتجاهات الفكرية للسياسة العامة.

المطلب الأول: الاطار النظري للسياسة العامة

ساعدت دراسة الاتجاهات النظرية التي تكونت حول طبيعة النظام السياسي وتفسير دور الدولة على انتاج قاعدة نظرية وعلمية متميزة، خصوصا الاسهامات الأوروبية الأنجلوسكسونية (خاصة الفرنسية منها) التي كان لها الدور الكبير والبارز في تطوير الحقل المعرفي للسياسة العامة حيث ساعد ذلك على دعم عمليات اصلاح سياسات الدولة وترشيدها. ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق الى هذه الاتجاهات النظرية.

1/ مراحل تطور مفهوم السياسة العامة

المرحلة الأولى ما قبل السلوكية (التقليدية) : تركزت السياسة العامة في المرحلة ما قبل السلوكية في يد جماعة سياسية معينة، حيث اعتبر النظام السياسي آنذاك أساسا للحكم باعتباره مجموعة من القواعد والقوانين التي تنظم السلطات العامة في الدولة وتحدد اختصاصها ووظائفها والعلاقة فيما بينهما، فهي اذا أحد الأشكال الأساسية والحصرية لممارسة السلطة. حيث ركز هذا الاتجاه على دراسة الجوانب الوصفية لممارسة السلطة في اطار الدولة وكيفية تنظيمها، كما قد

يهتم بدراسة القوى والجماعات التي تقف خلف التشريع والتنظيم القانوني للسلطات والنشاط الفعلي لممارسة الحكم، حيث تم اعتماد المؤسسة أو المنظمة أو الدولة كوحدة تحليل للظاهرة السياسية.[1]

في هذه الحقبة تم التركيز على الاطار الدستوري للدولة ومهام المؤسسات الدستورية، وما يتصل بكل منها من صلاحيات، حيث انصب اهتمام الفكر السياسي التقليدي على جهود علم السياسة فبقيت وصفية ظاهرية ولم تتعمق في تناول المؤسسات والقطاعات الحكومية بشكل تحليلي، كما لم تعمد الفهم وتحليل السلوك السياسي والعمليات المصاحبة لصنع السياسة العامة حيث أغفلت ترتيب العلاقات العامة بعيدا عن البحث والتمحيص. ويكمن هذا السبب في كون علم السياسة لا يزال في اطاره الفلسفي الهيكلي، الى أن استقل عن الفلسفة الأخلاقية وأصبحت السياسة جزءا لا يتجزأ من النشاط الاجتماعي والظواهر الاجتماعية والسلوكية وأصبحت تمارس على أوسع نطاق[2].

المرحلة الثانية السلوكية : ظهرت بدايات هذا الاتجاه في العلوم الاجتماعية قبل الحرب العالمية الأولى مع عالم النفس" Watson" باستبعاده كل ما هو غير محسوس في التحليل النفسي، ليترسخ مفهوم السلوكية ويسود كاتجاه في الفترة التي تعقب الحرب العالمية الثانية حيث تم الاهتمام بدراسة الدوافع والأحاسيس التي تكمن خلف السلوك البشري[3].

وعلى خلاف الاتجاه السابق اعتمد الاتجاه السلوكي على دراسة السلوك أو التفاعل كوحدة أساسية في تحليل الظاهرة السياسية بمعنى آخر تم التركيز على الجانب السلوكي التفاعلي في العملية السياسية، حيث يهدف من وراء ذلك الى الوصول الى تعميمات نظرية بخصوص السلوك

---

[1] عبد القادر عبد العالي، **محاضرات النظم السياسية المقارنة .** (جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2007-2008)، ص07.

[2] محمد ساكري ،**نشأة وتطور علم السياسية العامة.** الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية 2021. متاح على الرابط التالي: http://politics.dz.com شوهد في :2022/04/08، على الساعة 11:01 ص01.

[3] حسين قوادرة، **محاضرات النظم السياسية المقارنة** ، جامعة أم البواقي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية العامة ، 2016 ، ص01.

الانساني تدعمها أدلة تجريبية قابلة للاثبات بناءا على الملاحظة، حيث أن المنهج السلوكي ينظر الى الظاهرة السياسية على أنها ظاهرة حركية تقوم على تفاعلات البشر في موقف سياسي معين[1].

لتتأكد ملامح هذا الاتجاه وتتبلور حدوده ومعالمه في التحليل السياسي في الخمسنيات وحتى أواخر الستنيات من القرن العشرين حيث أصبح أصحاب هذا الاتجاه ينظرون الى المؤسسات السياسية بمنهج التحليل السياسي التجريبي بتحليلها تحليلا علميا في ضوء ممارستها للنشاطات وأدوارها الفعلية[2] ، حيث أعيد صياغة المفاهيم التقليدية مثل المؤسسة في اطار التوجه المؤسسي الجديد الذي يتطابق مع المفهوم السلوكي، حيث أكد هذا الاتجاه على اختلاف سلوك الأفراد داخل نفس الجماعة فهم يحللون النشاطات السياسية للأفراد والجماعات ويفصلون بين القيم والأحداث حيث أن القيم هي ما ينبغي أن تكون عليه السياسة والأحداث تتمثل فيما هو واقع بالفعل، وعليه فان أصحاب هذا الاتجاه ركزوا في دراستهم للظاهرة السياسية على ما يعرف بالعلم البحت Pure Science الذي يعنى بكشف الحقائق لذاتها دون السعي الى وضع سياسات تهدف الى حل مشاكل المجتمع.

كما وأنه في هذه المرحلة شهد مفهوم السياسة العامة تطورا نسبيا وهذا راجع لأطروحات المدرسة السلوكية التي راحت تهتم بما يصدر عن المؤسسات الدستورية والتركيز على أنماط سلوكها وكذا تحليلها ودراسة القواعد النفسية والسلوكية الاجتماعية لسلوك الأفراد والجماعات ودراسة محددات التصويت في الانتخاب وباقي النشاطات السياسية الأخرى، ودراسة وظائف الجماعات المصلحية والأحزاب السياسية والصراع بين السلطات الثلاث، وقد اعتمد هذا الاتجاه على وصف مضمون السياسة العامة من خلال تحليل أثر القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تقويم نتائج السياسة العامة على المجتمع، غير أن السياسة العامة في هذه المرحلة ظلت موضوعا عارضا لا يجد من المحللين السياسيين الا اهتماما جزئيا محدودا [3]

---

[1] المرجع نفسه، ص07.

[2] المرجع نفسه،ص03.

[3] ساكري، مرجع سبق ذكره،ص03.

المرحلة الثالثة ما بعد السلوكية: ظهر هذا الاتجاه التوفيقي كما أطلق عليه في أعقاب الاتجاه السلوكي بعد أن انقسم السلوكيون أنفسهم قسمين سلوكيون نظريون وسلوكيون علميون في آواخر الستنيات من القرن الماضي، حيث تم الاتفاق على تحليل الظاهر السياسية على المادة والمنهج حيث دعى أنصار هذا الاتجاه الى ضرورة تحول البحث في مجال السياسة الى موضوعات ومشاكل أكثر انفتاحا وأهمية نظرا لمحدودية الموضوعات التي كان يتناولها الاتجاه السلوكي حيث أخفق السلوكيون في التنبأ بحالات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، التي تعرض لها المجتمع الأمريكي في ستنيات القرن الماضي، حيث تبنى الاتجاه ما بعد السلوكي النشاطات والظواهر مادة للتحليل السياسي المعاصر دونما تمييز بين الرسمي وغير الرسمي منها، وذلك بقصد التعرف على دور كل منها في رسم السياسة العامة لمجتمعاتها، دون انكار دور القيم في تحليل الظاهر السياسية حيث تدرس القيم كجزء من الواقع السياسي.

وعليه فان الاتجاه ما بعد السلوكي هو اتجاه نقدي ممنهج للمدرسة السلوكية، انصب من خلالها النقد المنهجي والنظري على النموذج المعرفي الذي تبنته الدراسات السلوكية حول الظاهرة السياسية من خلال نقد الخلفية الايديولوجية والمعرفية للنظريات الناشئة عن السلوكية متهمة اياها بالمركزية الغربية والتحيز الايديولوجي لليبرالية والديمقراطية الغربية [1].

وفي هذه الفترة تبلور مفهوم السياسة العامة من حيث كيفية تحليلها والتمعن في أهدافها ومضمونها وأساليب التنفيذ في ظل الامكانيات المتاحة، حيث تعاظم في هذه المرحلة دور الدولة في المجتمع وترجم ذلك من خلال استخدام سلطة الدولة من أجل الاستجابة للاحتياجات والمطالب الشعبية، وتحولت بذلك الأنظمة التسلطية الى أنظمة ديمقراطية أكثر انفتاحا، وأنتجت العملية السياسية الديمقراطية ما يعرف بدولة الضمانات الاجتماعية من خلال برامج التأمين الاجتماعي والصحة والتعليم العام، اسهم ما سبق ذكره تزايد الاهتمام بالسياسة العامة، وهنا اكتسبت السياسة العامة مفهومها الاصطلاحي والعلمي في مطلع الخمسنيات من القرن الماضي على يد العالم الاقتصادي هارلود لازويل (Lasswel) الذي يتناول في كتابه الشهير "**من يحصل على ماذا؟ متى؟**

[1] عبد العالي،مرجع سبق ذكره،ص12.

وكيف؟ "جوهر العمليات التبادلية والتوزيعية المتضمنة رسم السياسة العامة وتنفيذها، وغيرها من المؤلفات لعلماء آخرون اهتموا بالجانب التحليلي للسياسة العامة وعمليات صنعها.[1]

2/ الاتجاهات النظرية للسياسة العامة:

أولا/ السياسة العامة من منظور النظم السياسية (political système theory): تبلور نموذج تحليل النظم مع نهاية الخمسينيات على يد علماء الاجتماع كبارسونز وغيره، ثم تمكن علماء السياسة كأمثال ايستون وميتشيل وكولمان من تطويره من خلال جهودهم في توحيد العلوم داخل اطار النظرية العامة للنظم. طور هذا المقترب على يد العالم الأمريكي دافيد ايستون حيث ساهم من خلال بحوثه في وضع النموذج التحليلي المعروف باسم نموذج " **المدخلات والمخرجات**" بنظرة وظيفية، حيث قدم دافيد ايستون اطارا تحليليا للنظام السياسي ذو طابع ديناميكي يبدأ بالمدخلات وينتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات، حيث استخدم النظام كوحدة للتحليل على اعتبار أن التفاعلات السياسية داخل المجتمع تشكل نظام السلوك واعتمد وجود نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الانسانية، حيث يفترض في النظام السياسي الحفاظ على ذاته من خلال مؤسساته السياسية التي يبنيها ومن خلال القواعد والممارسات التي يلتزم بها والوظائف التي يؤديها بحيث يأخذ في عين الاعتبار الاطار الاجتماعي الأوسع، وقد فسر دافيد ايستون كيفية محافظة النظام على استمراريته كنظام من السلوك في عالم قابل للتغيير وعليه فالنظام لابد أن يستجيب للمطالب بشكل يضمن وجوده واستمراريته فقوة النظام وبقائه مرهون بقدرته على اتخاذ الاجراءات والقرارات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضي المحكومين، ومن ثم طاعتهم والاعتراف به كسلطة عليا دون حدوث أي اضطراب أو فوضى، فنقطة البداية في التحليل لدى ايستون تفترض أن التفاعلات السياسية هي استجابة للتأثيرات البيئية حيث ركز على أهمية ودور البيئة المحيطة ، ويتكون النظام من العناصر التالية: الهوية، السيادة، المدخلات والمخرجات[2] .

---

[1] ساكري، مرجع سبق ذكره،ص05.

[2] رامي مخلوف، "**الاقتراحات في تحليل النظم السياسية المقارنة : اقتراب تحليل النظم أنموذجا**"، مجلة اكاديمية للعلوم السياسية ، المجلد 06، العدد 03، 2020،ص51.

الشكل رقم (02): نموذج ايستون المبسط للنظام السياسي

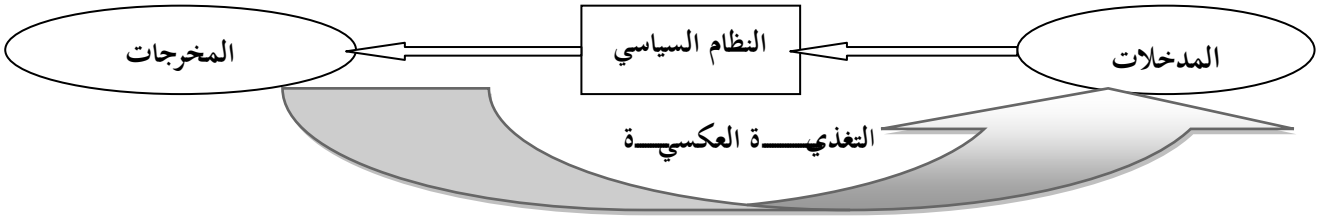

المصدر: من إعداد الباحثة.

اعتمد هذا الاتجاه النظري في دراسة السياسة العامة من خلال دراسته لكافة المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي تلعب دورا فعالا في عملية صنع السياسة العامة خاصة في المجتمعات الليبرالية الحديثة حيث تشارك في عملية صنع القرار السياسي كالأحزاب السياسية، جماعات الضغط حيث يركز في عملية صنع السياسة العامة على طريقة عمل المؤسسات السياسية المتأثرة بالقوى الاجتماعية لكل مجتمع، وعليه فان مؤسسات النظام السياسي تسير ميكانيكيا متأثرة في سيرها بعوامل الواقع الاجتماعي والقوى الاجتماعية بما توفر لها من قوة فعلية (قوة السلطة العليا) للتأثير في ذلك الواقع لتغيره [1] ، فيمكن وفق هذا النموذج دراسة السياسة العامة كمضمون يحلل القوى المجتمعية الضاغطة والخطوات الاجرائية والمؤسسية التي تمر بها والنتائج التي تترتب عليها سواء على النظام السياسي أو على المجتمع المستفيد، اضافة الى الأعراض الجانبية التي تنجم عنها[2] .

ثانيا/ السياسة العامة من منظور الجماعة (Group theory): تطور هذا النموذج مع المرحلة السلوكية على يد مجموعة من الدارسين كفريد ريجز (**Fred Riggs**) وجابريال ألموند (**Gabriel Almond**)، حيث يركز على دور الجماعات المتنافسة داخل المجتمع على تحقيق أهدافها بغض النظر عن كونها رسمية أو غير رسمية ما ساعد على ظهور مفاهيم جديدة في الجياة السياسية كالصراع، القوة، المصلحة، التنافس و التعاون، وعليه فان هذه الجماعات تسعى الى التأثير في عملية صنع السياسة العامة من خلال التعبير عن مصالحها والدفاع عنها. وينطلق

[1] قوادرة ، مرجع سبق ذكره ،ص08.

[2] جميس أندراسون، **صنع السياسيات العامة**. ترجمة عامر الكبيسي.(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999)، ص19.

هذا النموذج من افتراض رئيسي يعتبر أن الجماعة هي وحدة تحليل الظواهر السياسية بحيث تركز على تفاعل مجموعة من الأفراد من أجل قضية معينة أو لتحقيق مطالب وأهداف معينة مشتركة.و ينظر الى النظام السياسي وفق هذا النموذج على أنه شبكة من الجماعات المتفاعلة في ما بينها على نحو مستمر وتشكل ضغطا على النظام السياسي حيث تكون بمثابة متغير مستقل يؤثر على عملية صنع القرار السياسي ويوجهه بحيث يستجيب أو يلبي مصالح أعضائه. ان ظهور هذا النموذج في عملية صنع السياسة العامة يتجلى في مساهمة في التقليل من تركيز واقتصار عملية الصنع على المؤسسات الرسمية والهياكل القانونية فقط، حيث أنه فتح المجال الجماعات المصلحية والضاغطة كقوى اجتماعية لها دور كبير في عملية صنع السياسية العامة وان كانت تصنف كفواعل غير رسمية أحدثت فارقا كبيرا في هذه العملية كما أضفت مفاهيم جديدة للحقل المعرفي والعملي للسياسة العامة كالصراع، القوة، التنافس، التعاون ..الخ، كما أن لهذه النموذج قابلية كبيرة للتطبيق على كافة المجتمعات سواء المتقدمة منها أو النامية، فلا يخلو أي مجتمع من جماعات متباينة التأثير في عملية صنع السياسة العامة، وعليه فمخرجات النظام السياسي لا بد أن تحدث توازن في مطالب الجماعات داخل المجتمع.[1]

ثالثا/ السياسة العامة من منظور النخبة (Elite theory): برز هذا النموذج منذ المرحلة التقليدية وامتد الى المرحلة ما بعد السلوكية، حيث أصاب في تحديد المدخل المناسب لفهم النظم السياسية وتحليلها، ويقوم هذا النموذج على مجموعة من المحددات والعناصر والتي يمكن حصر أهمها في ما يلي:

- **تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلاليتها:** حيث ينطلق النموذج النخبوي من كون الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة وغير مستقلة ولا يتم فهمها الا من خلال تحليل باقي الظواهر المحيطة بها أو المتسببة في حدوثها، بحيث يتم اعتبار النظام السياسي متغيرا تابعا للنظام الاجتماعي فلا بد من فهم وتحليل البنية الداخلية والتفاعلات الذاتية للظاهرة السياسية وكذا طبيعة العلاقة بين مكوناتها للتمكن من تحليلها.

[1] **اقتراب الجماعة**. الموسوعة السياسية. متاح على الرابط التالي: http://political.ency chopedia.org شوهد في 2022/02/24 على الساعة: 10:10.

➢ **التقسيم الأفقي التراتبي للمجتمع:** من خلال هذا العنصر ينطلق النموذج النخبوي من كون المجتمع عبارة عن تركيبة طبقية يمكن تقسيمه بشكل أفقي تراتبي الى مجموعة من الطبقات وفق معايير اقتصادية اجتماعية ...الخ، ويمكن لنا التوضيح على سبيل المثال: وفق المعيار الاقتصادي ينقسم المجتمع الى طبقتين برجوازية، وطبقة كادحة ويمكن تقسيمه الى ثلاث طبقات طبقى دنيا وأخرى وسطى وأخرى عليا،أو وفق المعيار الاجتماعي على أساس عرقي أو ديني أو جنسي ..الخ، رغم أنها لا تؤثر في بنية المجتمع الا أنه لا بد من دراسة التركيبة الهيكلية للمجتمع للتمكن من فهم الايديولوجية التي انبنى عليها النظام السياسي بمعنى آخر التعرف على الخلفية الايديولوجية للنخبة السياسية.

➢ **تركز القوة في يد الأقلية:** تقوم هذه النظرية على تركيز القوة في يد أقلية تسمى بالنخبة السياسية تمتلك سلطة الاكراه وتخضع لسيطرتها الأغلبية التي لا تمتلك القوة السياسية، بحيث ترى أن وجود النخبة هو نتاج قدرتها على الانفراد بامتلاك القوة في المجتمع وليس ضرورة حتمية كما روج له في المرحلة التقليدية. ويتجلى دور النخبة في عملية صنع السياسة العامة من خلال قدرتها على المحافظة على الاستمرار والاستقرار، من خلال قدرتها على امتصاص الأفكار والأشخاص من خارج النخبة وإدخالهم في اطارها لتكون بذلك نخبة مضادة، والآخر قدرتها على الدوران الخارجي وهذا لا يتم الا اذا كانت النخبة السياسية قادرة على فهم الصيغة السياسية السائدة في المجتمع التي تمثل مفتاح السيطرة وهذا من خلال فهم ايديولوجية أو تركيبة المجتمع وما يصلح للتأثير عليه سواء الدين، القوة الثروة، التكنولوجيا... وإلخ.

وعليه فان أعضاء النخبة هم من يشاركون في عملية صنع القرار، وبذلك تكون مخرجات السياسة مرتبطة أكثر شيء بتوجهات أعضاء النخبة الحاكمة وتفسيرها وتحديديها لأولويات المجتمع، وما يسمح لها بالبقاء في سدة الحكم والمحافظة على استمراريتها[1].

رابعا/ السياسة العامة من منظور البنائي الوظيفي : يشير منظور البنائي الوظيفي الى الترابط الوظيفي بين مختلف الأجزاء، حيث يقصد بالوظيفة وفقا لبارسونز كل النتائج المترتبة على نشاط اجتماعي معين يؤدي الى التكيف أو تلازم هذا النشاط مع بناء معين، حيث يقصد بالبنية

[1]نصر محمد عارف، "**نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية الامكانيات والإشكاليات** "، المؤتمر الثالث للباحثين الشباب بعنوان : "**النخبة السياسية للباحثين الشباب**"، القاهرة،1996.

هنا مجموعة العلاقات بين مختلف الوحدات الاجتماعية التي تتسم بالاستقرار والاعتماد المتبادل ويرجع ظهور هذا المنظور الى الأعمال النظرية المبكرة لمونتيسكيو وكذا عالمي الاجتماع البريطاني هربرت سبنسر والفرنسي دوركايم، ففي الفكر الاجتماعي تعتبر الحياة الحياة الاجتماعية عبارة عن مجموعة من التفاعلات بين الأفراد من خلال الرموز، الأفكار، والمعلومات تتم بصفة مستمرة ومنتظمة تعرف بنسق الفعل **Action Système** وفقا لنموذج بال **Agil** للمفكر تالكوت بارسونز وهو يمثل العلاقة القائمة بين الأفراد والفعل باعتباره نسقا يتم من خلاله تلبية حاجيات ضرورية تسمى بالمقتضيات الوظيفية للنسق والمتمثلة في التكيف، بلوغ الهدف، التكامل، الحفاظ على النمط[1].

استخدم هذا المنظور في حقل السياسة العامة عام 1956 على يد المفكر **G.Almand** للبحث في مفوم الدولة ووظائفها، حيث أحدث تغيرات شملت بعض المصطلحات السياسية كالنظام بدل الدولة، الوظيفة بدل السلطة والقوة، ومصطلح الأبنية بدل المؤسسات، عمد **G.Almand** الى تحديد جملة من المتغيرات في تحليل النظام السياسي، كما يلي:

- **البنية:** وهي الأنشطة التي تشكل النظام السياسي والتي يعبر عنها بالأدوار المترابطة بعلاقات متبادلة ومتناسقة ومتكاملة.
- **النظام السياسي :** وهو كل التفاعلات التي تؤثر في الاستخدام أو التهديد بالاستخدام الشرعي للإكراه.
- **الوظيفة:** وهي مجموعة من الأنشطة الضرورية التي يعد انجازها ضروريا لبقاء النظام واستمراره ما يضمن تحقق أهدافه وبرامجه

تتكون السياسة العامة وفق هذا المنظور من ثلاثة عناصر أساسية وهي مطابقة لمنظور النظم السياسية لدافيد ايستون، والتي تتمثل في ما يلي:

مدخلات السياسة: وتتمثل في مطالب المجتمع وحاجياته التي يرفعها الى السلطة.

النظام السياسي: تتجلى في قدرة النظام السياسي على تحليل هذه المدخلات .

[1]عبد العالي، مرجع سبق ذكره،ص30.

مخرجات السياسة العامة : وهي قدرة النظام السياسي على الاستجابة للمطالب السياسية وتكون في شكل قرارات وسياسات وبرامج حكومية ...الخ، وذلك يعكس قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه المتمثلة في ما يلي:

- **الوظيفة الاستخراجية** : وتشير الى قدرة النظام على جلب الموارد المادية والبشرية وتوظيفها.
- **الوظيفة التنظيمية:** وتتمثل في ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام باستخدام القوة البشرية.
- **الوظيفة التوزيعية:** وتتمثل في قدرة النظام على توزيع السلع والخدمات والفرص والمراتب على الأفراد والجماعات في المجتمع، وقدرته على خلق التوازنات بين مختلف الفئات.
- **الوظيفة الرمزية:** وتتمثل في قدرة النظام على الحفاظ على رموزه وضمان تدفقها وسط المجتمع تأكيدا منه على القيم التي يقوم عليها كاستعراض الأعلام والجيش والشعارات التنشئة السياسية..الخ ، وعليه فقد اعتبرت السياسة العامة وفق هذا النموذج على أنها الأداء العام والفعل السياسي في البيئة وكل ما يتعلق باستخدام سلطة الدولة لتلبية حاجات ومطالب المجتمع في كافة الميادين (تعليم، صحة، دفاع..الخ) [1]

خامسا/ السياسة العامة من المنظور المؤسساتي (Institutionnalisme): يقصد بالنموذج المؤسسي مجمل النظريات التي درست أهمية ودور المؤسسات في الحياة السياسية من خلال تحديد السلوكات والمخرجات السياسية حيث ظهر هذا النموذج للتأكيد على دور المؤسسات السياسية كوحدة لتحليل السياسة العامة، وهذا عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: وتعرف بالمرحلة التقليدية حيث تركز الاهتمام كما سبق وأشرنا في الفرع الأول على وصف مؤسساتالدولة شكليا ودستوريا فقط، دون الاهتمام بالسلوك السياسي الذي تتحرك فيه المؤسسات في تجاهل واضح لدور القوى الاجتماعية والمؤسسات غير الرسمية ف عملية صنع السياسة العامة.

[1] محمد علي محمود، " **السياسة العامة رؤية في عوامل التطور والمدارس الفكرية** " ، كركوك، مجلة العلوم السياسية،العدد 03، 2020، ص12.

المرحلة الثانية: وتعرف بالمرحلة الحديثة حيث تحول الاهتمام بالمؤسسات السياسية الى التركيز على دورها كوحدات تحليلية للظواهر السياسية، خاصة مع اسهامات العالم الأمريكي صامويل هنتغتون مع بداية الستنيات من القرن الماضي الذي أكد على دور المؤسسات غير الرسمية والقوى الاجتماعية كفواعل مهمة في عملية صنع السياسة العامة وتحليل الظواهر السياسية[1].

ووفقا لهذا النموذج تعتبر السياسة العامة أنشطة حكومية تهدف الى تحقيق أهداف سياسية اقتصادية واجتماعية، حيث استخدم مصطلح السياسة العامة للاشارة الى سلوك الفاعلين سواء كانت مؤسسات رسمية أو غير رسمية، اذ أن عملية صنع الساسة العامة تتضمن صانعيين رسميين يتمثلون في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وصانعين غير رسميين كالأحزاب السياسية، جماعات المصالح والضغط، المجتمع المدني[2].

وينطوي هذا النموذج في تحليله للسياسة العامة على مجموعة من الخصائص، والتي تتمثل في ما يلي:

- الاحاطة بالظاهرة السياسية من كافة الزوايا والجوانب.
- تصنيف وفهم وظائف المؤسسة.
- الاهتمام بالجانب الرسمي وغير الرسمي للمؤسسات.
- غلبة الطابع المؤسسي القانوني.
- اعتبار المؤسسة وحدة أساسية لتحليل الظاهرة السياسية.
- القدرة على دراسة المؤسسة كوحدة واحدة أو مجزأة الى عدة وحدات.

وقد عمد الى تحديد مجموعة من المعايير التى تقيس مستوى المؤسسة وأدائها، وتتمثل في ما يلي:

- **التكيف:** ويقاس به قدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية.

---

[1] **اقتراب المؤسسي**. الموسوعة السياسية . متاح على الرابط التالي: http://political-encyclopedia-org شوهد في 2022/03/21 على الساعة10:51،ص1.

[2] رياض بوريش، "**السياسة من المنظور حكومي**" ، قسنطينة، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 05،2014،ص ص 131-141.

- **عمر المؤسسة:** فكلما كانت المؤسسة عتيدة كلما زادت قدرتها على التكيف وكلما كانت أكثر رسوخا وتأثيرا على السياسة العامة.
- **العمر الجيلي:** ويتعلق الأمر هنا بقيادة المؤسسة وطريقة التداول على قيادتها وكذا قدرة القائد على التكيف.
- **التغير الوظيفي:** ونقصد به درجة مرونة وليونة المؤسسة لممارسة وظائفها داخليا وخارجيا وقدرة المؤسسة على التكيف المرن لمواكبة مختلف التحولات الطارئة على الظاهرة الساسية.
- **التعقيد:** ونقصد به درجة تعدد وحدات ووظائف المؤسسة وتنوعها.
- **الاستقلالية:** بشقيها الاستقلالية في أداء المهام وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات والاستقلالية المالية والتي تخص المؤسسات غير الرسمية التي تحظى بتمويل خاص غير حكومي ما يشمن لها حرية التعبير عن مصالحها.
- **التماسك:** درجة الرضا والاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة ويقاس بمدى انتماء الأعضاء للمؤسسة، ومدى وجود خلافات داخل المؤسسات وما اذا كانت تتعلق بمبادئ المؤسسة وبأهدافها أو بقضايا هامشية .[1]

المطلب الثاني: مفهوم للسياسة العامة وعناصرها

ظهرت السياسة العامة كحقل معرفي بعد أن جاءت احاجة الى تدخل الدولة من أجل الاستجابة لمطالب المجتمع، فظهرت العديد من اسهامات المفكرين الذين حاولوا تحليل السياسة العامة وكيفية التعامل بها من أجل تحقيق مطالب المجتمع باعتبارها منهج عمل بغرض التعامل مع مشكلة أو قضية مجتمعية ما ، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق الى أهم التعريفات الحديثة للسياسة العامة.

[1] الاقتراب المؤسسي، المرجع نفسه،01.

1/ تعريف السياسة العامة:

قبل أن نلج مفهوم السياسة العامة لابد لنا وأن ندرك مفهوم السياسة بشكل عام، إذ غالبا ما تأتي السياسة في شكل بيانات عامة حول الأولويات واللوائح المكتوبة أو المبادئ التوجيهية والإجراءات أو المعايير التي يتعين تحقيقها. وبمعنى آخر تشير السياسة إلى مسار عمل مميز مناسب للسعي وراء الأهداف المرجوة داخل معين السياق وتوجيه عملية صنع القرار لمنظمة أو فرد. وعليه فإن السياسة هي عملية موازنة بين الحلول المختلفة التي تعالج قضية ما، قد تكون السياسة رسمية تتخذ شكل وثيقة سياسية يتم مناقشتها وكتابتها ومراجعتها واعتمادها ونشرها من قبل هي هيئة صنع السياسة، وقد تكون غير رسمية مخصصة أو عامة أو غير مكتوبة ولكن معترف بها على نطاق واسع ممارسة أو فهما داخل المنظة، على الرغم من كونها قد تكون غير صريحة كتابيا لأنها لا تزال موجودة في الممارسة العملية.[1]

عرفها ثامر كامل محمد الخزرجي على أنها : " تلك السياسات التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها، كما أن بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة وتستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة، أو النظام السياسي وهؤلاء عادة هم المشرعون والقياديون والحكام والملوك والرؤساء والمجالس والهيئات العليا، انهم المسؤولون الذين يتمتعون بالسلطة لرسم السياسة العامة والتصرف في اطار صلاحياتهم التي تكون عامة مقيدة ومحدودة وليست مطلقة".[2]

عرفها بوريش رياض على أنها: "برنامج عمل حكومي تجري بلورته وتنفيذه لغرض احداث تعديلات ايجابية داخل مختلف القطاعات، بما يتوافق مع متغيرات بيئته ومجتمعه، ارتباطا بدراسات جدوى يفترض أن تفضي الى تنمية مقصودة وذلك بطريقة سلطوية آمرة،... لينتهي الى أن السياسة

---

[1] Mellissa Macckay , **louis shaxtion :un standing and applying basic public:consepts,beyond policy analysis**.(US: American school district panel survey,2005),p02.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص15.

العامة هي تجسيد للمطالب المجتمعية التي يتقدم بها أبناء المجتمع نحو حكومتهم لإيجاد حلول لها، كما أن نجاح السياسة العامة يستند الى كونها متضمنة للمستويات الكلية والجزئية والفرعية".[1]

عرفها عبد الفتاح ياغي على أنها: " كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة أو من يمثلها للتدخل في شؤون المجتمع وحل المشاكل التي تواجه الدولة داخليا وخارجيا"، مشيرا من خلال هذا التعريف أن السياسة العامة تتضمن أربعة جوانب لا بد من توضيحها:

أولا: السياسة العامة هي تجاوب أو تفاعل بين الحكومة والبيئة التي تحيط بها، كما أنها ذات طبيعة نشطة وحركية.

ثانيا: التصرف يعني أن السياسة العامة قد تكون شيئا آخر غير اتخاذ القرار، فمثلا سكوت الحكومة عن قضية معينة هو في حقيقة الأمر اقرار من هذه الحكومة بأن ما يجري هو أمر مقبول أو مستساغ لديها، أو أنها لا تملك حيلة للتدخل في الأمر فتلتزم الصمي حيال ذلك، وعليه فالسياسة العامة قد تكون قرارا، وقد تكون اقرارا بقبول شيء ما دون اللجوء الى تبني أية اجراءات.

ثالثا: الأشخاص الذين يقومون بأعمال تتعلق بالسياسة العامة يكونون اما أفرادا كالوزير أو مدير شركة ما أو جماعة من الأفراد كمجلس الوزراء أو المجلس النيابي.

رابعا: ان من يتعامل مع السياسات العامة يجب أن يكون تصرفه عاكسا للموقف الرسمي للجهة الحكومية التي يمثلها، أما اذا كان الشخص لا يملك الحق الشرعي أو القانوني لتمثيل الحكومة فهو يكون ممثلا لنفسه أو الهيئات أو جماعات أخرى غير الحكومة، بالتالي فسلوكه لا يعكس الموقف الرسمي للحكومة.ليخلص الى تعريف السياسة العامة على أنها : " جهد حكومي منظم لأجل معالجة مشاكل معينة تواجه المجتمع".[2]

---

[1] رياض بوريش،" **السياسية العامة العالمية العالمية ومفهوم الحكم العالمي**"، مجلة الحوار المتوسطي، قسنطينة، العدد 13، ديسمبر 2016، ص ص362-368.

[2] عبد الفتاح ياغي،**السياسةالعامة النظرية و التطبيق**. (الامارات العربية المتحدة: جامعة الامارات، 2009)،ص ص17-18.

عرفها جيمس أندرسون على أنها: " برنامج عمل حكومي هادف يوجه ويرشد الفاعلين المتعاملين مع مشكلة أو قضية معينة تثير الاهتمام"، ووفق جيمس أندرسون لا بد أن تشتمل السياسة العامة على ما يلي[1]:

- **أهداف مقصودة فهي تضم مجموع من الأعمال والقرارات والسياسات الموجهة نحو أهداف محددة.**
- **أن تصدر السياسة العامة عن جهة حكومية فهي تضم مجموعة من البرامج والأعمال المنسقة صادرة عن قادة حكوميين.**
- **أن تشتمل السياسة العامة على جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة لمعالجة قضية معينة.**
- **قد تكون السياسة العامة ايجابية في صياغتها، مثلما قد تكون سلبية.**

عرفها فهمي خليفة الفهداوي على أنها: " مجموعة من القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي، بصدد مجال معين ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها: اللوائح والقوانين والقرارات الادارية والأحكام القضائية "، كما يرى الفهداوي أن السياسة العامة تتصف بما يلي[2]:

- **أنها فعل صادر عن مؤسسة حكومية، اذ أن الحكومة هي التي تتبنى سياسة عامة معينة ازاء مشكلة أو قضية مجتمعية.**
- **تتصف السياسة العامة بالشرعية، اذ أنها تمثل التزمات قانونية تتطلب الولاء لها من قبل المواطنين فهي تتميز بقوة الالزام الحكومي والقانوني).**
- **السياسة العامة نشاط هادف ومقصود، اذ أنها تعكس ما يعبر عن الغايات الواضحة التي تهم البيئة والمجتمع وما يهدف أساسا الى تحقيق المصلحة العامة المتفق دستوريا على تحقيقها.**

---

[1] أندراسون، مرجع سبق ذكره ،ص ص 19-45.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسية العامة منظور كلي في النبية والتحليل** . (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001)،ص ص 37-50.

- **السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية، فالسياسة العامة تعبر عن الأمور والمسائل الواقعية التي تشكل مطلبا محسوسا أو ملموسا في شكل مخرجات يمكن ادراكها ومعايشتها.**
- **السياسة العامة تتصف بالشمولية، فهي تمتد لعموم المجتمع فهي عامة وشاملة .**
- **السياسة العامة تتصف بكونها تحدث توازن بين الفئات والمجموعات المصلحية.**
- **السياسة العامة تتصف بكونها قد تكون غير معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام.**
- **السياسة العامة تعكس بما يسمى الجدوى السياسية، حيث تعكس الآثار المتوقعة من السياسة العامة المتخذة حيث تشكل الجدوى مؤشرا هاما من مؤشرات السياسة العامة، وهو ما يوضح قدرة السياسة العامة في مواجهة محددات القضية أو المشكلة التي تسعى لحلها وكيفية التعامل مع تلك المحددات.**

عرفها دافيد ايستون على أنها: " توزيع للقيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الالزامية الموزعة لها في اطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية[1]. وبالتالي فالسياسة العامة نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في اطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي، وأهم هذه العناصر هي: دستور الحكم في الدولة، الايديولوجية أو الفلسفة السياسية الحاكمة، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الأحزاب السياسية، جماعات النفع العام والخاص السلطة القضائية الامكانيات والموارد المتاحة وكذا البيئة المحيطة، وعليه فان السياسة العامة هي استجابة أو محاولة حكومية لعلاج مشكلة عامة يواجهها المجتمع، أو لتحقيق هذف ينشده المجتمع"، وفي تعريف آخر له اعتبر السياسة العامة بأنها: " قرار دائم يتميز بثبات السلوك الذي يترتب عليه كما أنه يمثل وجهات نظر أولئك الذين اتخذوا القرار والذين يلتزمون به"، كما أن السياسة العامة تتميز كونها:

[1] النعمي السائح العالم، "**مفهوم صنع السياسية العامة ومراحلها**"،ليبيا، مجلة الإسناد، العدد11، 2016، ص155.

- **قرار تتخذه الحكومة بمعنى أنها تختار من بين أساليب بديلة أسلوبا معينا لتحقيق الأهداف المنشودة.**
- **القرار يتميز بالثبات أي الدوام أو عدم التغيير نسبيا مادامت السياسة العامة لم تتغير.**
- **تطبيق السياسة العامة يكون شاملا وبنفس الأسلوب على كافة أفراد المجتمع الذين تخدمهم هذه السياسة.**
- **السياسة العامة تتخذ بالتشاور بين كافة المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين، ومع من ينطبق عليهم القرار، أو على الأقل أنها تعبر عن وجهات نظرهم جميعا.**
- **السياسة العامة عملية ديناميكية حركية مستمرة دائمة التطور والتغير.**

وعليه فإن السياسة العامة توجد بناءا على قرار حكومي أو سلطات مماثلة ما اذا كانت تقوم بإحداث تغيير في حياة المجتمع والسياسة تعتبر عامة بقدر قيام الحكومات أوشبه الحكومات باتخاذ قرارات وتحديد مصالح المجتمع، ....وللسياسة العامة مكونات داخلية وخارجية، والسياسة الخارجية تنطوي على قرارات وتصرفات حكومية وطنية هدفها الأساسي دعم المصالح الداخلية.

عرفها كل من **لويس وميليسا كاي** على أنها: " كل ما تقره الحكومة للقيام أو عدم القيام به من أجل حل مشكلة ما، إذ تعتبر السياسة العامة مسار عمل يوجه مجموعة من الإجراءات ذات الصلة في مجال معين حيث توفر السياسة العامة إرشادات للحكومة و راوبط للمساءلة للمواطنين بالنظر إلى مجموع القيم التي تحكم المجتمع."[1]

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن السياسة العامة هي برنامج عمل حكومي يهدف الى تحقيق منفعة عامة ، صادر عن هيئة حكومية في شكل مراسيم وتشريعات وقوانين، يتسم بالشرعية والقبول العام ، باستخدام مجموعة من الأدوات في شكل نفقات ولوائح، تبادل للمعلومات والضرائب، التوفير المباشر للمعلومات، الترخيص، العقود والإعانات، وأخيرا يمكن لها عدم إتخاذ أي موقف.

[1] Macckay, Op-cit, p08.

2/ عناصر السياسة العامة: تتألف السياسة العامة من مجموعة العناصر التالية:

مطالب السياسة العامة : وتشمل كل ما يطرح على المسؤولين من جانب المجتمع، أو من الفاعلين الرسميين داخل النظام السياسي ما يطرح أولوية صياغة سياسة عامة .

قرارات السياسة العامة : وتشمل ما يصدره صانع القرار و الموظفون العموميون المخولون باصدار المراسيم والأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي.

مخرجات السياسة العامة : هي التغييرات الرسمية، والتصريحات الموحية بسياسة عامة، وتشمل الأوامر الشفهية والتفسيرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك وراء الحكام والقضاة.

التغذية العكسية: الانعكاسات المحسومة الناجمة عن السياسة العامة في ضوء قرارات السياسيين والتصريحات التي يلتمسها المواطنون من الأعمال الحكومية ولا تشمل الوعود والنوايا وقد تكون المحرجات المتحققة عن السياسة العامة بعيدة أو مختلفة عما يتوقع تحققه أو ما تنص عليه السياسة نفسها.

ويمكننا الاعتماد على مخطط (INTOSAI) لتحديد عناصر السياسة العامة

الشكل رقم (03): مخطط الانتوساي لتحديد عناصر السياسة العامة

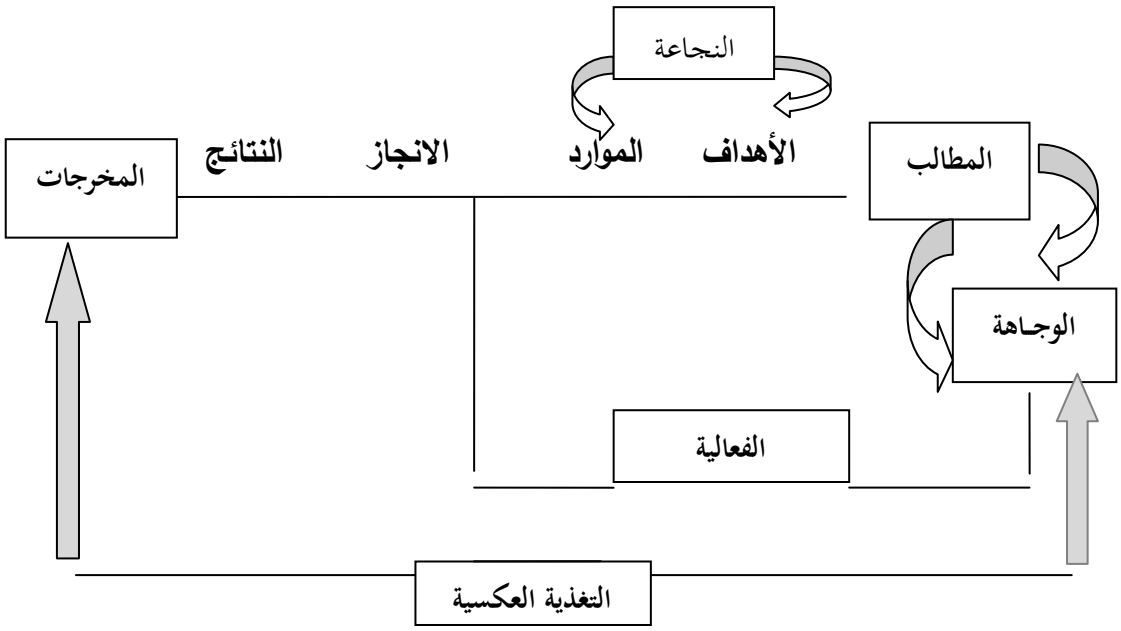

المصدر[1]: مركز INTOSAI **تقييم السياسات العمومية** . (السويد: المنظمة العالمية للسياسة العامة،السويد، 2016)، ص 04.

بالنظر الى مخطط **INTOSAI** كما هو موضح في الشكل رقم **(01)** نجد أن السياسة العامة تتكون من أربعة عناصر أساسية والمتمثلة في ما يلي:

- **المطالب السياسية:** ويقصد بها مجموعة الاحتياجات التي ترفعها الجماهير أو فئات معينة من المجتمع الى السلطة قد تكون في شكل مظاهرات أو عن طريق ممثليهم في البرلمان أو المجتمع المدني أو جماعات الضغط والمصالح.
- **قرارات السياسة العامة** : وهي ما يتم اتخاذه من طرف صانع القرار بخصوص القضايا المطروحة عليه.
- **مخرجات السياسة العامة:** وهي الصيغة النهائية لقرارات السياسة العامة والتي تكون في شكل تشريعات أو أوامر ادارية أو قوانين لمعالجة المطالب المرفوعة لصانع القرار .
- **التغذية العكسية:** وتتمثل في تلك الآثار الناجمة عن السياسة العامة الموجهة للجماهير استجابة لمطالبهم، وفي بعض الأحيان قد تكون عدم استجابة الحكومة لمطالب الجماهير في حد ذاتها رد فعل حكومي.

من خلال هذا المخطط نجد أنه أضفى الى عناصر السياسة العامة تحليلا مبسطا عن كيفية ترشيد السياسة العامة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة والاستفادة قدر الامكان من الموارد المتاحة من خلال الربط بين الوسائل المسخرة والانجازات.

ومن خلال هذا المخطط نجد أيضا أن مبدأ الفعالية يقوم على تحقيق الأهداف المحددة والحصول على النتائج المرجوة من خلال الرقابة على الأداء والنجاعة والفعالية على مستوى النتائج الآنية، من خلال التوفيق بين الأهداف والحاجيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وباقي القطاعات التي كانت وراء اعتماد هذه القرارات، كما يتضح لنا من خلال المخطط كيفية قياس

[1] مركز INTOSAI، **تقييم السياسات العمومية**. (السويد: المنظمة العالمية للسياسة العامة ،2016)، ص 04.

الآثار المباشرة وغير المباشرة بما في ذلك ما كان غير متوقع أو غير مقصود عن طريق قياس مدى التقارب بين أثر هذه السياسات والحاجيات التي تسعى الى الاستجابة لها.

3/ أنماط ومستويات السياسة العامة:

المستوى العام: (Macro politics) وتدخل ضمن الاطار العام، حيث أنها مجموع السياسات التي تحظى باهتمام جماهيري واسع النطاق، وتخلق مساحة واسعة للجدال والنقاش حول قضية معينة، وبمعنى آخر تتمثل في المطالب والقضايا أو المشاكل التي تهم الرأي العام أو فئات متعددة من المجتمع مثل: مشكل انخفاض الأجور وارتفاع أسعار السلع والخدمات [1]، حيث تنطلق من كونها جزئية الى أن تصبح كلية، وتتسم السياسة العامة الكلية بمجموعة من السمات كالتالي:

- **أن تتسم بالوضوح النسبي لموضوعاتها ويتم بسهولة البحث فيها.**
- **تستدعي اهتمام وتدخل الجهاز الحكومي، للبث والحسم فيها.**
- **تتطلب السياسة العامة نوعا من التوفيق في الخيار لإحلال التوازن بين مختلف فئات المجتمع، وتوجه غالبية أفراد المجتمع وبن توجه صانع السياسة العامة ورغبته.**

المستوى الجزئي: (Macro politics) السياسة العامة الجزئية هي تلك السياسات التي تحظى باهتمام محدود، أو تكون دائرة القضية المثارة محدودة، بمعنى آخر أن السياسة الجزئية هي تلك السياسات التي تصنع استجابة لقضية أو مطلب فرد، أو جهة أو منطقة معينة مثلا: كاعفاء شركة ما من الضريبة أو تخفيضها، ما يجعل المشاركة فيه محدودة وكذا التفاعل، حيث أن معظم السياسات العامة لا تشكل محاورها عناية شاملة من عموم المجتمع، مادامت تلك السياسات العامة الجزئية غير مضرة ولا معيقة لمتطلبات المصلحة العامة ولا تتعارض مع وسائل تحقيقها.[2]

---

[1] تلا عاصم فائق،"**السياسات العامة**"، جامعة بغداد،مجلة كلية العلوم الادارية والاقتصادية،العدد2017،2.ص04.

[2] الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

المستوى الفرعي: (Sub politics) وهي مجموع السياسات العامة ذات الطبيعة الوظيفية والتنظيمية التي تركز على القطاعات التخصصية كالموانئ والملاحة مثلا، وتشتمل على طبيعة العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الأجهزة الادارية، وبين لجان البرلمان والجماعات المصلحية.[1]

[1] المرجع نفسه، ص60.

المبحث الثالث: مفهوم عملية صنع السياسة العامة وعلاقتها بمراكز الأبحاث والدراسات

تعتبر عملية صنع السياسة العامة عملية صعبة ومعقدة وتختلف طبيعة اجراءات السياسة العامة من دولة الى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي والظروف المحيطة بها، اضافة الى درجة تأثير الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عملية الصنع، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق والخوض في مفهوم عملية صنع السياسة العامة والى دور كل من الفواعل الرسمية وغير الرسمية فيها.

المطلب الأول: مفهوم عملية صنع السياسة العامة ومراحلها

جذبت السياسة العامة كحقل معرفي حديث اليها اهتمام جملة من الدارسين والمفكرين في مجال العلوم السياسية، لما لها من دور بارز في عملية اتخاذ القرار داخل الحكومات على الرغم من اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية من دولة لأخرى، وتعتبر عملية صنع السياسة العامة مرحلة صعبة ومعقدة لاقت هي الأخرى اهتماما بالغا وتداولا واسعا بين الباحثين والمختصين عن القائمين على صنعها والكيفية التي تتم بها. **ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق الى مفهوم عملية صنع السياسة العامة وأهم المراحل التي تمر بها.**

في تعريف لعملية صنع السياسة العامة، أشارت مادلين سربان(M.Serban) الى أنها:" عملية معقدة ومستمرة تمتد على مدى فترات طويلة وتتضمن العديد من الاهتمامات والمشاركين، والتي قد تختلف على مدار الوقت، حيث تتأثر السياسة العامة بالسياق وبالتالي فهي جزء لا يتجزأ من الهياكل الوطنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما تعتمد بشكل كبير على الجهات الفاعلة والسياق، ولهذا من الضروري التأكد من أن خيارات السياسة العامة متماشية ومتكيفة مع المطالب المطروحة، ولذا وجب أن تكون مركزية وهرمية"[1]

[1]Madlen serban,**supporting public policy making throuch policy analy sis and_policy le oriming** (.EVR peen ,training foumdation,2015),P04.

كما عرفها تشارلز كوكران على أنها: " الاطار العام الذي يتم من خلاله اتخاذ الاجراءات الحكومية لتحقيق الأهداف العامة، من خلال تبني سياسات وتنفيذها من خلال سن قوانين وتدابير تنظيمية."، وبالتالي فهي تمثل مسارات عمل حكومية هادفة يتم وضعها استجابة لمشكلة معينة[1]

كما عرفتها مها يحي أحمد على أنها : " وظيفة من وظائف الدولة، المنوط بها اصدار القرارات وتنفيذها عن طريق الجهاز الاداري للدولة."[2].

عرفها النعمي السائح على أنها: " تلك المخرجات التي تصدر عن الجهات الصانعة للسياسة العامة (الجهات: التشريعية، القضائية، التنفيذية والإدارية)، على شكل لوائح وقرارات وقوانين استجابة للمدخلات أو الطلبات أو القضايا التي تظهر على الساحة، من قبل الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع"، **كما وقد عرفها على أنها :** " التفكير في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتحقيق المصلحة العامة فيعبر عنها بأنها نتيجة أو مخرج أي نظام سياسي موجه لخدمة الصالح العام"[3] .

عرفها الحميري على أنها: " مجموع الخطط والبرامج التي تقوم بها الحكومة والتي تهدف الى تحقيق الصالح العام والاستجابة لمطالب المجتمع حيث تصاغ بشكل دقيق بناءا على معلومات ومعطيات صحيحة،حيث تمر عملية صنع السياسة العامة بمجموعة من المراحل بداية من معرفة مطالب ورغبات المجتمع غير المشبعة أو الكامنة، الى تحديد البدائل وترتيب الأولويات وفق جدول زمني يراعي الموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة لدى أجهزة الدولة وصولا الى اختيار السياسة العامة الأفضل والتي ينجم عنها حل المشكلة المطروحة.[4]

وبناءا على التعريفات السابقة يتضح لنا أن عملية صنع السياسة العامة هي عملية صعبة ومعقدة تقوم من خلالها الحكومة بإعداد برنامج عمل هادف وشامل تشترك في اعداده مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية بغرض الاستجابة لمطالب واحتياجات المجتمع في شكل قرارات وسياسات عامة. كما وتتسم عملية صنع السياسة العامة بمجموعة من الخصائص أهمها:

---

[1]Charles ;l cocbran , **public policy prespecpective and choices**. (USA :lyme riemer,2014),p08.

[2]مها يحي محمد،"**تحليل السياسات العامة:التطور والمنهجية**"،مصر،مجلة العلوم الادارية،العدد2018،1،ص07.

[3]السائح، مرجع سبق ذكره، ص ص155-157.

[4]عباس حسين الحميري،"**صياغة السياسات العامة:إطار منهجي**"،العراق،مجلة أهل بيت،العدد2022،1،ص138.

- **أن عملية صنع السياسة العامة هي برنامج حكومي شامل يتضمن مجموعة من العمليات كالتخطيط وإعداد القرارات والبرمجة، حيث تتشارك في اعدادها مجموعة من الفواعل ذات درجات تأثير متفاوتة داخل النظام السياسي.**
- **يقع على عاتق السلطة تحديد أولويات العمل الحكومي الى جانب اشراك الفنيين والمستشارين ذوي الخبرة في عملية وضع الخطط والبرامج وتقديم المشورة والرأي على شكل بدائل مدروسة لاختيار البديل الملائم في حل القضايا السياسية.**
- **تخضع عملية صنع السياسة العامة لنطاق زمني محدد كونها متغيرة وغير ثابتة حيث أنها تتغير باستمرار لتواكب مختلف التطورات التي تؤثر في الحياة السياسية[1].**

2/ مراحل عملية صنع السياسية العامة

تمر عملية صنع السياسة العامة بمجموعة من المراحل والخطوات المترابطة والمتعاقبة فيما بينها، والتي يمكن ايجازها في ما يلي:

أولا/ تحديد المشكلة السياسية تحديدا دقيقا: حيث تتعرض الدولة أو النظام السياسي الى مشكلة سياسية على الصعيد الداخلي أو الخارجي نتيجة وجود خلاف سياسي أو زيادة التوتر السياسي مع هيئات سياسية واجتماعية مختلفة كالأحزاب السياسية والمجتمع المدني، أو نتيجة ظهور موجات اقتصادية متذبذبة وصعبة من شأنها أن تخلق مشكلة سياسية تتطلب معالجتها وهذا يحتم على صانع القرار تحديد أبعاد المشكلة تحديدا دقيقا وإخضاعها للتحليل والاختبار والتقييم في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية، وعليه فان عملية تحديد المشكلة العامة والتعريف بها يعد أحد أولى خطوات صنع السياسة العامة، حيث يمكن اعتبار المشكلة اطارا فكريا يساعد على وصف واقع معين وعلى تنظيم الجهد الهادف لفهم وتغيير هذا الواقع من حال الى حال أفضل. وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل التي تمر بها عملية صنع السياسة العامة حيث من المهم أن يتمكن صانع القرار من تشخيص المشكلة تشخيصا جيدا وصحيحا كونها القاعدة الأساسية والركيزة التي

[1] مثنى فائق العبيدي ، "**مقارنة نظرية في السياسة العامة** "، تكريت، مجلة العلوم السياسية، العدد04،2019، ص57.

تنبني عليها السياسة العامة، التي تشتمل تحديد محيط المشكلة وأبعادها وتحديد المهام والمسائل المتعلقة والمرتبطة بها.

وفي هذا الصدد نجد أن العالم الأمريكي **P.Dracker** صاحب نظرية الادارة بالأهداف قد حدد أهم الاجراءات المتعلقة بكيفية التعامل مع المشكلة العامة، كما يلي:

- تصنيف طبيعة المشكلة سياسية، اجتماعية ، اقتصادية، ومن ثم هل المشكلة محل النظر هي مشكلة حديثة أو متكررة أو اذا كانت تحتاج الى حلول سابقة أو مبتكرة.
- تحديد درجة تأثير وصدى هذه المشكلة والأبعاد التي يمكن أن تتخذها.
- الكشف الدقيق للحقائق والوقائع التي تدور حولها المشكلة وكشف مسبباتها بكل موضوعية وشفافية.
- وضع المعايير اللازمة لمعالجة المشكلة وتحديد الهدف المراد الوصول اليه.

وعليه فان مرحلة تحديد المشكلة هي مرحلة بالغة الأهمية والتمكن الصحيح من تحديد أبعادها والتحكم فيها هو أول حجر أساس لبناء أرضية مناسبة تقوم عليها عملية صنع السياسة العامة وهو دعامة وركيزة أساسية لاستكمال باقي مراحلها.

ثانيا/ جمع المعلومات والبيانات حول المشكلة: في هذه المرحلة يعمل صانع السياسة العامة على الالمام بجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمشكلة السياسية، حيث أن توفر هذه المعلومات يؤدي الى الكشف عن نقاط الضعف والخلل في النظام السياسي، كما تساهم في بلورت توجهات وتصورات صانعي السياسة العامة ومتخذي القرار التي ستكون بدائل في المراحل القادمة، وتتم الاحاطة بالمشكلة من طرف مختصين وخبراء ومستشارين في الحكومة اضافة الى مراكز الأبحاث والدراسات والهيئات والمعاهد المختصة التي تعطي معلومات وبيانات واقعية للمشكلة السياسية ومن خلال هذه المرحلة يتم تجميع أكبر قدر من المعلومات والإحصائيات ذات الصلة بالمشكلة السياسية وتحليلها تحليلا علميا دقيقا، ما يسهل من عملية حل هذه المشكلة، غير أنه من الضروري أن تتسم المعلومات التي تم رصدها بما يلي:

- الارتباط الوثيق بينها وبين الخيوط الأساسية للمشكلة.

- دقة ووضوح المعلومات وعدم تعقيدها.
- تكامل المعلومات وعدم تناقضها.
- ارتباط المعلومات المرصودة بتوقيت نشوب المشكلة.

وعن عملية جمع هذه المعلومات والبيانات فإنها تتم عن طريق الملاحظة المباشرة عن طريق خبراء مختصين، وفي بعض الأحيان تتم مقارنة المشكلة بنماذج مشابهة لها وقعت سابقا، اضافة إلى ذلك تتم الاستعانة بالأبحاث العلمية والبيانات المخزنة في ذاكرة الحكومة، كما يتم توظيف الوسائل المعرفية وتطبيق الأدوات العلمية في عملية جمع المعلومات والبيانات، ويمكن أيضا توفير المعلومات المطلوبة من جهات حكومية خاصة كالهيئات الاستشارية أو من مراكز الأبحاث والدراسات والمعاهد المتخصصة، وصناع القرار من خلال عملية التخطيط وإعداد المشروعات.

ثالثا/ طرح البدائل والمفاضلة بينها: تنطلق هذه هذه العملية من خلال وضع حلول ومقترحات أولية مبنية على المعلومات التي تم رصدها في المرحلة السابقة، حيث يشرف على تقديم هذه الاقتراحات خبراء ومحللي السياسة العامة ذوي الكفاءات العالية، فيعملون على تقديم تحليلات وصفية واحصائيات ويفتحون نقاشات فعالة لاحتواء المشكلة، ومن خلالها يحاولون ايجاد حلول للمشكلة محل النظر، واحتواء تداعياتها وفي خضم كل هذا يسعى الخبراء الى تقديم حلول ترضي أغلبية الأطراف حيث أن العملية حتما ستخضع الى الصراع والمنافسة والمساومة بين الفاعلين الرسميين وغير الرسمين، متجنبين بذلك البدائل ذات الآثار السلبية التي تفقد السياسة العامة مضمونها وأهدافها. ان هذه المرحلة المهمة تتطلب دراسة وتحليلا عميقا لمختلف البدائل المطروحة لاختيار البديل الأفضل من بين البدائل المقترحة، وبذلك تعتبر عملية صنع السياسة العامة في منتصفها فهي بذلك وظفت معطيات المرحلة السابقة من معلومات وبيانات وأعطت خيارات وتصورات تكون بمثابة المنعطف الخير لوضع السياسة العامة. حيث وفي هذه المرحلة تتم عملية اختيار البديل الأفضل وفق مجموعة من المعايير الموضوعية والعلمية التي يمكن ايجازها في ما يلي:

- المنفعة العامة التي يحققها هذا البديل مقارنة بغيره من البدائل المطروحة.

- النفقات التي سيحتاجها هذا البديل،حيث نركز هنا على التكاليف المالية المترتبة عن تنفيذ هذه السياسة العامة ، حيث سيتم بطبيعة الحال اختيار بديل يحقق أكبر منفعة بتكلفة أقل(مبدأ الرشادة والعقلانية).
- الجدوى السياسية وافرازات هذا البديل وما اذا كان قابلا لاجتياز الاختبارات القانونية والدستورية، وبعبارة أخرى في ما اذا كان محترما لنص القانون والدستور ولا يكون مخالفا لهما.
- أن يقع القبول لاختيار هذا البديل بين أغلبية فاعلي السياسة العامة الرسمين وغير الرسميين، حيث تهدف أي سياسة عامة الى احداث نوع من التوازن بين مختلف الفواعل حيث أن غياب القبول بين فواعل السياسة العامة يعد عائقا كبيرا لبلورة هذه الأخيرة.

وبناءا على ما سبق يتم اختيار البديل الأفضل والاعتماد عليه.

رابعا/ مرحلة صياغة وإقرار السياسة العامة: تعد هذه المرحلة بمثابة المرحلة الأخيرة في عملية صنع السياسة العامة حيث يتم اصدار القرار بصيغته النهائية، في شكل قرارات السياسة العامة في قوالب وتشريعات وأوامر ادارية قابلة للتصويت والمصادقة عليها من طرف الهيئة التشريعية كمشروع حكومي، وقد تتعرض هذه القرارات في هذه المرحلة أيضا المساومة أو التعديل أو الحذف وربما تبقى غير مؤكدة ولن تتم المصادقة عليها وتعلق بشكل رسمي، حسب السلطة التقديرية للهيئة التشريعية التي ترى في هذه القرارات عيوبا أو أنها لا تخدم المصلحة العامة أو الفئات التي تمثلها. وفي بعض الأحيان قد لا يصدر عن صانع القرار أي رد فعل ازاء قضية معينة بل يتركها للأحداث كرد فعل، فوجود مشكلة ما على جدول الأعمال لا يعني أن هناك سياسة عامة أو اجراءات ستتخذ بشأنها فالوعي بالمشكلة السياسية لا يضمن التحرك الفعلي للحكومة إزائها[1].

[1] العبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 57-67.

المطلب الثاني: الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة

يتوقف نجاح السياسة العامة على مدى استقرار الحياة السياسية في الدولة، وعلى مدى انسجام النظام وعلى مدى انسجام النظام السياسي وتفاعله مع مختلف الفواعل الاجتماعية المحيطة به، وكذلك قدرته على الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المجتمع، وللتحديات والرهانات المطروحة عليه سواء فرضتها عليه البيئة الداخلية أو الخارجية كما أن نجاح السياسة العامة ما هو إلا انعكاس لوجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع [1] من خلال التجانس والتناسق الفكري والثقافي والإيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل النظام السائد، حيث أن هذا التجانس والانسجام يؤدي الى خلق مؤسسات سياسية تتلائم وتتكيف مع التغييرات الاجتماعية والتحولات الخارجية، وتمد الهيئة الحاكمة بالشرعية في صناعة السياسة العامة وتنفيذها، محدثة بذلك توازنا بين النظام السياسي والقوى الاجتماعية.

1/ صانعوا السياسة العامة الرسميون:

أولا/ الدستور: يعرف الدستور على أنه مجموع القواعد القانونية التي تحدد أسس الدولة وتبين تكوينها وتنظم حياة الأفراد فيما بينهم. وعن علاقته بالسياسة العامة فنجد أن الدستوري مجموع القواعد الأساسية التي تحكم طريقة اتخاذ القرار وتحدد أدوار صنع السياسة وتقسمها اقليميا ووظيفيا. حيث يعد وجود الدستور علامة بارزة على حداثة الأنظمة السياسية واستقرار مؤسساتها لأن وجود الدستور يمثل الخطوة الأولى نحو بناء المؤسسات الديمقراطية، فالدستور يكتسي أهمية كبيرة كونه يحدد العلاقة بين السلطات وحقوق المواطنين وواجباتهم وضوابط تعديل الدستور وإجراءاته، ويعتبر احترام أحكام الدستور شرطا ضروريا لإضفاء المشروعية على القوانين والأحكام القضائية، حيث يحدد الدستور الأشخاص أو الهيئات الحاكمة التي يكون لها القدرة على التصرف واتخاذ القرارات باسم الدولة ويحدد لهم اختصاصاتهم وكذلك كيفية ممارستها، وكما يحدد مذهب التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي تمثله السلطات الحاكمة وكذلك الاتجاه الفلسفي والإيديولوجي

[1] كريمة بقدي، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا: دراسة حالة الجزائر** . رسالة ماجستير. (الجزائر: جامعة تلمسان،2012)،ص12.

الذي ينبغي أن تعمل في اطاره منظمات أو سلطات الدولة، وعليه فان الدستور في أي نظام سياسي يعمل بناءا على ايديولوجية سياسية معينة تعكس المبادئ والقيم التي يتبناها ذلك المجتمع وآلية عمل المؤسسات الرسمية وتطبيقها لايديولوجية النظام السياسي [1]. ونقصد بالإيديولوجية مجموعة من القيم والمعتقدات المترابطة التي تسهم في تصوير العالم المحيط وتوجه المؤمنين بها من الموظفين لاتخاذ القرارات المنسجمة معها[2].

ثانيا/السلطة التشريعية: تعد السلطة التشريعية أحد أهم الفواعل الرسمية في عملية صنع السياسة العامة، حيث أنها مخولة دستوريا لسن وتشريع القوانين وصنع السياسات في النظام السياسي،[3] وتتمثل السلطة التشريعية في البرلمان وهو الطرف المنوط بعملية تشريع ومراقبة عمل الحكومة والسهر على متابعة الميزانيات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة، وكذا توفير البيانات للمشرعين، ولها سلطة التعديل أو الالغاء لبعض المشاريع التي تعهدها لها الحكومة، كما أن لها الحق في اجراء تعديلات دستورية تسهم في تقوية مؤسسات الحكم الراشد وتعزيز دورها في حياة المجتمع، كما يتجلى دور البرلمان في اعداد الموزنة العامة للدولة واقرارها. كما أن دور البرلمان هو تمثيل مصالح الناخبين المختلفة والتوسط فيها ووضع الأولويات السياسية، والاشراف على عمل السلطة التنفيذية فهي بذلك صوت للناخبين في شكل السياسة العامة، حيث تعكس السياسة العامة توجهات المجتمع وتعمل من خلالها على خلق التوازنات بين مختلف الفئات المجتمعية، ومن صلاحيات السلطة التشريعية الرقابة الادارية والمالية على السلطة التنفيذية، وتمارس حق الاعتراض على مشاريع السياسة العامة واقتراح بعض التدابير والتعديلات، ما يحقق المصلحة العامة وتحقيق الرضى للفئة الناخبة، وعليه فأن العلاقة بين عملية صنع السياسة العامة والسلطة التشريعية تتجلى في كونها السلطة المركزية لتشريع القوانين وصنع السياسة العامة في النظام السياسي[4] ، ويعد مجلس الكونغرس الأمريكي مثالا ناجحا على استقلالية السلطة التشريعية في

---

[1] ساكري، مرجع سبق ذكره، ص01.

[2] اندرسون، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3] المرجع نفسه،ص58.

[4] ركاش جهيدة، " **دور المؤسسة التشريعية في صنع السياسة العامة في الجزائر** "، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد02،2001، ص24.

عملية صنع السياسة العامة، حيث تمتلك اللجان الدائمة صلاحية اقرار أو الغاء للوائح وان اختلفت مع الغالبية المسيطرة في المجلس.[1]

ثالثا/ السلطة التنفيذية: تتولى السلطة التنفيذية عملية تنفيذ القوانين والاشراف على أداء الادارة العامة لكن الواقع في معظم الدول أن السلطة التنفيذية تتجاوز صلاحياتها الى التأثير على عملية صنع واتخاذ القرار فيما يخص السياسة العامة على اعتبار أن عملية اتخاذ القرار النهائي تعد من صلاحيات رئيس السلطة التنفيذية (قد يكون رئيس الدولة، أو رئيس الوزراء، أو الوزير الأول) خاصة في الشأن الخارجي والمجال العسكري، كما تشرف السلطة التنفيذية على تنفيذ السياسات وتتمتع بسلطة الوصاية ومحاسبة المدراء التنفيذيين وكبار المسؤولين المنفذين، غير أنه في بعض الدول النامية تهيمن السلطة التنفيذية على المشهد السياسي في عملية صنع السياسة العامة ضاربة عرض الحائط مبدأ الفصل بين السلطات وهذا راجع الى قوة تركيز السلطة في يد الحاكم والطريقة الشخصية التي تمارس بها السلطة[2].

رابعا/ السلطة القضائية : تتكون السلطة القضائية من مجموعة الأجهزة والمؤسسات القضائية والقانونية المعنية بوضع السياسات العامة القضائية، ولها دور كبير ومميز في صنع السياسة العامة من خلال تفسير ما هو مطلوب من هذه السياسة العامة الجديدة وما هو مطلوب من الناس وتلعب هذه السلطة دورا مهما من خلال مايلي:

- تقرر ما اذا كانت هذه السياسة العامة تتماشى مع الدستور.
- القيام بالتوضيح والتفسير السليم والقانوني للمقصود من السياسة العامة.
- التأكد من مطابقة الأوامر والقرارات الشرعية مع الدستور، ويتباين دور الجهاز القضائي في العملية السياسية في مراقبة وتقييم وتنفيذ السياسات العامة من نظام سياسي الى آخر

[1] أندراسون، مرجع سبق ذكره ،ص 58.

[2] السلطة التنفيذية.متاح على الرابط التالي: http://www plateforme pédagogique univ-sétif شوهد في 2021/12/15 على الساعة 21:00.

وبحسب أهمية وأولوية هذا الجهاز ودرجة استقلاليته وكذلك حسب صلاحيته ونطاق عمله.[1]

2/ صانعوا السياسة العامة غير الرسميين:

أولا/ الأحزاب السياسية :يشير مفهوم الحزب السياسي الى "تلك التنظيمات التي تتولى تصنيف المطالب المتناقضة للأفراد والجماعات والمصالح وتقدير ثقلها والتوفيق قدر الامكان بينها، ثم تنظيمها للتنافس على المناصب العامة والقيام بعد ذلك بدور همزة الوصل بين الناخبين والمختارين للحكم"، كما عرف على أنه: " مجموعة تنظيمات تتولى عملية المشاركة في التنافس من أجل المناصب الانتخابية سعيا منها للحصول على تفويض مستمر من الشعب أو لفئة معينة منه لممارسة السلطة السياسية لمناصب حكومية مع اعلان أن تلك القوة ستمارس نيابة عن الشعب"[2].

وعن دور الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة فانه يتجلى من خلال تركيز سيطرتها في البرلمان حيث أن الحزب المسيطر هو الذي يقرر السياسة العامة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، حيث تلعب الأحزاب السياسية دور المبلور للمصالح الاجتماعية والمبرر للمطالب والاحتياجات الاجتماعية وربطها ببدائل السياسة العامة، والبرامج الملبية لها من خلال تجميع الموارد وتوحيدها، كما تعمل على تبني التعددية الحزبية كفرنسا مثلا أما في الدول ذات التوجه الحزبي الواحد فانه يكون المهيمن بشكل كامل على عملية صنع السياسة العامة[3] .

ويمكن تلخيص دور الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة في مايلي:

---

[1] محمد صخري، **صنع وتنفيذ السياسة العامة في العراق** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، الجزائر، 2019.متاح على الرابط التالي: http://www.polities-dz.com شوهد في 2021/11/26 على الساعة 19:02.

[2] أسامة الغزالي، **حرب الأحزاب السياسية في العالم الثالث**.(الكويت: سلسلة المعارف للنشر،1987)، ص17.

[3] أندراسون، مرجع سبق ذكره ،ص66.

- التنافس في الحملات الانتحابية: من خلال طرح برامج عمل تلبي احتياجات ومطالب عامة للشعب.
- حشد المصالح الاجتماعية وتمثيلها: من خلال تجميع وصياغة الاحتياجات والتحديات التي يعبر عنها أعضائها ومناصروها.
- طرح بدائل السياسة العامة: من خلال موازنة المتطلبات والتطلعات المتناقضة وتحويلها الى سياسة عامة.
- تحريك وتفعيل الرأي العام: من خلال ايجاد قنوات اتصال لنقل الرأي العام وايصال صوت الشعب الى السلطة (الحكومة)، والعمل على تحويل تلك الأراء الى خيارات سياسية واقعية .
- التوعية السياسية وزيادة نسبة المشاركة السياسية.
- مناقشة برنامج الحكومة والتصويت عليه، كما تمارس حق الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.[1]

وتحتاج الأحزاب السياسية لزيادة وممارسة دورها في عملية صنع السياسة العامة ما يلي:

- حرية التنظيم.
- حرية الترشح للانتخابات.
- حرية التعبير عن آرائها.
- حرية اقامة التجمعات وتنظيم الحملات الدعائية.
- اجراءات تضمن مبدأ التعددية.
- الاشتراك في العملية الانتخابية والتواصل مع الادارة الانتخابية.
- ضمان مبدأ تكافئ الفرص وغياب التمييز.
- حرية الوصول الى الاعلام.
- ضمان النزاهة والشفافية.
- تمويل سياسي شفاف يخضع للمراقبة والمحاسبة.[1]

[1] ابراهيم مشورب، **المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة** .(بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر،2004)،ص223.

ثانيا/ المجتمع المدني : يشير مفهوم المجتمع المدني الى ذلك النظام الطوعي المستقل وغير الربحي، الذي يهدف الى الدفاع والاهتمام بالقيم والمصالح الخاصة بالأشخاص المنضمين إليه، اذ أنه يعتبر هيكلا من هياكل الادماج السياسي والاجتماعي بانفتاحه على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية[2].

وينظر هيغل الى المجتمع المدني بصفته مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم وتضمن تعاونهم وتحقق مصالحهم وعليه فان المجتمع المدني هو منظمة طوعية مستقلة تعمل على خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة لمعايير منطقية ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأنها، كما تنطوي منظمات المجتمع المدني على سلوك أخلاقي هو قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى الالتزام في ادارة الخلافات داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي" [3]. وفي تعريف آخر للمجتمع المدني اعتبر أنه" جميع المنظمات الطوعية غير الرسمية التي تنشأ خارج المؤسسة الرسمية للدولة مثل الاتحادات والجمعيات العمالية والمهنية والشبابية والأندية والجمعيات، التي لا تهدف للوصول الى السلطة (سدة الحكم) لكنها تسعى للتأثير عليها حيث أنها تمثل جزءا من بنية المجتمع الثقافية والسياسية والحضارية، كما أنها تمثل وجهة نظر وموقف ومصالح فئة معينة من المجتمع اتجاه قضية معينة، وقد تكون عابر للحدود كالمنظمات غير الحكومية(الدولية).

وقبل التطرق الى الحديث عن دور المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة، لابد وأن نعرج الى أهم القيم التي يعمل بشأنها المجتمع المدني :

- في أي دولة نجد أن من أهم أولويات المجتمع المدني نشر القيم الديمقراطية والتخلص من براثن نظم الحكم المتسلطة.

---

[1] **طرق عمل الأحزاب السياسية داخليا** . شبكة المعرفة الانتخابية. متاح على الرابط التالي: http://www.aceprojet.org »topics »pcd، شوهد في 2021/11/11 على الساعة 13:51.

[2] المرجع نفسه، ص11.

[3] موسى وهبه، **المبادئ المعرفية لمنظومة هيغل الفلسفية: تحليل نظرية هيغل في المجتمع المدني** . (العراق: المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية،2020)،ص40.

- العمل جنبا الى جنب مع الدولة من أجل سد فجوات التنمية التي لم تطلها يد السلطة، وذلك من خلال المطالبة بحقوق هذه الفئات والتعريف بوضعياتهم وكذا العمل على مساعدتهم.
- تحفيز المشاركة السياسية وممارسة قيم المواطنة.
- مقاومة سيطرة النظم المتسلطة.
- التعريف بحقوق الانسان والمناضلة من أجل تحقيقها.
- التنشئة السياسية من خلال تهيئة المواطنين واعداهم من أجل أن يصبحوا مؤهلين للمشاركة في الحياة السياسية.[1].

وعن دور منظمات المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة هو العمل جنبا الى جنب مع المؤسسات الحكومية خاصة في المجال الدولي حيث تعاظم دورها خاصة بعد ظهور الاعانات والدعم المالي الذي تقدمه لها المؤسسات المالية الدولية، ويتلخص دورها في ما يلي:

- حضور الاجتماعات السياسية والمشاركة في الحملات الانتخابية.
- توجيه رسائل بشأن القضايا السياسية للمجالس النيابية ولذوي المناصب السياسية العليا والصحافة.
- دعم مشاريع التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية من خلال اقامة المؤتمرات محليا ودوليا.
- دعم سياسات حماية البيئة والمطالبة بوقف دعم المشاريع التي تضر بالبيئة.
- المساهمة في تعزيز الخدمات الأساسية في التعليم، وخلق فرص عمل.
- التحدث عن حرية المرأة والمساواة واقحامها عالم السياسة والعمل.
- مراقبة السياسات المحلية والدولية وابداء الرأي لها، أو حتى الاعتراض عليها.
- محاولة ايجاد بيئة ملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يشارك المجتمع المدني في أي سياسة توضع لمواجهة هذه المشكلات.

---

[1] ناصر علي الشيخ، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة في فلسطين**.(فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات،2010)،ص ص23-32.

حيث أقرت معظم السياسات ضرورة توافر مساهمة أوسع من جانب المجتمع المدني في عملية صنع القرار وتعزيز قدرته للمشاركة الفعلية في تخطيط ووضع برامج التنمية الاجتماعية واتخاذ الاجراءات والوصول الى الموارد اللازمة للتنفيذ وكذا ضرورة تشجيع التعاون ما بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل وضع استراتيجية وطنية شاملة لتحسين خذمات الرعايا الصحية للمرأة والطفل. وعلى الرغم من الدور الكبير الممنوح أو على الأقل المصرح به على انجاز التنمية والمساهمة في السياسة العامة إلا أن هذا التأثير ظل محدودا وجزئيا وذلك لتخوف الدولة من تجاوز منظمات المجتمع المدني لصلاحياتها أو في معنى آخر وصريح عودة تركيز السياسة في يد المجتمع والغاء فكرة الاحتراف السياسي والتقليص من أهمية السيطرة على جهاز الدولة كشرط لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا/ جماعات الضغط والمصالح :تتمثل الجماعات الضاغطة في تلك الجماعات التي تقوم بالضغط على الحكومة لتحقق مصالح أعضاءها باستخدام الوسائل المشروعة، وقد تتعداها الى استخدام الوسائل غير المشروعة كرفض القانون الرشوة، الاغتيال، التهديد..الخ[1].

كما يقصد بجماعات المصالح تلك الجماعات التي تمارس ضغطا سياسيا على صناع السياسية الرسميين في سبيل تحقيق مصالحها عن طريق الوسائل المشروعة، وتنقسم الى قسمين:

أ. **جماعات مادية:** تسعى للحفاظ على مواقعها الأصلية أو الحصول على مزايا جديدة مثل: النقابات، الغرف والمنظمات المهنية.

بـ. **جماعات مصلحية (معنوية):** وهي الجماعات التي تسعى للدفاع عن المبادئ والقيم والأخلاق التي تتمسك بها وتؤكد على قضايا النضال لقضايا معينة، كدور العبادة، النوادي الاجتماعية والسياسية وغيرها، كالأقليات الدينية.

[1] احمد السيد كردي،إدارة السلوك التنظيمي. متاح على الرابط التالي: « http://www.scribd.com »document شوهد في 2021/11/21 على الساعة 19:30.

حيث تعتبر جماعات المصالح بمثابة منظمات ونوافذ تجمع اهتمامات أعضائها المشتركة وتؤثر على القرارات الحارسة من خلال الأساليب المشروعة والمسموح بها، من خلال ابلاغ الحكومة عن رغبات وتطلعات أعضائها، كما أن الحكومة تعتبر أن هذه الجماعات توفر لها الدعم السياسي خاصة في اللجان العامة والمجالس الانتخابية، ويمكن توضيح تأثير دور جماعات المصالح والضغط على عمل السياسة العامة من خلال مايلي:

- العمل على تحويل طلبات ورغبات أعضائها الى قضايا عامة لصانع السياسة العامة.
- تزويد صانع السياسة العامة بالمعلومات التقنية والمهنية والقضايا الجديدة والعالقة.
- تؤثر جماعات المصالح والضغط على السياسة العامة من الناحية المادية، بحيث أن تبرعاتهم المالية قد تسهم أحيانا في اعادة انتخاب بعض أعضاء البرلمان المدعومون من قبلها، وعليه فهي تعمل على حماية الأعمال الخاصة بها.
- التعاون الحكومي وجماعات المصالح من حيث تنفيذ السياسة العامة.
- تضغط جماعات المصالح والضغط على صانع السياسة العامة بكل الوسائل المشروعة من أجل تحويل مطالب أعضائها الى سياسات عامة وترجمتها الى الواقع العملي والفعلي.

وتكمن أهمية جماعات المصالح والضغط في السياسة العامة من خلال درجة مشاركتها وتأثيرها على مسار عملية صنع السياسة العامة وهذا راجع الى طبيعة المجتمعات بالدرجة الأولى التي تنشط فيها هذه الجماعات وكذا طبيعة الأنظمة السياسية ودرجة انفتاحها، غير أن جماعات المصالح بشكل عام تساهم في بلورة المطالب الاجتماعية والخاصة وايصالها الى الجهات المعنية، وطرحها كبدائل للسياسة العامة وهذا يزداد من خلال قدرتها التنظيمية ومواردها المالية، وكذا تماسك أعضائها والمكانة الاجتماعية التي تحظى بها، وحضورها التنافسي الى جانب طبيعة عملية اتخاذ القرارات المعمول بها في النظام السياسي للدولة.[1]

رابعا/ الرأي العام: يتشكل الرأي العام من خلال تمثيل رأي فرد أو قلة من الأفراد اتجاه مطلب معين أو قضية ما ثم يتطور ويتسع بالتفاعل والاتصال ليكون رأي عام لشريحة واسعة من المجتمع.

[1] الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص222-223.

وفي تعريف آخر عرف الرأي العام على أنه: " تلك المشاعر ووجهات النظر السائدة لدى جمهور معين في وقت معين ازاء قضية أثارت الرأي العام ."

حيث يعتبر الرأي العام أحد أهم القوى السياسية الفعالة داخل المجال والحياة السياسية التي تؤثر على القرار السياسي ومجريات العملية السياسية عبرمجموعة من الوسائل والتي قد تكون ايجابية أو سلبية. فللوسائل الايجابية تتمثل في المظاهرات العامة السلمية، ادارة النقاش والحوار العام.وأما السلبية فتتمثل في اللامبالاة السياسية،اختلاق الشائعات، اللامبالاة السياسية، والاحتجاجات اللاسلمية وتخضع علاقة الرأي العام بعملية صنع السياسية العامة الى طبيعة النظام السياسي وكذا طبيعة القضية محل الاهتمام، اضافة الى درجة تماسك الجماهير ووجود المؤسسات الدستورية التي تكفل حرية التعبيير والرأي، وتسمح له بالوصول والتأثير في عملية صنع السياسة العامة، حيث أن دور الرأي العام قد يكون هامشيا ومحدودا في قضايا معينة وقد يكون حاسما وكبيرا في بعضها.وهذا كذلك يخضع الى مدى استجابة النظام السياسي واصغائه لاستطلاعات الرأي العام.غير أنه وفي كثير من الأحيان يكون الرأي العام موجها وهذا راجع الى ماتتيحه له النخبة السياسية من معلومات عبر الاعلام والتي على أساسها تتشكل مختلف الرؤى اتجاه قضية مثارة.[1]

المطلب الثالث: علاقة مراكز الأبحاث والدراسات بعملية صنع السياسة العامة:

بمرور الوقت تغيرت عملية صنع السياسة العامة بخلق مجموعة جديدة من الجهات الفاعلة وجداول الأعمال والنتائج حيث يجب على صانع القرار اليوم أن يراعي كل الفواعل الاجتماعية في اتخاذ قراره، ولهذا واجه صناع القرار مشكلة المعرفة المتخصصة للتأثير في القرار الحكومة فهم بحاجة إلى معلومات أساسية حول القضايا المعالجة بطريقة العمل بالبدائل الممكنة ودراسة التكاليف والعواقب المحتملة. كثيرا ما تتعرض الحكومة إلى ضغط جماعات المصالح والضغط، كما تتلقى معلومات غير موثوقة المصدر أو المشوبة بمصالح جماعات معينة يصعب فهمها أو حتى استخدامها،[2] هنا تعمل مراكز الأبحاث والدراسات على تزويد صانعي القرار بالمعلومات المطلوبة

[1] مروة محمد عبد المنعم بكر، " **دور الرأي العام في صنع السياسة العامة بالولايات المتحدة الامريكية : مواجهة ادارة ترامب لجائحة كورونا كدراسة حالة**" ، آسيوط، مجلة كلية التجارة ،العدد02،2021،ص ص389-404.

[2] المرجع نفسه، ص14.

في الوقت المناسب بشكل واضح مفهوم وموثوق، ما يسد حاجتهم إلى التحليل المنطقي والمنهجي وعليه فإن لمراكز الأبحاث والدراسات دور كبير وإيجابي في عملية صنع السياسة العامة، حيث نجد أنها:

- أكثر فاعلية من الحكومة في مواجهة المستقبل.
- أكثر قدرة على توليد سياسة معادة التشكيل.
- أكثر قدرة على تسهيل التعاون بين مجموعات منفصلة من الباحثين والخبراء.
- أكثر قدرة على التوليف الفكري وكسر حواجز البيروقراطية.
- أكثر ملائمة للتعامل مع الطبيعة الشاملة لقضايا السياسة العامة.
- أكثر كفاءة على عقد الاجتماعات وإشراك أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسة العامة.
- أكثر كفاءة على جمع وتقصي الحقائق، وتصورا لوسائل التنفيذ مقارنة بالجهاز الحكومي.

كما أشرنا سابقا فإن مراكز الأبحاث والدراسات تعمل على بحث المشكلات والقضايا السياسية من خلال دراستها وتحديد أبعادها على يد مجموعة من الدارسين والباحثين الذين يشكلون المجموعة البحثية داخل هذه المراكز، حيث تطرح مجموعة من البدائل التي تساعد صانع السياسة العامة على حل قضية معينة وذلك بالمفاضلة بين البدائل المطروحة أمامه، وتكتسب مراكز الأبحاث أهميتها ودورها في صنع السياسة العامة من خلال الاطار القانوني الذي يكفل لها حرية العمل ويضمن لها الاستقلالية التامة لممارسة أنشطتها العلمية، حيث تعمل في اطار هادف وواضح يراعي التخصصية في مجالات البحث من خلال رؤية استراتيجية وموضوعية للقضايا التي تسهم في تطور المجتمع بصفة أساسية [1]. وعليه فان لمراكز الأبحاث والدراسات تأثير كبير على عملية صنع السياسة العامة حسب مكانتها داخل الدولة وتأثيرها على الرأي العام، وكذا درجة اعتماد النظام السياسي عليها في حل القضايا السياسية واستشارتها في اقتراح ووضع خطط واستراتيجيات جديدة. ففي كثير من الدول نجد أن فكرة اشراك مراكز الأبحاث والدراسات في عملية

[1] أحمد فخر، **مراكز الأبحاث: الاطار والرؤى**. (مصر: مركز الدراسات المستقبلية،2004)،ص05.

صنع السياسة العامة جاءت استجابة لحاجة العديد من الدول لمؤسسات فكرية قادرة على وضع رؤى وأفكار وتصورات مستقلة وعلمية لحل القضايا والمشكلات السياسة الداخلية والخارجية.

كما نلاحظ أن دور مراكز الأبحاث والدراسات قد تزايد بشكل كبير خاصة في الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا ودول أوروبا الشرقية والغربية مقارنة بالدول الآسيوية والإفريقية والعربية حسب طبيعة الأنظمة السياسية فالأولى هي أنظمة ديمقراطية أكثر انفتاحا بإشراك كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية ومن بينها مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسة العامة حيث عمدت الى الاستفادة قدر الامكان من الاسهامات الفكرية لهاته المراكز وكذا بتوظيف كفائها ككوادر في مناصب حكومية مرموقة، مقارنة بباقي الدول التي تحذو حذو سابقتها خاصة الدول الآسيوية حيث نلاحظ ارتفاعا محسوسا في عدد المراكز البحثية التي تسعى هي الأخرى بإشراكها في الحياة السياسية [1].

ويمكن تلخيص دور مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسة العامة في النقاط التالية:

- الاسهام في وضع أساس علمي للسياسة العامة، أي محاولة ايجاد اطار علمي لتطويق القضايا السياسية وإعطائها طابعا علميا.
- فتح النقاش العام وتنشيطه حول قضية معينة.
- العمل على تصحيح الآراء الشائعة لدى الرأي العام.
- ترشيد القرارات والسياسات العامة.
- صناعة الأفكار والأهداف والوسائل التي تخص القضايا السياسية.
- نشر الوعي الثقافي والسياسي بين أفراد المجتمع بأهم القضايا السياسية التي تواجه الدولة عن طريق اصدار الكتب والدوريات والظهور في وسائل الاعلام البصرية والمسموعة لباحثين وخبراء.
- وضع السيناريوهات المختلفة لكيفية التعامل مع قضية سياسية معينة.

[1] Zhu, Op-cit, p13.

عموما يمكن القول أن دور مراكز الأبحاث والدراسات كفاعل غير رسمي في عملية صنع السياسة العامة لا يقل أهمية عن غيره من الفواعل غير الرسمية خاصة في الدول الديمقراطية التي استفادت كثيرا من هذه البنوك الفكرية فيما يخص السياسة العامة الداخلية حيث حققت سياساتها أكبر قدر من النجاح والقبول لدى الجماهير، كما هو بالنسبة لسياساتها الخارجية التي بنيت في الغالب على ما طرحته لها مراكز الأبحاث والدراسات من بدائل ومقترحات في هذا المجال. ومن أبرز المراكز البحثية التي بات لها الأثر الكبير في الحياة السياسية خاصة القضايا الخارجية والعالمية نذكر: معهد بروكنيجز، مؤسسة راند الأمريكية معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط... وغيرها من المراكز التي تعكس أهمية ودور مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسات الوطنية والعالمية وكمثال بسيط نذكر فكرة الحرب على العراق التي كانت مجرد فكرة قام بطرحها **بول ولفوتير** عام 1992 ضمن دراسة بحثية بعنوان " **دليل التخطيط الإستراتيجي**" وغيرها من الدراسات التي اعتمدت فيما بعد كسياسات وخطط استراتيجية عالمية[1] .

الميزات التنظيمية لمراكز الأبحاث والدراسات في دعم صنع السياسة العامة:

تواجه مراكز الأبحاث والدراسات في عملية دعم صنع السياسة العامة ميزات وخصائص تنظيمية لضمان تأثيرها وفاعليتها وتتمثل فيما يلي:

- تركيز قوي على بناء القدرات البحثية والحفاظ على المصداقية الفكرية.
- الاستقلالية التنظيمية بما في ذلك القدرة على التحرك الآني والسريع اتجاه القضايا دون مواجهة العراقيل التنظيمية الداخلية أو الخارجية.
- السلاسة في مواجهة القيود المفروضة على عمليات صنع القرار وتحديد الأولويات.
- تفعيل المواقف الاستباقية مع التركيز على التحديات المستقبلية.
- الحفاظ على المصداقية الفكرية والقدرة البحثية للتمكن من التطوير والترويج لأفكار السياسة الجديدة على أساس الأدلة العلمية والخبرة.

[1] منى مكرم عبيد، **نحو دور مؤثر لمراكز البحث والتفكير في صنع السياسات في مصر**. (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،2004)،ص16.

جنبا إلى جنب تعمل مراكز الأبحاث والدراسات مع باقي الفواعل غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة، غير أن الاختلاف يكمن في الطابع السياسي لكل منظمة، على سبيل المثال للأحزاب السياسية أعضاء، كما لجماعات المصالح جمهور يمكن أن يرتبط بقطاع صناعي أو مهني معين، حيث تميل هذه الجماعات إلى التحدث نيابة عن جمهورها أو الفئة التي تمثلها ما يجعلهم يركزون أكثر شيء على الطبيعة التمثيلية لمصالحهم. في حين تهدف مراكز الأبحاث والدراسات للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الناخبين لذا لا تمتلك جمهورا واضحا، ما يجعل من هويتها الفكرية مستقلة، ما يمكنها من بناء وتكوين رؤى جديدة ومبتكرة للسياسة العامة تستند إلى الإنصاف والازدهار والمجتمع والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، والبحث في المسائل وتشكيل نقاشات السياسة وتقييم نتائجها [1].إن نمو مراكز الأبحاث والدراسات ذات الصلة بقضايا السياسة العامة على مدى العقود الثلاثة الماضية لم يكن أقل من مادة متفجرة ليس فقط من حيث العدد وإنما من حيث نطاق التأثير حيث توسع عملهم بشكل كبير، ما يطرح إمكانية دعم مراكز الأبحاث والدراسات لاستدامتها من طرف الحكومات الديمقراطية والمجتمعات المدنية حول العالم، ولزيادة الاستفادة من خزانات المعرفة والمعلومات والطاقة الترابطية الموجودة في منظمات أبحاث السياسة العامة، حيث أتاحت عملية التقدم في نظم المعلومات والاتصالات النطاق بشكل كبير للتعاون العالمي بين المؤسسات البحثية، والتبادلات الثنائية والمتعددة الأطراف فهي تحدث كل يوم نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي يسمح لخبراء مراكز الأبحاث والدراسات بالتواصل العلمي والعملي بشكل أكثر فعالية عبر الحدود الدولية. حيث أتاحت الانترنيت لمراكز الأبحاث والدراسات حول العالم فرصة التواصل بطريقة كانت غير ممكنة التصور قبل سنوات مضت ويتم ذلك من خلال المنتديات العالمية والمؤتمرات والمناقشات، حيث تجرى الآن مشاريع بحثية تعاونية تضم باحثين من عشرين دولة فأكثر كمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي العالمي، برنامج السياسة العالمية للبنك الدولي، شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة، شبكة السياسة العامة والسياسة الخارجية تعمل هذه المؤسسات على خلق شبكات عالمية لتحليل القضايا العالمية وتشكيل سياسات عامة وخارجية بغية التأثير على البرامج وأولويات المؤسسات الدولية، بالإضافة إلى ذلك نمى عدد متساو من الشبكات الاقليمية تم تنظيمه في أوروبا كرابطة دراسة السياسات الأوروبية والشراكة من أجل السلام، رابطة معهد دول جنوب شرق آسيا للدراسات الاستراتيجية والدولية، في إفريقيا شبكة بناء القدرات

[1]محمود ، مرجع سبق ذكره، ص18.

الإفريقية، أمريكا اللاتينية شبكة مؤسسة أطلس.كل هذا السعي من أجل التطوير والحفاظ على شبكة عالمية من معاهد السياسة التي من شأنها أن تمتد عبر الحدود المادية والسياسية لمعالجة المشاكل والقضايا الناشئة والدائمة في عصرنا[1].

خلاصـــة الفصل:

وقد توصلنا من خلال الفصل الأول إلى مجموعة من النتائج، كالتالي:

- ارتباط ظهور مراكز الأبحاث والدراسات بالاستراتيجيات الحربية والدراسات الاقليمية. وعرفت آنذاك بغرف الحرب أو منظمات التخطيط العسكري والاستراتيجي.
- توسع نشاط مراكز الأبحاث والدراسات في الدول الديمقراطية خاصة بعد الحرب الباردة نتيجة لعملية تطورية، قدم فيها الكساد الكبير والحربين العالميتين الأولى والثانية السياقات الرئيسية لنموها.
- يشير مصطلح مراكز الأبحاث والدراسات بشكل عام إلى تلك المنظمات التي تقدم المشورة في مجال البحوث والسياسة، حيث تعمل على توليد أفكار أصيلة وابتكار حلول جديدة للقضايا التي تواجه صانع القرار والمجتمع . كما تساهم مراكز الأبحاث أيضا في تقديم أبحاث ودراسات للشركات الكبرى والمصانع بمختلف أنواعها وأيضا في المجالات التسويقية والتجارية ودراسة احتياجات المستهلك وأنماط الاستهلاك... إلخ.
- تصنف مراكز الأبحاث والدراسات بناءا على مجموعة من المعايير، فتتباين بين مراكز متخصصة وأخرى متعددة التخصصات، مراكز حكومية وأخرى مستقلة حيث يلعب التمويل دورا مهما في تحديد طبيعة انتماء هذه المراكز، كما توجد مراكز ذات توجه سياسي أو ايديولوجي أو حزبي معين وأخرى وسطية معتدلة أو لا سياسية.
- شهدت السياسة العامة كحقل معرفي نقلة نوعية منذ التسعنيات حيث تبلورت الاتجاهات الحديثة لدراسة السياسة العامة، في ظل تغير وظائف الدولة وارتفاع مستوى التفاعل بين القطاع العام والخاص. وعرفت السياسة العامة على أنها برنامج عمل حكومي يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، صادر عن هيئة حكومية في شكل مراسيم وتشريعات وقوانين تتسم

[1] المرجع نفسه، ص17.

بالشرعية والقبول. وتتألف السياسة العامة من أربعة عناصر أساسية وهي المطالب السياسية (المدخلات)، القرارات السياسية، المخرجات السياسية و التغذية العكسية.

- تعرف عملية صنع السياسة العامة على أنها مجموع الخطط والبرامج التي تقوم الحكومة بإعدادها بهدف تحقيق المصلحة العامة والاستجابة لمطالب المجتمع، ويشترك في إعدادها مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية حيث تكون عامة وشاملة وصادرة عن هيئة حكومية وذات نطاق زمني محدد كونها متغيرة وغير ثابتة. وتمر بمجموعة من المراحل انطلاق من تحديد المشكلة تحديدا دقيقا، جمع المعلومات والبيانات حول المشكلة، اقتراح البدائل والمفاضلة بينها، صياغة وإقرار السياسة.
- تشارك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات الضاغطة والرأي العام في عملية صنع السياسة العامة إلى جانب المؤسسات الحكومية في أغلب دول العالم. لكن المفارقة في أنظمة الحكم الديمقراطية هي اعتمادها على مراكز الأبحاث والدراسات كفاعل وشريك اساسي في عملية صنع القرار إلى جانب الفواعل الرسمية وغير الرسمية السالف ذكرها. تعمل مراكز الأبحاث والدراسات أو كما تعرف بـ **Think Tanks** ضمن إطار قانوني يكفل لها العمل بكل حرية واستقلالية في ممارسة أنشطتها العلمية والمشاركة في عمليات تطوير وصنع السياسة العامة.
- إن فكرة إشراك مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسة العامة لم تكن وليدة الصدفة إنما جاءت كاستجابة لحاجة صناع القرار في الدول الديمقراطية إلى مؤسسات فكرية قادرة على بناء رؤى وتصورات مستقلة وعلمية لحل قضايا ومشاكل السياسة العامة محليا ودوليا.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر التجربة الأمريكية في مجال مراكز الأبحاث والدراسات تجربة رائدة ونموذجية كما أنها فريدة من نوعها، حيث تضم أكبر عدد منها حول العالم، وأكثرها كفاءة على الإطلاق. تشكل هذه المراكز عاملا أساسيا للتأثير في عملية صنع القرار السياسي، كما باتت تتصدر مراكز القوى في أمريكا خاصة وأنها من يصنع السياسيين وكبار المسؤولين في الحكومة.ساعدها في هذا المناخ العام السياسي إضافة إلى لامركزية وانفتاح نظام الحكم الأمريكي. يطلق اليوم على على هذه المراكز اسم السلطة الخامسة لما لها من دور كبير في الحياة السياسية الأمريكية وصناعة القرار. ومن خلال هذا الفصل سنحاول دراسة تأثير هذه المراكز على عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها فاعلا وشريكا في هذه العملية. وهذا من خلال تقسيمنا للفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

- **المبحث الأول: مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية.**
- **المبحث الثاني: الاطار العام لعملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**
- **المبحث الثالث: أثر مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية على عملية صنع السياسة العامة**

المبحث الأول: مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية

كان لطابع الحياة السياسية الأمريكية المنفتحة دور كبير في ظهور مراكز الأبحاث والدراسات **Think tanks** ووصولها إلى ما هي عليه اليوم من دور ريادي في عملية صنع القرار السياسي. حيث أصبحت بمثابة فاعل اساسي في عملية صنع السياسة العامة ووسيط لربط الفكر بالممارسة السياسية. وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى خلفيات نشوء مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وكيفية عملها.

المطلب الأول: السياق التاريخي لنشأة مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية

مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية أو كما يطلق عليها **Think Tanks** تعد منظمات غير ربحية لا تخضع للمساءلة ولا تقع عليها أي مسؤولية في عملية إتخاذ القرار، نافذة التأثير على المشهد السياسي الأمريكي وقادرة على صناعة الرأي العام والتأثير فيه وتميل في بعض الأحيان لتكون بوزن جماعات المصالح، وصفها الرئيس إيزنهاور كونها:" مؤسسات ذات نفوذ تنطوي على تفويض لم يصوت عليه أحد وسلطة لا تخضع لحساب". [1] وعليه فإن تشكل مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية ظاهرة مميزة حيث تعمل هذه المراكز بمثابة مؤسسات سياسية مستقلة بعيدا عن أضواء الاعلام الشيء الذي جعلها تحظى بتقدير أقل لدورها الجبار في الحياة السياسية قرابة لـ**100** عام. نشأت مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف اجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة لها علاقة بالسياسة، حيث سدت الفجوة بين العالم الأكاديمي النظري والعالم السياسي العملي.

برزت مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية قبل قرن من الزمن كجزء من حركة لاستهداف العمل الحكومي حيث كانت تسعى الى دفع عجلة المصلحة العامة وتزويد السياسيين الحكوميين بنصائح سياسية نزيهة غير منحازة. وقد مرت عملية نشأة وظهور مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية بثلاث مراحل أساسية:

[1] شرقي محمود، " **أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية** "، مجلة المفكر، العدد4،2021، ص04.

➢ **المرحلة الأولى:** ارتبط ظهور مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية في شكلها الحديث بالحربين العالميتين الأولى والثانية على غرار مؤسسة كارنيغي للسلام عام **1910** ومؤسسة بروكينغز عام **1927** كان الهدف من منها هو تقديم الدراسات الاستراتيجية الحربية للولايات المتحدة الأمريكية والحد من استعمال الأسلحة الحربية والميل الى حل النزاعات بطرق سلمية، كما حاولت هذه المراكز دراسة الدور العالمي المناسب للولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن العالم وعليه فإن مصطلح مراكز الأبحاث والدراسات استخدم أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية للدلالة على غرف أو بيئة آمنة يستطيع علماء الدفاع والمخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الأمور الاستراتيجية.

➢ **المرحلة الثانية:** وتعتبر الموجة الثانية لبروز مراكز الأبحاث والدراسات منذ بداية الخمسنيات من القرن الماضي حيث تلقت هذه المراكز دعما مباشرا من الحكومة الأمريكية التي خصصت موارد هائلة للعلماء والباحثين لاسيما في مجال الدفاع. حيث ظهرت في هذه الفترة مؤسسة راند وقدمت دراسات رائدة في تحليل الأنظمة ونظرية وضع الخطط الحربية لمواجهة جميع الظروف المحتملة والمساومة الاستراتيجية، حيث ولحد الساعة لا تزال هذه المؤسسة تعد واحدة من أهم المؤسسات البالغة التأثير في عملية صياغة طريقة تحليل سياسة الدفاع والردع بعد مرور عقود على تطويرها.

➢ **المرحلة الثالثة:** ظهرت الموجة الثالثة من مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية مستهدفة انتاج وتقديم مشورة سياسية ومنافسة قوية داخل سوق الأفكار والتأثير في القرارات السياسية من أهمها: معهد الدراسات السياسية الليبرالي، ومؤسسة التراث.

والآن تحوز الولايات المتحدة الأمريكية أزيد من **1500** مركز بحث ودراسات تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع والتمويل والتفويض والموقع [1]. ساعد في تشكلها ونموها طبيعة النظام السياسي الأمريكي المنفتح واللامركزية السياسية التي تسمح بتعدد الفاعلين والآراء. ومن أهم مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية [2] نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

---

[1] هاس ريتشارد، "**مؤسسات الفكر والراي وسياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية** "، المجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الامريكية، نوفمبر2002، ص ص 1-4.

[2] أحمد عبد الرحمن، **تقرير حول مراكز الفكر في الولايات المتحدة الامريكية** .(الإمارات مركز العرب للدراسات،2020)، ص03.

مؤسسة كارنيغي : حيث اعتبرت أقدم مركز بحث ودراسات أمريكية منذ عام 1910 لمؤسسه كارينغي كانت تسعى إلى إحلال السلام على المستوى العالمي، رغم التصعيد العالمي وبوادر الحرب بين اليابان وروسيا حيث كان الهدف إرساء سياسة أمريكية تهدف إلى دعم جهود كبح الحرب، غير أن وقوع الحرب العالمية الأولى بسنوات قليلة بعدها أفشل هدفها. إلا أنها اكتست أهمية بالغة منذ ذلك الحين في الحياة السياسية الأمريكية.

معهد بروكينغز: تأسس عام 1914 كمركز بحث متخصص في مجال الأبحاث والدراسات السياسية، تبنى الايديولوجية الليبيرالية وانتمى للحزب الديمقراطي، حيث أصبح بمثابة مصدر مهم للأفكار والأراء والخبراء بالنسبة للحزب، كما عمل هذا المعهد على الترويج للأفكار الليبيرالية والاقتصادية في أمريكا، كما كان له دور كبير في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية وفق تطلعات الحزب ونشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات الاقتصادية العالمية.[1]

مجلس العلاقات الدولية: تأسس عام 1927 ومقره مدينة نيويورك ، يعمل هذا المركز في إطار وسطي ويعد أحد أكثر المراكز تأثيرا في السياسة الخارجية ، حيث يقدم استشارات للهيئات الحكومية والاستخبارات الأمريكية.

مؤسسة راند : تأسس عام 1948 مقره مدينة كاليفورنيا، وهو أكبر مؤسسات البحث في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم. يعمل بصفة تعاقدية مع الحكومة الأمريكية في أمريكا في مجال أبحاث السياسة العامة والسياسات الدفاعية الأمريكية ويضم أكثر من 2000 باحث وله 09 مقرات حول العالم وله علامة تجارية مسجلة.

مؤسسة التراث: تأسست عام 1972 وهي ذات توجه يميني محافظ، استهدفت حشد الرأي العام والدعوة نحو التوجه اليميني المحافظ خاصة في الحملات الانتخابية ومقترحات السياسة العامة وكذا عولمة هذا الاتجاه خاصة في أوروبا. من بين شخصياته السياسية البارزة الرئيس الأمريكي ريغان، والمستشار الدبلوماسي ديفيد فولس سنة 1982 .[2]

---

[1] خالد بشير، **مراكز الدراسات العربية: الأولويات البحثية وصناعة العقول** . (إسبانيا: مؤسسة أبعاد للدراسات المستقبلية،2020)،ص10.

[2] هزار صابر أمين،" **مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة العامة**"، العراق،مجلة الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية،العدد2008،04،ص02.

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى : تأسس عام 1985 وهو مركز مرتبط باللوبي الصهيوني لسياسات الشرق الأوسط، حيث يهتم بدعم اسرائيل بقضية الشرق الأدنى.

مشروع القرن الأمريكي: تأسس عام 1997 وهو مركز بحث متخصص يدعو للحفاظ على اسرائيل ودعمها وهو المركز المخطط لحرب العراق سنة 2003 ومؤسس الخريطة الجدية للشرق الأوسط .

وقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين ستنيات وسبعنيات القرن الماضي معاهد أبحاث وأقسام للدراسات المتخصصة في كل الوزارات الرئيسية، كما استحدثت دوائر خاصة بتمويل نشاطات بعض هذه المراكز خاصة الناشطة في مجال نشر قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والعمل الجمعوي في العالم . في ما يلي جدول توضحي لأهم مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وسنوات تأسيسها:

جدول رقم (01): أهم مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية:

اسم المركز	سنة التأسيس
مجلس كارنيجي للأخلاق والشؤون الدولية (Carnegie)	1910
معهد بروكينغز(Brookings)	1914
مؤسسة هوفر(Hoover)	1918
جمعية السياسة الخارجية(FPA)	1918
مؤسسة القرن(NCF)	1919
المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية(NBER)	1920
مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية(CCGA)	1922
مكتب المراجع السكانية(USBR)	1930
مجلس السياسة الخارجية الأمريكية(CFR)	1943
معهد الشرق الأوسط(MEI)	1946
مؤسسة راند (Rand)	1948
موارد المستقبل(USAID)	1952
معهد أبحاث السياسة الخارجية(FPRI)	1955

معهد هدسون(Hudson Institute)	1961
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(CSIS)	1962
معهد دراسات السياسة	1963
المعهد الحضري(TUI)	1968
مركز ويلسون الدولي للعلماء(WICS)	1968
مركز معلومات الدفاع(USDD)	1972
مؤسسة التراث(Heritage)	1973
معهد المراقبة العالمية(NSA)	1974
معهد كاتو Cato Institute	1977
معهد الشرق والغرب	1981
معهد الاقتصاد الدولي(IWE)	1981
مجلس سياسة الشرق الأوسط(MEPC)	1981
مركز كارتر(FC)	1982
الصندوق الوطني للديمقراطية(NED)	1983
معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام(USIP)	1984
معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى(WINE)	1985
المركز الدولي للنمو الاقتصادي(ICEG)	1985
معهد السياسة الاقتصادية(IPE)	1986
مركز سياسات الأمن(CSP)	1988
المكتب الوطني للبحوث الآسيوية(BNRA)	1989
معهد السياسة التقدمية(PPI)	1989
معهد الاستراتيجية الاقتصادية(IES)	1989
مركز ستيمسون(CS)	1989
مركز دراسات علم الآثار(ASC)	1989
معهد الامن والاستدامة والتطوير(ISSD)	1992

مجموعة الأزمات الدولية (ICG)	1995
مؤسسة أمريكا الجديدة(NAF)	1999
معهد سياسة الهجرة(IPI)	2001
معهد تحليل الأمن العالمي(IGSA)	2002
مركز التقدم الأمريكي(CAP)	2004

المصدر[1]: James Mcgcann,**Think tanks and policy advice in the U.S**," electronic journal of the US department of state,N3,2005.p04.

المطلب الثاني: تصنيفات مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وصور أعمالها

1/ تصنيفات مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن فهم مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية بشكل من خلال فحص انتمائها التنظيمي والهيكلي والثقافي والتوجه السياسي والفلسفي حيث تميل مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية الى أن تكون اما:

- مراكز أبحاث ودراسات ذات النوع التنظيمي بدورها تنقسم إلى مراكز أبحاث ذات غرض عام أو متخصص، مراكز الأبحاث التعاقدية، مراكز الفكر والدعوة.
- مراكز أبحاث ودراسات ذات فكر توجهي وتنقسم الى: مراكز الأبحاث والدراسات التحررية، الوسطية، المحافظة .

أولا/ مراكز الأبحاث والدراسات التنظيمية: وتضم:

- **مراكز الأبحاث والدراسات الأكاديمية المتنوعة:** تميل هذه المراكز الى اجراء البحث والتحليل على مجموعة كاملة من قضايا السياسة بما في ذلك عاى سبيل المثال لا الحصر السياسة الاقتصادية، الخارجية ، البيئية..الخ. حيث تتحصل هذه المراكز على المصداقية والدعم من المجتمع الأكاديمي حيث يحظى الباحثون هنا بهيبة واحترام كبير كما يمتلكون سيطرة كاملة تقريبا على الاهتمامات والأولويات البحثية. تتميز هذه المراكز بكونها مؤسسات شبيهة بالمؤسسات الأكاديمية والمعاهد ولكنها جامعات دون طلاب يعمل بها أكاديميون حيث تتبع نموذج ادارة جماعي توافقي تنتج أبحاث ذات مدى استراتيجي بعيد وتحظى بنفس المكافآت التي

[1] James Mcgcann,**Think tanks and policy advice in the U.S**, electronic journal of the US department of state,N3,2005.p04.

تحوزها المؤسسات الأكاديمية. ومن أمثلة هذه المراكز مركز بروكينغز ومعهد أمريكان انتربرايز AEI ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية OSIS.

- **مراكز الأبحاث والدراسات الأكاديمية المتخصصة:** [1] تركز هذه المؤسسات على موضوع أو تخصص واحد مثل الاقتصاد أو اصلاح المنظومة الاجتماعية تشبه في هيكلها التنظيمي مراكز الأبحاث والدراسات الأكاديمية المتنوعة غير أنها تختلف حسب درجات التخصص فهي على سبيل المثال تتوفر على أجندة بحث متخصصة تعمل في الغالب على موضوع واحد، ممولة ولها قاعدة عملاء. لها جدول أعمال بحثي ضيق ومن أمثلة هذه المراكز المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية NBER ومعهد هامبورغ للبحوث الاقتصادية.
- **مراكز الأبحاث والدراسات التعاقدية:**[2] تعمل معظم هذه المراكز لصالح الجهات الحكومية وتتمتع بجملة من الخصائص أهمها:
  - أنها مراكز ذات توجه سياسي لها علاقة عمل وثيقة مع الوكالات الحكومية.
  - تعمل بصفة تعاقدية مع الحكومة حيث تعمل كمستشار سياسي.
  - تعمل على تقديم التحليل الموضوعي والكمي في حل القضايا محل الاستشارة.
  - تعمل على انتاج تحليل السياسات بدلا عن البحث.
  - لها علاقة عمل خاصة فقط بالوكالة المتعاقدة وغير متاحة لبقية العملاء والمنظمات والباحثين.
  - يتمتع فريق عملها من الباحثين بدرجة محدودة وضيقة من الحرية.

ومن أمثلة هذه المراكز مؤسسة RAND التي بدأت عملها كمؤسسة بحثية دفاعية ولديها الآن عديد العقود مع الأجهزة الحكومية.

- **مراكز الفكر والدعوة:** [3] تعمل هذه المراكز على الترويج لوجهات نظر عالمية ايديولوجية وأخلاقية أو حزبية. ترفض التوجه الأكاديمي والتكنوقراطي في تحليل السياسات حيث تعمل على ما يلي:
  - تطبيق مبادئ الادارة والتسويق والمبيعات على أبحاث السياسة العامة.
  - لا تعترف ولا تقر باحتياجات صانعي السياسات.

[1] Mcgcann,Ibid,p4.
[2] Mcgcann,Ibid,p4.
[3] Mcgcann,Ibid,p4.

- تعمل على صياغة أبحاث تلبي احتياجات البروقراطيين والسياسيين.
- يتمثل انتجاها في شكل دراسات وتقارير صحفية موجزة.

ومن أمثلة هذه المراكز مؤسسة التراث الامريكي ومعهد السياسة الاقتصادية[1].

ثانيا/ مراكز الأبحاث والدراسات ذات الفكر التوجهي: حيث وبالرغم من اختلاف الهياكل التنظيمية للمراكز البحيثية، غير أنه من الممكن تصنيف جميع هذه المؤسسات في نطاق واسع ضمن فئات المحافظين والليبيراليين والوسطيين والتقدميين. حيث يمكن أن تؤثر أسس مراكز الأبحاث والدراسات ليس فقط على المنظور الذي يجري من خلاله البحث وانما أيضا من حيث النتائج، حيث تقدم بعض مراكز الأبحاث والدراسات تفسيرات صريحة لميلها وخلفيتها الأيديولوجية، بينما يفضل البعض الآخر الحفاظ على مظهر عدم الانحياز بناءا على توجههم السياسي أو الفلسفي المعلن عن أنفسهم وتوجه العلماء المرتبطين بهم ومنشوراتهم التي ترعاها وعليه نجد:

- **مراكز الأبحاث والدراسات المحافظة** : تهتم بالسياسات الاقتصادية والسوق والسياسات الاجتماعية التقليدية.
- **مراكز الأبحاث والدراسات التحررية** : تهتم بالاقتصاد ودور الحكومة في السياسة الاجتماعية (تعارض التدخل الشديد للدولة).
- **مراكز الأبحاث والدراسات الوسطية** : تتخذ نهجا منفصلا وغير حزبي، حيث تهتم بتوليف العناصر المحافظة والتقدمية كما تدعم التدخل المحدود للدولة في القضايا الاجتماعية.
- **مراكز الأبحاث والدراسات المحافظة** : وهي مراكز متمرسة في الدفاع عن السياسة الخارجية حيث تمثل عموما نهجا أمميا أكثر ليبرالية وتصنف على أنها تقدمية.

2/ صور وأشكال نشر أعمال مراكز الأبحاث الأمريكية: تتمثل المهمة الرئيسية لمراكز الأبحاث والدراسات الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية في توليد المعرفة ذات الصلة بالسياسات وتوفير المعلومات للنخب السياسية ورجال الأعمال زكذلك لعامة الجمهور. حيث ركز مراكز الأبحاث والدراسات على مدار عشرون عاما الماضية على نشر أبحاثها والظهور في وسائل الاعلام وتنفيذ برامج التوعية العامة، حيث غالبا ما توظف مراكز الأبحاث والدراسات المهنيين

[1] Mcgann.James G.**Think Tanks and policy Advice in the US**, (Philalphia. Pennsylvania :Foreign policy research institute, 2005) ,pp 06_08.

ذوي الخبرة في التسويق والعلاقات العامة من أجل تسهيل نشر المعلومات، حيث تستخدم مراكز الأبحاث والدراسات مجموعة واسعة من الأساليب لانجاز الأمور الحيوية بهدف نشر المعلومات بشكل فعال بما في ذلك :

- **الندوات والمؤتمرات والايجازات:** حيث تبذل مراكز الأبحاث والدراسات جهودا واعية بهدف نشر معلوماتها من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات واجتماعات الخبراء. ومن أمثلة ذلك مركز الدراسات الاستراتيجية CSIS.
- **المطبوعات كقاعدة عامة:** من خلال المنشورات كالمجلات، كتيبات المعلومات والسياسات والملخصات والتقارير، البريد الالكتروني للتعليق على التطورات الاقتصادية والسياسية اليومية، كما تعمل على تقديم اجابات وتحليلات مجانية الى أعضاء الكونغرس الأمريكي وممثلي الحكومة وكبار رجال الأعمال التنفيذيين. حيث يقوم كل مركز بحث ودراسات بنشر مجلته الخاصة عدة مرات في السنة ومن أمثلة ذلك مجلة كاتو التي تصدر 03 مرات في السنة وكذلك مجلة أمريكان انتربرايز كل شهرين .كما تحمل هذه المنشورات أيضا أعمال محللين خارجيين وأكاديميين.[1]

يتضح لنا من خلال ما سبق أن مراكز الأبحاث والدراسات تحظى باهتمام كبير لدى صانع القرار والمجتمع الأمريكي، حيث تعمل بصفة مستقلة ضمن اطار قانوني يكفل لها حرية التعبير والتمويل. فمراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية تصنف على أنها مؤسسات خيرية معفاة من الضريبة كما يحظى مانحوها وكل من يساهم في تمويلها سواء مؤسسات، شركات تجارية أفراد..الخ من امتيازات ضريبية هائلة. بالإضافة إلى هذا شجع القانون الأمريكي عمل هذه المؤسسات بكل حرية واستقلالية وحال دون تعرضها لأي ضغط سياسي فهي تسعى في المقام الأول إلى إنتاج أبحاث علمية وتطبيقية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الأمريكي.

[1] Mcgann, Ibid, p16.

المطلب الثالث: الفرق بين المراكز البحثية والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية

منذ عام 1980 تضاعف عدد مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وانخرطت أكثر في مجال الدفاع عن القضايا السياسية والاجتماعية وتطوير الاتصالات العامة واستراتيجيات العلاقات لدعم هذه المهمة. حيث كان اتجاها متزايدا للخبرة المسيسة رغم الميزة الحقيقية لهذه المراكز والمتمثلة في الاستقلالية في طرح والتعبيير عن آرائها. ويكمن الفرق بين المراكز البحثية والجامعات كون البحث الجامعي موجه نحو إنشاء القوانين السببية أو النماذج التفسيرية النظرية، ولا يركز بشكل كاف على القضايا الحالية، علاوة على ذلك يوصف الأكاديميون على أنهم غير مدركين بشكل كاف للقيود التي يواجهونها من قبل صانعي السياسة والظروف السياسية المحيطة لضمان استقبال أفكارهم. في حين تختص مراكز الأبحاث والدراسات بإنشاء منتجات بحثية تلبي الاحتياجات وأذواق صانعي السياسة الحكوميون والمشرعون مع التركيز على الاهتمامات المؤسسية للجمهور المستهدف بمراعاة المناخ السياسي وتوقيت إصدار تقاريرهم ولتسهيل ذلك تتعامل جميع مراكز الأبحاث والدراسات مع كبار المسؤولين الحكوميين السابقين في المناصب القيادية أو الاستشارية وبعضها يحتفظ بمكتب علاقات حكومية مكلف به لتسهيل التبادلات مع المسؤولين الحكوميين. ويشير بعض الدارسين أن أسلوب البحث الخاص بالمراكز البحثية يسمح بعمل متعدد التخصصات أكثر مما هو ممكن في بيئة الجامعة ما يتيح لهذه المؤسسات المرونة لتوجيه خطوط استقصاء متعددة نحو موضوع سياسي معين لا يتم تحديده من خلال قيود الانضباط ولكن بواسطة احتياجات صانعي السياسة أو المصلحة العامة [1].كما تختلف مراكز الأبحاث والدراسات عن الجامعات من حيث التنظيم الداخلي وكذا نظام التوظيف فنجد أن من يسهر على قيادة مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية هو رئيس أو مدير تنفيذي مسؤول عن ادارة الشؤون اليومية للمؤسسة وضمان الالتزام بمهامها ويتم انتقاء المدراء التنفيذيين من ذوي العلاقات الجيدة وتتراوح رواتبهم من 200000 دولار إلى أكثر من 600000 دولار حسب حجم المؤسسة، وتتم عملية الانتقاء بواسطة الاجابة على مجلس أمناء من ذوي النفوذ السياسي ففي الغالب هم مسؤولون حكوميون متقاعدون أو رجال أعمال بارزون، كما تمتلك مراكز الأبحاث والدراسات

[1] Tevi.Tory, **Devaluing the think tank.(Denville:** National Qffairs-Wintter,2012), P115.

لجانا ومجالس استشارية تساعد في جمع الأموال والتأكد من إجراء البحوث [1]. بحيث لا تعتمد مراكز الأبحاث والدراسات على التوظيف طويل الأجل وتعمل على عزل خبرائها عن الضغوط التي قد تحدث المساومة على استقلاليتهم، كما توظف مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية مساعدين باحثين وشركاء أبحاث وكتاب ومحررين حسب مخرجاتهم والمحللين والمدونيين بالاعتماد على احداث توازن بين كل هؤلاء الموظفين بناءا على نموذج التشغيل ومنتجات البحث المطلوبة[2].

وعليه فإن الفرق بين المراكز البحثية والجامعات الأمريكية كبير، فمن منطلق الجامعة نجدها تعمل على إنشاء وتخزين معرفة موثوقة بحيث لا توجد هناك قيود على البحث العلمي. على عكس مراكز الأبحاث فهي تعمل فقط على إنتاج بحوث علمية تناسب أجنداتها وجداول أعمالها وإن نقل كلها غير أن أغلبها مستعد لتحريف الحقائق وتجاهلها من أجل الترويج لعلامة تجارية معرفية قد تتعارض بشكل صارخ وواضح مع العلم.[3]

كما أن الجامعات تعمل على جلب علماء ذوي سمعة جيدة في الأوساط الأكاديمية، حيث يقدرون سمعتهم كعلماء أكثر من أي شيء آخر، ويتم تحقيق هذه السمعة من خلال العمل العلمي الجاد. في حين تسعى مراكز الأبحاث إلى جلب خبراء يعتقدون من خلالهم بتعزيز أجندات أبحاثهم من خلال سعيهم إلى النهوض بأهدافهم السياسية، ولا يمانعون بأن يكون من أوساط سياسية معروفة أو اعلامية، حيث يشكل لديهم الظهور الاعلامي الكبير خطوة عظيمة نحو النجاح. إن الخوض في هذا التحليل لا يوحي لنا بأن مراكز الأبحاث والدراسات لا تضم خبراء جيدين وأكفاء، ولا يمجد الأكاديميين أيضا، غير أن يشرح لنا خلفية تركيبة كل منهما. كما نلاحظ أن الانتاج العلمي للجامعات يخضع إلى تدقيق وتحكيم علمي يستنزف الكثير من الجهد والوقت، كما يتطلب قدرا كافيا من النزاهة العلمية حتى يحظى باحترام كبير. في حين لا تخضع أبحاث مراكز الفكر إلى نفس المستوى من التدقيق، كما لا توجد هناك استقلالية كبيرة في التفكير وهذا ما أدى بكثير من الأكاديميين إلى التخلي عن مناصبهم داخل مراكز الأبحاث بسبب عدم قدرتهم عن

---

[1] Howard Wiarda, **The new powerhouses : Think Tank and foreign policy .** American Foreig policy electronic journal,N30. 2008. P111.

[2] Gutrbrod , **How Think Tank word Analyaing Budgets**.on website: http//www.Onthinktanks. Org/articles/how- think- tanks – zord-analyaing-Budets. Seen in 13/12/2022 on the watch 13:29.

[3] David Palumbo-liu, **why they are not US :think tank vs universities**. (US:hoover institution, 2020),p03.

التخلي على استقلاليتهم الفكرية مقابل تطوير أجندات المراكز البحثية. لكن المعيب في الأمر هو وجود علماء وأكاديميين انقادوا وراء هذه المراكز وأهملوا بذلك الجانب العلمي المستقل، وركزوا على خدمة السياسيين والظهور في الإعلام كشخصيات بارزة وانضموا إلى الساحة السياسة. ومع هذا بيقى لكل من المراكز البحثية والجامعات دور مهم وايجابي في إنتاج المعرفة، على الرغم من اختلاف كليهما من الجانب الهيكلي ومن حيث الأهداف وطريقة العمل، ما يجعلهما يجذبان أنواعا مختلفة من العلماء وينتجان أنواعا مختلفة من الأبحاث والمعرفة.[1]

[1] Singham Mano, **the difference between think tanks and research universities.** On: http://www.freethooughtblogs.com at: 22/03/2019 on the watch 13:05.

المبحث الثاني: الاطار العام لعملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

دعت الحاجة إلى إدراك الحكومات بضرورة دعم ومساندة شعوبها في عملية اتخاذ القرارات، حيث تسعى جاهدة إلى حل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم المتنوعة من خلال مجموعة من البرامج والسياسات والخطط أو ما يطلق عليها باسم السياسات العامة والتي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة. وتعتبر عملية صنع السياسة العامة عملية معقدة ومتشابكة، تشترك في صياغتها مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية. كما أنها تمر بمراحل مختلفة خاصة في الأنظمة الديمقراطية التي تفتح أبواب المناقشة والحوار السياسي أمام كافة الفواعل، من أجل صياغة سياسة عامة ناجحة وفعالة. ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الإطار العام الذي تمر به عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية وكذا مختلف الفواعل المشاركة في صياغتها والتي من ضمنها مراكز الأبحاث والدراسات.

المطلب الأول: صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية:

الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة فيدرالية اتحادية، تتمركز غالبية سلطتها في يد الحكومة الفيدرالية ويسمح للولايات بالاحتفاظ ببعض الاستقلالية على حكوماتها المحلية، طالما أن قوانينها لا تتعارض مع القوانين الفيدرالية أو الدستورية. فلا يمكن أن يتدخل القانون الفيدرالي في قانون الولاية إذ لم تكن مسألة اتحادية والعكس لا يمكن أن يخالف قانون الولاية القانون الفيدرالي، مثلا كتحديد السن القانونية للانتخاب فهو أمر موحد على كامل الدولة الاتحادية. [1] ويشترك النظام السياسي الأمريكي بمختلف أجهزته مع مختلف الفواعل والقوى الاجتماعية في عملية صنع السياسة العامة من قوانين ولوائح وقرارات حيث تتأثر السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية بثلاثة عوامل أساسية على المستوى العام والخاص وما يمثلونه من مصالح . وبشكل عام يمكن تقسيم السياسة العامة الأمريكية إلى سياسية داخلية وأخرى خارجية، حيث تشتمل السياسة العامة الداخلية وهي محل اهتمامنا في الدراسة على مجموعة من البرامج والسياسات الفيدرالية، أهمها:

[1] Evans C Amy ,**what is federalism ?** on http://www.study.com/learn/lesson seen in 12/02/2021 at: 15:30.

- برامج وسياسات الرعاية الصحية.
- برامج الصحة العامة والأمن الغذائي.
- سياسات التعليم حيث تطورت كثيرا وانخرطت كافة الفيدراليات ضمن وزارة التعليم الأمريكية، بعد أن كانت من اختصاص الحكومات المحلية.
- السياسات البيئية وضرورة الحفاظ على الموارد المائية، ومكافحة التلوث بأنواعه.
- تعزيز التنمية المستدامة والتركيز على برامج إعادة التدوير وتطوير مصادر الطاقة المتجددة.
- تطوير المنظومة القضائية وتعديل سياسات مكافحة الجريمة بأنواعها.
- السياسات الاقتصادية وبرامج المحافظة على اقتصاد قوي. ومن ضمنها تعديل البرنامج الضريبي، الانفاق الحكومي.والاهتمام بالأنشطة التجارية والمعاملات الاستهلاكية. [1] من الجدير بالذكر أن السياسة العامة الأمريكية تركز أكثر شيء على السياسات الاقتصادية في المقام الأول حيث تعمل على حل المشاكل والأزمات الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للفرد الأمريكي، كما أنها تتسم بضعف السياسات الوسطية. وقد شهدت السياسة العامة الأمريكية انحرافا خطيرا خاصة إبان حكم الرئيس السابق دونالد ترامب رغم أنه فضل سياسة الانطواء إلى الداخل تحت شعار أمريكا أولا. حيث أجج غضب الجماهير الأمريكية وشجع السياسة الشعبوية والتمييز العنصري، وكذا حرب الاعلام ورفع نسبة الضريبة على البضائع الصينية والاجنبية بصفة عام، [2]رغم ذلك تراجعت نسبة البطالة في أمريكا إلى 3.7% وهي نسبة جيدة لم تحقق منذ سنة 1969.

وتهدف السياسة العامة الأمريكية إلى التركيز بشكل كبير على برامج إنفاذ القانون والرعاية الصحية، وعلى العموم يمكن تقسيم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية الى أربعة أنواع أساسية:

[1] **What is public policy**? on http://www.civiced.org/ seen in 12/02/2021 at: 16:30.

[2]ويليام غالستون، **الديمقراطية الأمريكية وسلطة المال**. متاح على الرابط التالي: http://www.aldjazeera.net/tv/ شوهد في 05 ماي 20121 على الساعة 18:00.

- **السياسة التنظيمية:** وتعني ممارسة الضوابط الفدرالية على الأفراد والهيئات وتركز على الحفاظ على النظام الاجتماعي من خلال حظر السلوكيات والأفعال التي تعرض الجمهور للخطر. ويتم تحقيق ذلك من خلال سن قوانين وسياسات تحظر الأفراد والشركات من إتخاذ إجراءات قد تعرض النظام الاجتماعي للخطر. وتضم السياسية التنظيمية القوانين والقضايا العادية مثل قوانين المرور المحلية والقوانين التي تحمي الحق في التصويت، ووقف الاتجار بالبشر ومكافحة تجارة المخدرات غير المشروعة واستخدامها. كما تحمي السياسة التنظيمية المهمة الأخرى الجمهور من الممارسات التجارية والمالية المسيئة، وتحمي البيئة، كما تضمن السلامة في مكان العمل.
- **السياسة التوزيعية:** وتنطوي هذه السياسة على مزايا حكومية مباشرة للأفراد والجماعات وشركات الأعمال الحرة. حيث تركز على ضمان الأحكام العادلة للمزايا الحكومية التي يدعمها واقع الضرائب والسلع والخدمات الممولة من ضرائب المواطنين مثل التعليم العام والسلامة العامة والطرق والجسور وبرامج الرعايا الاجتماعية. كما تشمل المزايا الحكومية المدعومة بالضرائب برامج مثل إعانات المزارع وشطب الضرائب لتعزيز ملكية المنازل وتوفير الطاقة والتنمية الاقتصادية.
- **سياسة إعادة التوزيع :** تعمل على منح المزايا الاجتماعية مثل الوظائف أو الأموال لجماعات محددة كإعانات الرعايا الاجتماعية المقدمة من للفقراء وكذا نظام منح نقدية يتم تغطيتها من حصيلة الضرائب التي يدفعها الأغنياء لتقديمها الى غير القادرين على اعالة أنفسهم كالأرامل والمطلقات مع أطفالهن[1]. تعمل هذه السياسات هو التحويل العادل للأموال التي جمعها من خلال الضرائب. حيث تهدف إلى إنهاء أو تحقيق المشاكل الاجتماعية مثل الفقر أو التشرد، ومع ذلك نظرا لأن الكونغرس يتحكم في الإنفاق التقديري لأحوال الضرائب. فالمشرعون أحيانا يسيئون استخدام هذه السلطة عن طريق تحويل الأموال من البرامج التي تعالج المشكلات الاجتماعية إلى البرامج التي لا تفعل ذلك.

[1] لاري الوينز، ولاري جابر سعيد عوض الوينز، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية** .(القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة،1992)، ص273.

- **سياسة التأسيس :** تركز هذه السياسة على إنشاء وكالات حكومية للمساعدة في تقديم الخدمات للجمهور، فعلى سبيل المثال تم إنشاء وكالات وإدارات جديدة للتعامل مع الضرائب وإدارة برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وكذا حماية المستهلكين وحماية البيئة.[1]

بالاضافة إلى ما سبق فإن نجاح السياسة العامة الأمريكية يتوقف على فعالية أداء الحكومة الأمريكية، في تنفيذ القوانين والسياسات والبرامج، بالاضافة إلى السياسات المذكورة أعلاه، نجد أنها تركز كذلك على:

- سياسة الدفاع والأمن الداخلي.
- السياسة الاقتصادية.
- السياسة البيئية والطاقة.
- سياسة الصحة العامة.
- سياسة النقل.سياسة الرعاية الاجتماعية.
- تطبيق القانون والسلامة وسياسة الحقوق المدنية.[2]

وتمر عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية بخمسة مراحل أساسية، والتالي ذكرها:

أولا: إعداد جدول الأعمال: يتم ذلك من خلال تحديد المشكلة والإقرار بوجودها لوضعها ضمن جدول القضايا محل النظر والاهتمام كقضية المساواة في الأجور بالنسبة للنساء العاملات التي لاحت في الأفق في أربعنيات حتى أوائل الخمسنيات من القرن الماضي حيث دخلت النساء عالم الشغل بعد أن كن ماكثات في البيت لرعاية وتدبير شؤون الأسرة، شكلت هذه المسألة آنذاك منحى خطيرا لدى الجماهير وجماعات المصالح والكونغرس والرئيس والسلطة القضائية.

ثانيا: صياغة السياسات: من خلال وضع خطة عمل تتضمن طرق علاج وحل القضية محل النظر تشمل مشاركة كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عملية وضعها فتكون مجموعة من الآراء والأفكار والبدائل والاقتراحات ما يخلق نوعا من الصراع في عملية الاختيار ما يؤدي في غالبية الأحيان اعادة صياغة الخطط الأصلية.

---

[1] Robert Longley, **what is domestic policy in U.S government? New York,electronic journal of thoughtCo,july27 2021,p01.**
[2] Longley, Ibid.p2.

ثالثا: اقرار الصياغة: ما يعني تحول الخطة المصاغة الى استجابة حكومية وتكون في شكل قوانين ولوائح يسنها الكونغرس.

رابعا: تنفيذ السياسة: وهي مرحلة التطبيق ما يعني أن السياسة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع بل تعد أمرا للتنفيذ على مستوى الادارات العامة والأجهزة التنفيذية والجماهير أيضا.

خامسا: تقييم السياسة: ويكون ذلك من خلال قياس مدى نجاح أو فشل السياسة العامة وذلك بمرور وقت معين على تنفيذها.[1]

وعليه يمكن القول أن عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تختلف عما هي عليه في باقي دول العالم، فهي تنطلق من تحديد طبيعة المشكلة وتضعها ضمن جدول أعمالها كقضية محل النظر والاهتمام، وتعمل على جمع مختلف المعلومات والبيانات حولها لتتمكن من وضع خطة أو حلول لمعالجتها ويتم ذلك بإشراك مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية. حيث يتم صياغة سياسة للقضية محل النظر بمراعاة كافة الفواعل والفئات التي تمثلها فكثيرا ما تعيش هذه المرحلة العديد من المفاوضات والمساومات والصراعات من أجل المصالح وتكون هنا الحكومة مطالبة بتحقيق التوازن بينها باختيار سياسة ترضي الأغلبية. وبعدها تأتي مرحلة الاقرار والإعلان عن مخرجات الاستجابة الحكومية التي تكون في شكل تشريعات ولوائح وقوانين صادرة عن الهيئة التشريعية المتمثلة في مجلس الكونغرس تليها مرحلة التنفيذ وهي تطبيق السياسة على أرض الواقع حيث تسهر السلطة التنفيذية على إصدار الأمر بالتنفيذ لدى جميع الادارات العمومية والأجهزة التنفيذية والجماهير أيضا بتنفيذ محتوى السياسة وفي الأخير تتم مرحلة التقييم من خلال قياس مدى نجاح أو فشل السياسة بعد مرور مدة زمنية معينة على تنفيذها.

المطلب الثاني: صانعوا السياسة العامة الرسميون في الولايات المتحدة الأمريكية

يتم العمل على الاستجابة للمشاكل والقضايا العامة المعروضة أمام الحكومة الأمريكية من خلال التفاعل المشترك بين الجهاز الحكومي وباقي الفواعل الاجتماعية الأخرى. حيث تتطور السياسة العامة وتتغير من عام لآخر من خلال تعديلات هامشية، وتكون نتاج مساومات وتسويات بين الحكومة وباقي المشاركين. ويبقى النقاش الثابت لعملية صنع السياسة العامة

[1] الوينز، مرجع سبق ذكره، ص270.

الأمريكية هو مدى تركيز العمل الحكومي بين مؤيد ورافض لمبدأ الاعتماد المفرط على البرامج الحكومية.[1]

1/ الدستور: يعتبر الدستور الأمريكي القانون الأساسي والأعلى للولايات المتحدة الأمريكية يحدد هيكل الحكومة الأمريكية ويوفر الأساس القانوني الذي يجب أن ترتكز عليه جميع أعمالها ويحدد ويضمن الواجبات والحقوق المستحقة لجميع المواطنين. [2] وعليه فإن الدستور الأمريكي أكثر من كونه مجرد تعريف لهيكل وصلاحيات الإتحاد الأمريكي، فوفقا للدستور الأمريكي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة جمهورية اتحادية تمثيلية ديمقراطية مكونة من 50 ولاية ذات سيادة حيث يحتوي الدستور على أحكام الحكومات المحلية داخل الولاية قد تشمل الحكومات المحلية المدن، المقاطعات، البلدات والمناطق ذات الأغراض الخاصة، التي تحكم الموارد الطبيعية المحلية أو شبكات النقل، كما تقتصر الحكومة الفيدرالية على الصلاحيات والمسؤوليات المحددة، الممنوحة لها من قبل الدستور. كما يتضمن الدستور قوانين لتنظيم التجارة بين الولايات، وحقوق المواطنة والدفاع والحفاظ على المال العام وتنظيم الهجرة والتجنس، وكذا تنظيم كيفيات الدخول في معاهدات مع دول أجنبية، وقد تم تعديل الدستور ليتكيف مع الظروف المتغيرة خاصة من حيث صلاحيات السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، وكذلك من حيث سياسة التعليم، الرعاية الاجتماعية، الأمن الغذائي، الأمن الداخلي، النقل، الاستجابة للطوارئ، الحرص على المال العام.[3]

كما ضبط الدستور الأمريكي كافة التوازنات لعمل كل فرع من فروع الحكومة الثلاثة التنفيذي التشريعي والقضائي وجعلها بمثابة رقابة على ممارسات السلطات الثلاثة وهذا ما يمنع أي فرع من الحصول على الكثير من الصلاحيات فحق النقض الذي يتمتع به مثلا الرئيس هو فحص للسلطة التشريعية، وحتى الآن استخدم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض أكثر من 7500 مشروع قانون. كما يتفحص الكونغرس عمل السلطة التشريعية من خلال استخدام سلطة تجاوز حق النقض، وكذلك من خلال صلاحية الموافقة أو منع الأشخاص الذين اختارهم الرئيس للعمل في المحاكم الفيدرالية ومجلس الوزراء، على الرغم من أن الرئيس هو قائد القوات المسلحة

[1] Albert D, **Domestic policy and policy making**.Univ-Oxford press, Review questions,N3?2019, p10.
[2] Jeff Trandahl, **Our American Government.** (Washington: collection of the US house of representatives, 2003),P08.
[3] Strem Jason, **AB how the US is governed,** Virginia, Braddock communication,N5,2017,p5.

إلا أن الكونغرس وحده هو من يملك حق إعلان الحرب رسميا، كما يتمتع الكونغرس بصلاحية عزل الرئيس عن منصبه. كما يتحقق الفرع القضائي من كلا السلطتين وذلك من خلال التأكد من أن قوانين الكونغرس وأوامر ارئيس مطابقة للدستور. ومن الملاحظ أن الدستور قد منح السلطة التشريعية صلاحيات واسعة وأكبر من السلطة التنفيذية إلا أنها تقزمت بمرور الوقت وفي المقابل نمت السلطة التنفيذية من خلال مواقفها. ولحد الآن لا يزوال الدستور الأمريكي يعمل كما سطر له من قبل واضعيه وموقعيه على الرغم من كون السلطة التنفيذية تميل إلى التغيير إلا أنها قادرة على تنفيذ قوانين الأمة في الوقت نفسه تتحقق السلطة القضائية والتشريعية من سلطة الرئيس، لذلك فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية متوازنة بين فروعها الثلاث ومقرونة برابط الدستور.[1]. وفي الأخير تعتبر حكومة الإتحاد الأمريكي حكومة قوية لكنها محدودة القوى وتمارس صلاحياتها في إطار ما يسمح به الدستور، حيث ينطوي النظام الأمريكي على نظام السلطات المنقسمة أو ما يعرف بالفيدرالية تضمن من خلاله وثيقة الحقوق عدم تدخل الحكومة في ممارسة الفرد لبعض الأساسيات والحقوق والحريات المكفولة دستورا، ما يضمن للمواطنين الحق في حرية التعبير والتجمع والسعي لإنصاف المظالم، والتحرر من عمليات البحث غير المعقولة ويكفل له الحماية ضد تجريم الذات بالإكراه والحماية من الإستيلاء على الممتلكات دون تعويض عادل وسريع، ويضمن له المحاكمة العلنية في القضايا الجنائية والمحاكمة من قبل الهيئة المحلفة في كل القضايا الجنائية والمدنية.[2]

2/ السلطة التشريعية: قد يبدو للوهلة الأولى أن نظام عمل الحكومة الأمريكية خاضع مباشرة للكونغرس حيث يقوم بسن القوانين والرئيس يعمل على تنفيذها، لكن الأمر مخالف لهذا تماما فالتحري الدقيق عن هذا الموضوع يكشف لنا عن نظام أكثر تعقيدا من التفاعلات والتأثيرات فبصفة الدولة الأمريكية على أنها جمهورية يوحي بتركز القوة المطلقة داخل النظام بيد الشعب حيث تمارس هذه السلطة من خلال انتخابات منتظمة ومجدولة يختار فيها الناخبون الرئيس وأعضاء الكونغرس ومسؤولون مختلفون يقومون بصياغة السياسات ووضع القوانين وتوجيه العمليات اليومية للحكومة.[3] وفقا للدستور الأمريكي يعتبر الكونغرس الهيئة التشريعية في الولايات

[1] Harrymn William, **The executive branch the US government**. On http://www.whitehouse.gov at: 29/10/2020 on the watch 18:52.
[2] **The federal court system in the US**, Washington ,Department program service, Edited par 4th edition, 2016 .p1.
[3] Ibid. p03.

المتحدة الأمريكية يتكون من مجلسين مجلس الشيوخ ومجلس النواب وذلك بموجب المادة 01 منه، حيث يتألف مجلس الشيوخ من شيخين عن كل ولاية لمدة 06 سنوات، ولكل شيخ صوت واحد لدى اجتماعات المجلس ويتمتع مجلس الشيوخ بسلطة إجراء محاكمة المسؤولين بما فيهم رئيس الجمهورية وإدانته بموجب موافقة ثلثي أعضاء المجلس الحاضرون.ويتكون مجلس النواب من أعضاء مفوضين عن الشعب عن كل ولاية بمعدل نائب عن كل 30000 نسمة، لمدة سنتين.(الدستور).أصبحت الهيئة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر انفتاحا واستجابة لاحتياجات ورغبات المواطنين والجماعات في المجتمع في منتصف أواخر الستنيات خاصة بعد توسع البرامج التشريعية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يجتمع الكونغرس في مبنى الكابتول الأمريكي في واشنطن حيث يسن الكونغرس قوانين فيدرالية ويمكن له اقتراح قانون جديد وهذا ما يعرف **بمشروع قانون**، فإذا ما تمت الموافقة عليه من قبل الهيئة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية وتم التوقيع عليه أصبح قانونا ساريا، وفي حالة لم يتم الموافقة عليه يمكن للكونغرس أن يقرر التصويت عليه مرة أخرى لتجاوز حق النقض [1] ، وعليه فإن الهيئة التشريعية الأمريكية تشارك في إعداد السياسة العامة من خلال عمل مشروع قانون بناءا على طلب أعضاء مجلس الشيوخ، أو جمعية تجارية أو أي مواطن عادي قد يطلب إعداد مشروع قانون يساعد في كتابته عضو في مجلس الشيوخ أو مندوب، بعد أن يعرض المشروع على رئيس الجمهورية ففي حالة وافق عليه يصبح قابلا للتنفيذ، كما وفر الدستور الأمريكي للكونغرس سلطة فرض وجباية الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس لدفع الديون وتوفير سبل الدفاع المشترك، والصالح العام للولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون موحدة في جميع أنحاء البلاد، استدانة الأموال لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، وضع نظام موحد للتجنس، قوانين محددة بشأن الإفلاس، صك وطبع العملة وتنظيم قيمتها وقيمة العملات الأجنبية تحديد معايير الموازين والمقاييس، بالإضافة إلى سن جميع القوانين التي تنتظر الحياة العامة وتكون ضرورية ومناسبة لكي توضع موضع التنفيذ وجميع الصلاحيات التي ينيطها بها الدستور بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو بأية إدارة أو موظف تابع لها (الدستور).

[1] The legislative **Branch Intermediary level legislative** branch. on http://www.uscis,gov/ citren/ ship seen in 16/03/2021 at: 16:09.

وبذلك تعتبر الهيئة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الفرع الشعبي للحكومة للتعبير عن مصالح المجتمع عن طريق التمثيل النيابي، ولهذا تعتبر المفتاح لتحقيق الإمكانيات الديمقراطية التي تتجسد في انتخابات حرة ونزيهة، تعمل من خلالها الهيئة التشريعية على تعزيز الديمقراطية وتفعيل السياسة العامة حيث تعمل على تمثيل الشعب والجماعات من خلال طرح احتياجاتهم وتطلعاتهم ومشاكلهم واهتماماتهم وأولوياتهم في عملية صنع السياسات وعملية تعديل السياسة. كما تعمل على وضع القوانين والقواعد التي تحكم الأمة وممارسة الرقابة والعمل على التأكد من تنفيذ القوانين والبرامج بشكل قانوني وفعال ووفقا للمقصد الشرعي، كما يمكن للهيئة التشريعية أن تشرع وتدير الرقابة وتعزيز الديمقراطية من خلال تفعيل آلية التمثيل [1]، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقوية الجهاز التشريعي في كل العالم خاصة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و حتى أواخر الثمانيات وأوائل التسعينات ببرمجة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في التشريع، حيث بدأ التعزيز بشكل جدي من آلية التشريع بالتركيز على دعم إصلاح توازن القوى بين الهيئات التشريعية والتنفيذية من خلال بناء القدرات الفنية من الهيئة التشريعية. كما ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على كون السلطة التشريعية تعود بالفائدة على الغالبية العظمى من المواطنين من خلال التشاور مع المواطنين حول تفضيلاتهم والحصول على موافقتهم على القرارات الجماعية، حيث تعمل كذلك على:

- دعم تقليص سيطرة الدولة على الإقتصاد.
- اشراك الشعب في السلطة.
- زيادة الشفافية من خلال فسح المجال للسلطة التشريعية للنطق بلسان الجمهور.
- الحوكمة عند صياغة قوانين واضحة.
- الاستجابة لاحتياجات المواطنين وشمان التنفيذ من خلال الرقابة.
- تعديل السياسة العامة.

وبذل تعتبر الهيئة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية آلية للتشاور من خلال جلسات الاستماع والاجتماعات غير الرسمية بين المشرعين والمكونين ومن خلال الأحزاب السيساسية في المستوى المحلي، ممارسة الدور الرقابي على أفعال الحكومة، وبذلك فالسلطة التشريعية في

[1] Johnson John. **Unsaid handbook legislative stremg thence.(** Washington : center for democracy and governance,2004),P03.

الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على الحد من الفساد بكل أشكاله، وتسن القوانين كما تحين من أداء الجهاز الحكومي[1].

3/ السلطة التنفيذية: تتركز السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات بعد انتخابه مع نائبه لنفس المدة، عن طريق الاقتراع السري لشخصين حيث يتولى الرئيس مهام منصبه بعد أداء اليمين أو الإقرار. يعد رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات العسكرية المختلفة له صلاحية إرجاء تنفيذ الأحكام، منح العفو عن الجرائم المرتكبة ضد الولايات المتحدة الأمريكية عدى حالات تهم المسؤولين. للرئيس السلطة في مشورة مجلس الشيوخ أو موافقته لعقد معاهدات بعد أن تخضع لموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين كما له أن يرشح أو يعين سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الأمريكية بموافقة مجلس الشيوخ، والذين لا ينص الدستور صراحة على تعيينهم. كما يقوم رئيس الجمهورية بتزويد الكونغرس بمعلومات عن حال الإتحاد من وقت لآخر ويقدم له في هذا الإطار دراسات مكثفة وتوصيات عن الإجراءات التي يعتقد أنها ضرورية وملائمة، وله في ظروف استثنائية أن يدعو كلا المجلسين أو أيا منهما للانعقاد، كما يقوم باستقبال السفراء والوزراء المفوضين، وعليه أن يراعي تنفيذ القوانين بإخلاص وأن يشمل بتكليفه جميع الموظفين في الولايات المتحدة الأمريكية. ويعزل الرئيس ونائب الرئيس وجميع الموظفين الرسميين المدنيين من مناصبهم إذا وجه لهم اتهام نيابي بالخيانة أو الرشوة أو أية جرائم خطيرة. [2] وعليه فإن الرئيس هو الرئيس الإداري في السلطة التنفيذية في الحكومة، والتي تضم العديد من الوكالات المؤقتة والدائمة، وكذا مجلس الوزراء الذي يتألف من أربعة عشر إدارة تنفيذية، كما يترأس مجلس الشيوخ. في حين يتم تفويض نائب الرئيس ليخلف منصب الرئاسة وفقا للمادة 25،20،02 من الدستور في الوظائف التنفيذية حيث يشارك في اجتماعات مجلس الوزراء، يمارس العضوية في مجلس الأمن القومي[3]، فبموجب الدستور الأمريكي تقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ القوانين حيث منح الدستور رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة ومع ذلك لا تعد مطلقة فهو منتخب ويخضع لإشراف الكونغرس والمحاكم الفيدرالية لمراقبة تصرفاته، كما تشمل السلطة التنفيذية أقساما مكلفة بدراسات

---

[1] John, ibid, p04.

[2] دستور الولايات المتحدة الأمريكية 1978-1992.،ص 07-08.

[3] William Clinton, **the president of the US** . (Washington: collection of the US house of representatives, 1998),P89.

مجالات مختلفة ومتخصصة كالإشراف على المدارس، الجيش، الضرائب..إلخ حيث أن دور السلطة التنفيذية في عملية صنع السياسة العامة هو الجانب التنفيذي بالدرجة الأولى، إلا أن للرئيس سلطة الموافقة على مشروع قانون أو رفضه وبالرغم من أن السلطة التنفيذية لا تضع القوانين إلا أنه يمكن للرئيس كتابة الإجراءات التنفيذية فعلى سبيل المثال خلال الحرب الأهلية في أمريكا أصدر الرئيس آبرهام أمرا بتحرير العبيد إلى الأبد دون الرجوع إلى مجلس الشيوخ وأخرى قام بها الرئيس روزفلت سنة 1935 والذي أنشأ إدارة (**WPA**)التي منحت آلاف الوظائف للمواطنين الأمريكيين، وقاما عمالها ببناء الطرقات والمدارس...إلخ [1]. وفي شهر أكتوبر من سنة 2022 أعلن الرئيس الأمريكي بايدن على خطة المناخ الجديدة والذي تمت المصادقة عليه من قبل الكونغرس باعتباره أكبر برنامج استثمار مناخي يعمل على المساهمة والحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري في العالم.

4/ السلطة القضائية : السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤولة عن إصدار الحكم في القضايا القانونية التي تم الاعتراض عليها أو طلب تفسير أفعال الكونغرس ومحاكمة القضايا الجنائية. وتتمركز السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية في محكمة عليا واحدة ومحاكم أدنى درجة حسبما يرتئي الكونغرس ويحدد من حين لآخر، وتشمل جميع قضايا القانون والإنصاف الثابتة في ظل الدستور الأمريكي وقوانين الولايات المتحدة الأمريكية والمعاهدات التي ستعقد بموجب سلطتها وجميع القضايا التي تخص السفراء والوزراء المفوضين والقناصل وجميع القضايا التي تدخل ضمن اختصاص الدولة. كما تعمل محاكم الاستئناف والمقاطعات الفيدرالية في النظر في القضايا المتعلقة ببراءات الاختراع، العلامات التجارية، المطالبات ضد الحكومة الافلاس والأوراق المالية والقانون البحري والمطالبات الدولية. وعليه تعتبر السلطة القضائية سلطة مستقلة وهذا أمر ضروري لضمان العدالة وعدالة متساوية لجميع مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن القضاء الإتحادي هو فرع منفصل يتمتع بالحكم الذاتي ويعمل على تفسير القانون بإصدار الأحكام في المنازعات القانونية الفعلية أمام الأطراف المتنازعة، ويطلق عادة على السلطة القضائية الأمريكية السلطة الوصية أو الراعية للدستور حبث تسهر على أن تكون كافة القوانين والسياسات الصادرة عن الكونغرس والسلطة التنفيذية مطابقة للدستور و لا تخرج عن نطاقه وبعد ذلك يتم تنفيذها من قبل الإدارات العامة والوكالات و غيرها.

[1] Ibid . p90.

كما تسهر السلطة القضائية على حماية كافة الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور. كما أن الدستور الأمريكي يحمي استقلال ونزاهة القضاء الأمريكي من خلال:

- تعيين القضاة الاتحاديين بموجب المادة 03 منه حيث يعين القاضي دون تحديد فترة إنهاء مهامه فتبقى سارية دون آجل (يعني مدى الحياة)، ولا يجوز إزالته من منصبه إلا من خلال المساءلة والإدانة من قبل الكونغرس بتهمة الخيانة، الرشوة، أو الجرائم والجنح الكبرى.
- ينص الدستور على أن تعويضات القضاة الاتحاديين بموجب المادة 03 منه لا تنقص أثناء استمراره في الخدمة، ما يعني أنه ليس باستطاعة الكونغرس تخفيض رواتب القضاة الفيدراليين وهم يزاولون مهامهم[1].

وبموجب هذا تقتصر الوظائف الأساسية للقضاء الأمريكي على تطبيق القواعد الفيدرالية المدنية والجنائية، حي ثيتم تعيين جميع القضاة الفيدراليين من قبل الإتحاد بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ الأمريكي، حيث تعمل المحكمة العليا الأمريكية كمترجم نهائي للدستور والقوانين الفيدرالية وبذلك توفر قدرا من الاتساق بين هذه التفسيرات المختلفة للمحكمة الأدنى، حيث أن الغرض من القضاء الفيدرالي في نظام الحكم الفيدرالي للولايات المتحدة هو ضمان أن الحقوق والمزايا التي يمنحها الدستور أو القانون الاتحادي عادلة وتطبق بشكل موحد على جميع المواطنين [2]. كما تمارس السلطة القضائية صلاحية ضبط القوانين فقط على سبيل المثال لا الحصر: القوانين المتعلقة بالإفلاس، القوانين الداخلية، قانون الإيرادات والضمان الاجتماعي، قانون الأوراق المالية والبورصة، الرموز التجارية ...الخ، كما تمارس السلطة القضائية بجميع فروعها سلطة إعادة النظر في اللوائح والسياسات والقوانين أو الاجراءات التنفيذية والتشريعية التي قد تتعارض مع الدستور بشكل واضح، كما تسعى لتفسيرها وفق ما يقتضيه الدستور.[3]

المطلب الثالث: صانعوا السياسة العامة غير الرسميون في الولايات المتحدة الأمريكية

1/ الأحزاب السياسية : تهدف الأحزاب السياسية في المجمل إلى التعبير عن مصالح المواطنين في المناقشات السياسية والقرارات السياسية والتنمية الإقتصادية [4]. في الأنظمة

[1] Clinton,Ibid,p4.
[2] Mawdsley,Ibid,p88.
[3] Ibid,p28.
[4] Cheeseman Nic, **Politics meets policie**. (Sweden :the emergence of programmatic political partied , 2014), p12.

الديمقراطية الكبرى كأمريكا تعمل الأحزاب السياسية على تطوير السياسة العامة من خلال تقديم خيارات سياسية وتستخدمها للبحث عن تفويض من الشعب للحكم أو للوصول إلى السلطة للمساهمة في تطوير السياسات من أجل الفوز بثقة الناخبين والمساعدة في حماية المواطنين حيث عادة ما يكون للأحزاب السياسية عملية محددة من أجل تطوير السياسة العامة، من خلال تحديد مجالات السياسة التي تحتاج إلى دراسة وتعزيز من داخل الحزب ومناقشة قضايا السياسية[1].

تعد ظاهرة نظام الحزبين في الولايات المتحدة الأمريكية شبيهة بالظاهرة الأنجلوساكسونية، وتؤكد بعض الدراسات اشتهار المؤسسين الأمريكيين بالعداء اتجاه الأحزاب السياسية، كجورج واشنطن الذي اعتبرهم " محركات قوية تضم رجالا ماكرين وطموحين وغير مبدئيين يتم تمكينهم من أجل تخريب سلطة الشعب، حيث تعود بداية وجود حزبين متنافسين في الانتخابات السياسية الأمريكية إلى تأسس كل من الحزب الديمقراطي أو ما كان يعرف بالحزب الجمهوري القديم سنة 1828 والذي لا يزال قائما حتى الآن، والحزب الجمهوري الحالي الذي كان يعرف بحزب واشنطن وهاملتون سنة 1830، **ومن بين خصائص النظام الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية مايلي:**

- النظام الحزبي الأمريكي عبارة عن منظومة حزبية تقوم باحتكار الحكم من قبل حزبين رئيسيين.
- وجود أحزاب ثانوية أخرى لا يؤثر على فاعلية الحزبيين المسيطرين.
- لا مركزية الأحزاب السياسية فمثلا لا يمكن لأي شخص مهم كان منصبه السياسي أن يفرض وجهة نظره على أعضاء الحزب، وفي المقابل لا يمكن لأعضاء الحزب في الكونغرس تقييد آراء أعضائه.
- تعددية الأحزاب فمثلا: لكل حزب فروع في باقي الولايات وتكون بمثابة أحزاب مستقلة وذلك بسبب عدم وجود سلطة إتحادية للأحزاب.
- ضعف الالتزام الحزبي لدى الكثير من المواطنين الأمريكيين.
- يمثل الحزب الجمهوري المدن الصغرى والفلاحين والحرفيين والإداريين والمحترفين وكبار السن والطبقة البروتستانتية وهو حزب الطبقات العليا، وبمعنى آخر هو حزب الشمال الغني وشعاره الفيل كرمز للقوة.

[1]Smith Rodney,A **Compilation of political party statues** .(Washington : Institue National democratic, 2001),p14.

- يمثل الحزب الديمقراطي المدن الكبرى وإتحاد العمال والعمال الأمريكيين السود والشباب الأمريكي كما يضم المحافظين في الولايات الجنوبية وأنصار التفرقة العنصرية من البيض، ويتوجه بخطابه إلى الأقليات كالسود المهاجرين والنساء والعمال والأقلية اليهودية ويدعم الطبقة الكاثوليكية ويتخذ من رسم الحمار شعارا له كرمز للتواضع والجد.[1]

1-1/ الحزب الديمقراطي وبرنامجه الهادف إلى إصلاح السياسة العامة الأمريكية:

عام 1792 هو بداية الفكر التأسيسي لظهور الحزب الديمقراطي على يد زعيمه جيفرسون الذي تحول إلى منظمة قومية سنة 1800 تسعى إلى إبقاء السلطة قريبة من السعب ومنع استعمال السلطة المركزية في القضايا التي لها علاقة مباشرة بمصالح الشعب، ما جعله يدعم وجود الكونغرس وتركيز السلطة في يده مؤكدا على أهمية الحكم الذاتي المحلي مقابل تنامي السلطات ومهام الوطنية، حيث أن الحزب الديمقراطي أي طبقة بعينها بل إنه ضم مختلف الفئات والطبقات المجتمعية من الشمال إلى الجنوب، و لا توجد أية معايير تحدد كيفية الإنتساب والعضوية إليه كما لا توجد أي مشاركة إلزامية في نشاطاته. في ما مضى كان الحزب الديمقراطي مجرد أداة لترشيح أعضائه للرئاسة أو لعضوية الكونغرس على المستوى الفيدرالي والمحلي.[2]

أ. برنامج الحزب الديمقراطي:

- الدفاع عن الحقوق المدنية.
- ضمان الوصول إلى تعليم جيد.
- توفير رعاية صحية عالية الجودة وبأسعار معقولة.
- إصلاح شامل للهجرة.
- الانفتاح والشفافية.
- حماية الضمان الاجتماعي وتقوية الرعاية الطبية ومساعدة الأمريكيين في الادخار للتقاعد.

---

[1] علي، مرجع سبق ذكره، ص1.

[2] ماجد محي الدين ، **الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة الامريكية : دراسة في التطور التاريخي خلال القرن19** .(مصر: مكتبة الرقي للنشر،2022)، ص12.

- التحول إلى الطاقة النظيفة.
- حماية البيئة ومكافحة الاحتباس الحراري.
- تعديل النظام الضريبي في صالح العائلات متوسطة الدخل.
- ضمان حصول الجنود على المعدات والدعم والرعاية الاجتماعية لهم ولعائلاتهم.
- الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا وزيادة الدعم للبحوث والمختبرات والفصول الدراسية الأكثر تقدما.
- توفير فرص متساوية للتصويت لجميع الأمريكيين.

ب. قيم الحزب الديمقراطي:

- الديمقراطية الشعبية.
- العدالة الاجتماعية وتكافئ الفرص.
- حماية البيئة.
- الاقتصاد المجتمعي والعدالة الاجتماعية.
- النسوية والمساواة بين الجنسين.
- احترام التنوع.
- المسؤولية الشخصية والعالمية.
- التركيز والمسؤولية في المستقبل.

جـ. معايير الحزب الديمقراطي:

- التراث اليهودي والمسيحي والقيم العائلية والتقاليد.
- الواجب الوطني والمدني والشخصية الحميدة ضرورة ملحة للحرية الشخصية والسعادة لشعب أمريكا.
- من واجب الحكومة الأساسي حماية الحقوق غير قابلة للتصرف.
- لا تتمتع الحكومة بأية سلطة دستورية لتنظيم التعليم أو مراقبته أو تمويله فهذه الحقوق تنتمي إلى ولاية الشعب.
- اقتصاد المؤسسة الحرة.
- لا تملك الحكومة أي سلطة لتجاهل دستور الولايات المتحدة أو التحكم فيه.
- للولايات الحق في تنظيم أي شيء غير مذكور في الدستور.

- الحاجة إلى مؤسسة قوية للدفاع.
- أمريكا ذات سيادة ضرورية.[1]

1-2/ الحزب الجمهوري وبرنامجه الهادف إلى إصلاح السياسة العامة الأمريكية:

ظهر الحزب الجمهوري في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ويعد أحد الحزبين الرئيسيين تأسس من قبل نشطاء في مكافحة الرقيق وظهر كجزء من عملية التكوين السياسي بعد الاستقلال نتيجة التنافس بين الجماعة التي كانت تدعو إلى إتباع المركزية في إدارة الولايات المتحدة الأمريكية والذين عرفوا آنذاك بالاتحاديين أو الفيدراليين وهم أول حزب منافس للحزب الديمقراطي ويضم التجار وأصحاب الأملاك من المحافظين المتمسكين بالدستور الأمريكي والذي تزعمه ألكسندر هاملتون والذي سعى إلى إعطاء الحكومة صلاحيات واسعة مطلقة لفرض الضرائب وحماية المصالح التجارية والصناعية والمالية لسد نفقات الحرب وتوسيع حدود الدولة.[2]

أ. برنامج الحزب الجمهوري:

- ملكية السلاح مقدسة.
- تخفيض ضرائب الدخل الشخصي.
- تخفيض الضرائب على دخل الأعمال إلزامي.
- اللغة الانجليزية هي اللغة الأم.
- استقلال أمريكا في جانب الطاقة.
- ضمان مساعدة البرامج الاجتماعية على انتشال الناس من براثن الفقر.
- ضمان حصول المحاربين القدامى على أفضل رعاية صحية.
- لا ينبغي ترك الأطفال الراسبين في المدارس.
- حماية الحق في الحياة والثقافة.
- ضمان تكوين جيش قوي ومستعد للحفاظ على أمن أمريكا.
- ينبغي إتخاذ قرارات الرعاية الصحية من قبل أعضاء الحزب والأطباء.
- لا ينبغي أن تضيع شيكات الرواتب في البرامج الحكومية التي تدار بشكل سيء.
- القضاء على المصالح الخاصة.

---

[1] Rodney,Op-cit,p03.

[2] محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 114.

- ضمان توازن الميزانية الوطنية.
- فتح المكاتب السياسية أم المواطنين العاديين.

ب. قيم الحزب الجمهوري:

- الحق في الحياة والتنوع الثقافي.
- الحق في الرعاية الاجتماعية الميسورة.
- تقليص حجم الحكومة.
- الحق في الأمن.
- إعادة النظر في النظام الضريبي.

جـ. معايير الحزب الجمهوري:

- تعد أمريكا بلدا استثنائيا
- الحفاظ على القيم العائلية والتقليدية.
- مؤسسة الزواج التقليدي هي أساس المجتمع.
- يجب أن تكون الحكومة أقل حجما وأكثر ذكاءا وكفاءة.
- دعم الطبقة الكاثوليكية.[1]

وعليه نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد نظام الحزبين، ولا تمنع تشكل أية أحزاب أخرى ثانوية حيث أنها لا تؤثر على وجود الحزبين الأساسين ولا مستقبلهما. ومن خلال ما تم عرضه عن كيفية عمل هذين الحزبين نرى أن لكل حزب منهما ركائز وثوابت معينة فنجد أن الحزب الديمقراطي يركز على ضرورة فهم واستيعاب المبادئ الديمقراطية الأساسية في الدستور وتركيز السلطة في يد الشعب، تحسين المستوى المعيشي وفتح الأبواب أمام الوافدين والمهاجرين الباحثين عن تحسين حياتهم، وكذا ضرورة مساندة أمريكيا ودعمها لمختلف الثورات في العالم باعتبارها راعية له. في حين نجد أن الحزب الجمهوري يركز على ضرورة المحافظة على القيم المجتمعية التقليدية، وتضييق مجال الهجرة وفي المقابل زيادة حجم الانفاق العسكري والدفاع، ودعم الاقتصاد الحر وتخفيض حجم الضرائب. وتجدر الإشارة إلى أن النظام الحزبي الأمريكي

[1] Party organization-American government and politics. on http://www.open.lib.umn.edu at: 12/12/2021 on the watch 12:5, p03.

هو مشابه للنظام البريطاني أو بعبارة أخرى هو منبثق عنه إلا أنه يتصف بالمرونة وسرعة التكيف لأجل تحقيق الأهداف والغايات المرجوة منه.[1]

2/ المجتمع المدني: ترعى الولايات المتحدة الأمريكية منظمات المجتمع المدني باعتباره ضروريا لازدهار الديمقراطية، فمنذ التاريخ الأول لنشأة النظام السياسي الأمريكي لعبت منظمات المجتمع المدني دورا رئيسيا في حماية حقوق الانسان وكرامته وتقدمه، حيث سمحت هذه المنظمات للأفراد بتحقيق تطلعاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال التنظيم الذاتي للاحتياجات والأولويات، فالمصلحة العامة من وجهة نظر الأمريكيين تتحقق بشكل أفضل عندما يتولى المواطنون أنفسهم اختيار الأهداف والقضايا التي يؤيدونها ويدعمونها. فبحسب الاحصائيات الأخيرة عن عدد منظمات المجتمع المدني الأمريكية فقد سجلت مليون ونصف مليون منظمة غير حكومية تعمل في إطار الدفاع ومناصرة القضايا السياسية داخليا وخارجيا، لتمتد وتشمل مختلف المجالات الاجتماعية والانسانية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية منها والدينية. وتتلقى منظمات المجتمع المدني الأمريكية تمويلها من خلال جمع التبرعات من الأشخاص العاديين والشركات والمنح الحكومية، ناهيك عن الامتيازات الممنوحة لها من قبل الحكومة الأمريكية حيث أعفتها تماما من الضرائب كما خصصت تخفيضات جبائية معتبرة للشركات المانحة لها، كما تتلقى منظمات المجتمع المدني الأمريكية تمويلا أجنبيا من قبل أشخاص أو حكومات فلا يوجد حظر في القانون الأمريكي من حيث التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية. وعليه فإن منظمات المجتمع المدني الأمريكية تعمل على تحقيق التنمية وتعزيز الديمقراطية فمن خلال النظام السياسي الأمريكي المنفتح استطاعت هذه المنظمات التأثير في عملية صنع السياسة العامة والقرار السياسي[2]. واهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك من خلال تذليل كافة العراقيل البيروقراطية والأنظمة الضريبية في سبيل ازدهارها، إذ تعدها بمثابة شريك أساسي في عملية صنع القرار السياسي خاصة في القضايا الاجتماعية والانسانية كالفقر والبيئة والحريات المدنية.

---

[1] عمر طارق، **الاحزاب السياسية في أمريكا**. متاح على الرابط التالي: http://www.q8yusa.com شوهد في 1.06.2021 على الساعة 15:05.

[2] مي رأفت عامر، **التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني** . الموسوعة السياسية الالكترونية، 2019،ص01. متاح على الرابط التالي: http://www.political-encycolopedia.org شوهد في 2021/06/15، على الساعة 17:00.

كما أقحمتها في الشؤون الخارجية بعد أن غيرت أحداث **11 سبتمبر عام 2001** وكذا حرب أفغانستان والعراق الفكر الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع الأنظمة الديكتاتورية حيث بات من المهم لها الحد من التدخل العسكري خاصة بعد تفاقم نسبة الإنفاق العسكري والتفكير في اللجوء إلى استخدام القوة الناعمة في التعامل مع الأزمات الاجتماعية الراهنة كالتطرف الديني وظاهرة الإرهاب الدولي من خلال توظيف منظمات المجتمع المدني العابرة للحدود في بعض الدول النامية لتجعل منها وسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية. لتصبح بذلك منظمات المجتمع المدني الأمريكية إحدى أدوات السياسة الضاغطة والمؤثرة في عملية صنع القرار السياسي خاصة في المجال الثقافي وحقوق الانسان والمرآة والطفل، أضف إلى ذلك كل الأعمال الخيرية التي تصب خانة التكافل والتضامن الاجتماعي المحلي والدولي، كما تعمل منظمات المجتمع المدني على توفير الدعم الاستشاري للولايات المتحدة الأمريكية في القضايا السياسية المحلية والدولية، كما وتعمل على فتح قنوات التواصل بين الحكومة والجماهير.[1]

3/ الجماعات الضاغطة: تعبر جماعات الضغط عن مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم خصائص مشتركة ذات توجه موحد، لتحقيق غرض أو مصلحة معينة. تعمل على التأثير على صانع القرار السياسي باستخدام وسائل مشروعة وفي بعض الأحيان قد يتجاوز الأمر ذلك إلى استخدام وسائل غير مشروعة. وتعمل الجماعات الضاغطة بجد للدفاع عن مصالح أفرادها وحمايتها وتعزيزها عن طريق ممارسة المزيد من الضغط على الحكومة أو صانع القرار. [2] وتعمل جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية على الضغط على صانع القرار من خلال ثلاثة أشكال أساسية:

أولا. الشكل الرسمي : ويكون غالبا في صورة تمثيل ضاغط محترف موكل من طرف مجموعة معينة، يقوم مقام محام متخصص في الشؤون السياسية أو رجل نفوذ، يستهدف الضغط على أعضاء المجالس المنتخبة كالكونغرس مجالس الولايات والمدن عن طريق تطويع أموال الحملات الانتخابية أو الكتل التصويتية.

---

[1] زكي الجابر سرمد ، "**التوظيف الامريكي لمنظمات المجتمع المدني** "، مجلة دراسات دولية"، العدد 55، 2019، ص 09.

[2] عبد الله زبيري، " **أشكال وأساليب الجماعات الضاغطة : رجال الاعمال والحياة السياسية أنموذجا** "، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد02، 2021، ص16.

ثانيا. الشكل شبه الرسمي: يماثل الشكل الأول، إلا أنه يستهدف الضغط على أعضاء الأجهزة التنفيذية كالحكومات بمستوياتها المختلفة، كما يلعب على المصالح والانتماءات الحزبية للأعضاء.

ثالثا. الشكل غير الرسمي: ويكون مبنيا على العلاقات الشخصية حيث يسيطر حوالي **10%** من سكان الولايات المتحدة الأمريكية على ما يقارب نصف الناتج القومي للبلد وفقا لدراسات سابقة حول هيئة الضرائب الأمريكية، ما يعني أن هذه الفئة من السكان لها علاقات شخصية ومصالح مشتركة خاصة وأن المجالس المنتخبة غالبا ما ينتمون لهذه الشريحة السكانية.[1]

تصنف جماعات الضغط الأمريكية إلى أربعة أصناف أساسية:

- جماعات ضاغطة ذات مصلحة ترابطية حيث أنها تهدف إلى التعبير عن مصلحة أعضائها.
- جماعات ضاغطة غير ترابطية تتكون على أساس جغرافي، طبقي، أو ديني أو لغوي كاللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية.
- جماعات مصلحية مؤسسة ولها طابع قانوني ورسمي كفئة تضم العاملين عن مؤسسة ادارية أو عسكرية تهدف للتأثير على صانع القرار بغية تحقيق منافع خاصة بهم.
- الجماعات المصلحية الفوضوية وتقوم أساسا على المظاهرات والإضرابات وأعمال الشغب، غير منظمة الهيكل ولها أنشطة تلقائية وتتسم بأعمال غير مشروعة.[2]

في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن جماعات الضغط المدعومة من قبل المؤسسات الاقتصادية تمتلك قدرة حقيقة على الإضرار بالمصالح الحزبية لمراكز صنع القرار في صورة هيئاتها المنتخبة وأفرادها. ففي الكثير من الأحيان تسببت جماعات الضغط في الكثير من المشاكل في ما يخص دعمها لمجموعة من مشاريع القوانين التي تخالف في جوهرها عددا من القيم المؤسسية للولايات المتحدة الأمريكية كحرية التعبير وسيادة الفرد فقط على ملكيته الخاصة

---

[1] **جماعات الضغط في الولايات المتحدة الامريكية**. متاح على الرابط التالي:
« content» http://www.noonpost.com شوهد في 2021/06/16 على الساعة 16:30.

[2] أسد الدين فريد محمد الباتع، "**دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية: دراسة حالة ايباك**"،جامعة بسكرة، مجلة المفكر الدراسات القانونية والسياسية،العدد04، 2020، ص05.

وعدم التعدي عليها[1]. وكمثال عن أحد أهم جماعات الضغط التي تمارس تأثيرا كبيرا على صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، نجد اللوبي الصهيوني فقد أكدت العديد من الدراسات على التأثير البارز والضغط الهائل الذي يمارسه اللوبي الصهيوني على عملية صنع القرار السياسي الأمريكي، حيث يلعب مؤخرا دورا أساسيا في تشكيل تركيبة الكونغرس وبمجلسيه، خاصة في حالة فوز الحزب الديمقراطي الذي يضمن تأييدا كبيرا لإسرائيل، ما يعكس استراتيجية اللوبي الصهيوني في الانتشار داخل الكونغرس بغض النظر عن التوجه السياسي للعضو الذي تذهب إليه المساندة. بحيث لا تقوم هذه المساندة على حس أمريكي قومي وإنما على هم دعم إسرائيل. عمل اللوبي الصهيوني في العمليات الانتخابية على دعم تلك الحملات للموالين لاسرائيل داخل الكونغرس بمجلسيه، عن طريق تمويل الشخصيات البارزة والأقوى من حيث التأثير والمجابهة لمواجهة منافسين أظهروا ميلهم لاتباع سياسيات متوازنة لا تصب في مصلحة اسرائيل داخل الكونغرس، لنجد أن الأعضاء الموالين تم تجديد عضويتم وانتخابهم لأكثر من مرة في حين لم تجدد عضوية غير الموالين. تتم عملية الضغط من جانب اللوبي الصهيوني بعد فوز مناصريه بمقاعد داخل الكونغرس حيث يعبرون بشكل واضح وصريح عن ولائهم لاسرائيل، كما تأخذ هذه المصارحة أبعادا أخرى في حال تمت ترجمتها إلى مقترحات يمكن تجسيدها. من الجدير بالذكر أنه قلما يكون هناك اختلاف بين الأعضاء داخل الكونغرس المصوت لصالح اسرائيل خاصة في القضايا الخارجية والتي تمس بالخصوص التوسع في الشرق الأوسط وعلاقة اسرائيل بالعرب، حيث نجد أنها تتسم بنوع من الثبات والانحياز ولو كان على حساب الولايات المتحدة الأمريكية لصالح اسرائيل.[2]

4/ الرأي العام: يؤثر الرأي العام في عملية صنع السياسة العامة ويتأثر بها تبعا لمجموعة من العوامل تفرضها طبيعة النظام السياسي، ودرجة تماسك مواقف وآراء الجماهير وكذا وجود مؤسسات دستورية تفتح أبوابها أمام الرأي العام وتدعم دوره للتأثير والمشاركة في صناعة القرارا السياسي. ويعتبر الشعب الأمريكي مجتمعا متحررا يكره القيود الحكومية ولا يتجاوب معها كثيرا كما أنه لا يثق فيها. غير أنه يدرك تماما قيمة برامج السياسة العامة التي تعود عليه بالفائدة

---

[1] جماعات الضغط في الولايات المتحدة الامريكية،مرجع سبق ذكره، ص02.

[2] عطية مصطفى نور الدين، " **اللوبي الصهيوني في الكونغرس الامريكي** "، باريس، مجلة هوامش،العدد 138، 2016، ص11.

خاصة تلك البرامج المتعلقة بالسياسات الأمنية وبرامج الانعاش الاقتصادي والرعايا الصحية. ففي سنة 2008 كان للأزمة المالية العالمية التي مست الاستثمارات والبنوك التجارية الدولية وقع كبير على حياة الأمريكيين، وأصبحت حديث الشارع الرئيسي. حيث حاول الرأي العام آنذاك لفت انتباه الحكومة إلى ضرورة معالجة الأزمة الاقتصادية ومخلفاتها، بالاضافة إلى مشاكل يومية تواجههم كارتفاع رسوم الطرق السريعة والجسور وارتفاع معدلات الضريبة، وكذا ضرورة توفير شبكة أمان اقتصادية لحماية الأفراد والعائلات في الأوقات الصعبة. [1] كل هذا جعل الحكومة الأمريكية تولي أهمية بالغة للرأي العام خاصة في القضايا ذات الشأن العام عن طريق استطلاعات الرأي العام، إذ تعتبر قوة أساسية من قوى التأثير السياسي والاجتماعي. وكثيرا ما حاول النظام السياسي استغلال هذه القوة لتوجيه المجتمعات المحلية على المستوى القومي. [2] وتعتبر عملية استطلاعات الرأي الأمريكية شرطا لا غنى عنه في الحياة السياسية فمنذ زمن اعتبرت هذه العملية أداة لمنح الناس صوتا في الحكومة عبر قنوات مختلفة لم تقتصر فقط على عملية الاقتراع في الانتخابات. التي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها الحفاظ على مزايا حكم الأغلبية معتبرة إياه حصن للديمقراطية الأمريكية. [3] من الملاحظ كذلك دور الاعلام الأمريكي في التأثير على الرأي العام من خلال الحملات الدعائية، الاشهارات، الملصقات، شاشة التلفاز والاذاعة، بالاضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي حديثا، حيث تقوم الحياة السياسية الأمريكية على الاتصال الدائم بين الحكومة والجمهور [4] . وكثيرا ما يتجه الخطاب السياسي الأمريكي لمحاولة جذب واستقطاب الرأي العام وتوجهيه لصالحه من خلال سياسة تمجيد أمريكا وجعلها من أولويات النظام والشعب، ففي العديد من خطابات زعماء الولايات المتحدة خاصة في أوقات الأزمات نشهد دعوتهم للحفاظ على وحدة أمريكا وأمنها واستقرارها وتمجيد مكانتها في العالم، إلى جانب بث الأمان والطمأنينة في

---

[1] المرجع نفسه، ص03.

[2] سليم كاطع علي ، **دور الراي العام في السياسة الخارجية الامريكية** .(مصر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية و السياسية،2017)، ص1.

[3] Michael,Op-cit,p56.

[4] ساولي فيصل، **دراسة وصفية للعلاقات الارتباطية**، متابعة وسائل الاعلام و المشاركة السياسية، الجزائر، 2001، ص46.

روح الجمهور من خلال التأكيد الدائم على قدرة النظام السياسي الأمريكي للإستجابة السريعة ومجابهة كامل التحديات والأزمات التي تصيبها كالتهديدات الأمنية والبيولوجية.[1]

وعن دور الرأي العام الأمريكي في عملية صنع السياسة العامة فيكون ذلك عن طريق التعبير الصريح عن توجهاتهم السياسية واحتياجاتهم ورغباتهم، عن طريق المشاركة في الحياة السياسية والإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، والمظاهرات، والكتابة ...الخ، وقد يكون حاسما في حالات معينة بالنسبة للحكومة وأحيانا أخرى قد يكون أقل إيجابية، حيث غالبا لا تتوافق استطلاعات الرأي العام مع مواقف الحكومة والكونغرس. [2] ويمكن تصنيف دور الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أربعة أدوار أساسية حسب درجة اندماج المواطن في الحياة السياسية:

- **المنتمي للأحزاب:** ويعبر عن درجة عالية من الاندماج، حيث يبحث في كل وسيلة عن تدعيم معتقداته والمشاركة في الحياة السياسية.
- **المستقل:** وهو مندمج بدرجة عقلانية حيث يبحث في كل المعلومات التي تساعده في عملية اتخاذ قراره الانتخابي.
- **المراقب:** وهو قليل الاندماج حيث يكتفي بالبحث في خصائص البيئة السياسية، والقضايا المعاصرة.
- **اللامبالي:** وهو غير المندمج في الحياة السياسية ولا يوليها أي اهتمام.[3]

المبحث الثالث: أثر مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية على عملية صنع السياسة العامة

تعتبر مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية نتاج عملية طويلة من النمو المؤسسي وإعادة تحديد الانتماءات حيث أصبحت أداة لربط السياسية بالممارسات الفكرية في الحياة الأمريكية. حيث يعكس نموها قصة نجاح سياسي وديمقراطي يحسب لأمريكا، وباتت هذه المؤسسات شريكا

---

[1] مروة محمد عبد المنعم بكر، "**دور الراي العام في صنع السياسة العامة بالولايات المتحدة الامريكية : مواجهة ادارة ترامب كدراسة حالة جائهة كورونا**"، أسيوط، مجلة كلية التجارة،العدد2،2021،،ص410-415.

[2] علي، مرجع سبق ذكره،ص1.

[3] ساولي ، مرجع سبق ذكره، ص47.

فعالا في النقاش السياسي وصنع القرار خاصة في مجال السياسة العامة والخارجية. فمنذ تشكل هذه المراكز بالولايات المتحدة الأمريكية احتلت مكانة هامة وبارزة واعتبرت آلية جديدة لصنع السياسات وعقد المناظرات العامة، بل امتدت لتكون عنصرا ثابتا ومهما في عملية صنع السياسة العامة . وهذا ما سنحاول التطرق إليه بالتفصيل من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : استراتيجية مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية ودورها في عملية صنع السياسة العامة.

ساهم غياب الانضباط الحزبي الصارم والتبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية بدرجة كبيرة في تكاثر مراكز الأبحاث والدراسات حيث عملت هذه المراكز خلال العقود الأولى من تأسيسها على تطبيق خبراتها العلمية في حشد القضايا السياسية فكانت تعمل على حد قول **K.Wiver** كما لو كانت جامعات دون طلاب حيث تعطي الأولوية لإنتاج أبحاث أكاديمية ذات جودة عالية موجهة للقراء في شكل مطبوعات وكتب ومجلات...الخ. وبالرغم من كون هذه المراكز تقدم المشورة السياسية لصانع القرار إلا أن هدفها الأساسي كان مجرد مساعدة وإعلام صانعي السياسات والجمهور بخصوص العواقب المحتملة لإتباع مجموعة من الخيارات البديلة. ان ما يجعل من مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية مميزة وفريدة من نوعها هو المدى الذي تلعبه في انخراطها النشط في عملية صنع السياسة العامة الداخلية والخارجية، حيث توفر مراكز الأبحاث والدراسات وفقا لمنظور صانعي السياسية الأمريكيين خمسة فوائد أساسية، وتتمثل في:

- توليد أفكار سياسية جديدة.
- توفير خبراء ذوي كفاءات مهنية للعمل في الحكومة والكونغرس الأمريكي.
- تأمين حيز جيد لصانع السياسة من أجل إيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة.
- زيادة الوعي ورفع نسبة ثقافة المواطن الأمريكي عن العالم.
- توفير امكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين جهتين متنازعتين.[1]

[1] ابلسون دونالد،" **مؤسسات الفكر والرأي سياسة الولايات المتحدة الامريكية** "،المجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الامريكية ، نوفمبر 2002، ص11.

لقد بدى جليا أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمدون بشكل كبير على المنظمات المستقلة لأبحاث السياسة العامة من أجل توفير معلومات وتحليلات آنية قابلة للفهم من مصادر موثوقة موضوعية وحيادية، وأن ما أصبح يمثل تحديا في الألفية الحديثة هو تسخير المخزون الكبير للمعارف والمعلومات والطاقات المترافقة معها والمتواجدة لدى منظمات أبحاث السياسة لتعم كل منطقة حول العالم. حيث تتميز مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- أنها موجهة بفعالية نحو المستقبل.
- مرشحة أكثر لتوليد برامج عمل سياسية معاد تشكيلها.
- تعتبر أكثر قدرة على تسهيل التعاون بين المجموعات المنفصلة من أجل بلوغ هدف مشترك حيث لا مصلحة دائمة لهذه المؤسسات في أي مجال معين.
- تعتبر أكثر قدرة على نشر أبحاث السياسة الملائمة وإيصالها إلى النخب السياسية ووسائل الاعلام والاتصال والجمهور.
- مجهزة بصورة أفضل للتعامل مع الطبيعة المتشابكة لمسائل السياسة العالمية.
- تعتبر أكثر قدرة على جمع وإشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسة.
- تعتبر أكثر قدرة على تأمين الترابط والتداخل في العملية السياسية بدءا من جمع المعلومات والمعطيات وصولا الى تكوين المعرفة السياسية.
- أكثر قدرة ابتكار وسائل تطبيق السياسات من البيروقراطيات الحكومية التي تكون مقسمة داخليا الى دوائر ومجالات اختصاص متعددة.[1]

تعمل مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية على اعداد أبحاث وتقارير ودراسات علمية وأكاديمية تكون بمثابة استشارات ارشادية لصانع القرار برزت من خلاله مراكز الأبحاث والدراسات كجزء من حركة تحديث أمريكية بهدف تطوير أداء الأجهزة الحكومية.من خلال:

- تقديم المشورة السياسية وطرح أفكار ومفاهيم جديدة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة،

ففي عديد المرات لعبت مراكز الأبحاث والدراسات دورا حاسما في صياغة سياسة عامة أمريكية خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

---

[1] جيمس ماكغان، " **مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الاوطان** "، االمجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الامريكية ، نوفمبر 2002، ص18.

➢ توفير مخزون من الخبراء والمختصين الذين ينصبون لشغل مناصب سياسية عالية، حيث تشهد الساحة السياسية الأمريكية العديد من كبار المسؤولين السياسيين قدموا من مراكز الأبحاث والدراسات أمثال: **جيمس كيلي، جيمس مكغان، ريتشارد هاس، كيم هوفر**، وغيرهم..، وعليه فإن مراكز الأبحاث والدراسات أنشأت بداية كمؤسسات مستقلة ركزت عملها على إجراء الأبحاث وإنتاج المعرفة باستقلالية في المجال السياسي، لتتطور بمرور الوقت بالموازاة مع ارتقاء دور الولايات المتحدة الأمريكية تنوعت وانقسمت فيها بتنوع مصادر تمويلها ودرجات استقلاليتها حيث أن مراكز الأبحاث والدراسات تعمل على دعم أجهزة الحكومة بطاقم من الموظفين الأكفاء ذوي الخبرة المهنية إضافة إلى التقارير والبحوث كهيئة استشارية يعول عليها مجلس الكونغرس وصانعي السياسة العامة للخروج بسياسة نفعية تحقق أبر قدر من الصالح العام[1] .

كما يعكس نظام إصلاح الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية قصة نجاح أخرى للصعود السريع لمراكز الأبحاث والدراسات في مجال السياسة العامة، حيث أتيحت لها الفرصة لمشاركة السياسة على مستوى عام وأصبحت بذلك ثابتة في مشهد صنع السياسة العامة من خلال المساعدة في إرضاء الحاجة والرغبة في الأفكار الجديدة وكذا من خلال تقديم شهادات الخبراء في جلسات الاستماع التشريعية، حيث أصبحوا يتحدثون كمثقفين حول القضايا اليومية على مدار 24 ساعة في عام الأخبار، فمن الواضح أنه لا غنى عنها في الحياة السياسية الأمريكية. لا يخفى على أحد الدور الكبير الذي لعبته مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية في الحياة المهنية لبعض الرؤساء الأمريكيين أمثال رونالد ريغان وبيل كلينتون حيث تلقيا مساندة ودعما كبيرين من قبل كل من مؤسسة التراث ومعهد السياسة التقدمي. نعلم جميعا أن حرب العراق هي خطة نشأت داخل مؤسسة فكرية لتتناسب وتتوافق مع فكر الرئيس جورج دابليو بوش الذي قال:" إني أود أن أترك خلفي إرثا فكريا يتحدث فيه الناس عن الحرية ونموذج دي توكفيل" وأسس معهد جورج دابليو بوش عام 2011، لكنه لم يكن أول رئيس يتماشى مع مؤسسة فكرية حيث انضم جيرالد فورد إلى معهد أمريكان أنتربرايز كزميل متميز عام 1977، بينما انضم جيمي كارتر إلى نفس المعهد كزميل مميز أيضا، ثم أسس مؤسسة كارتر في أتلانتا عام 1982، ثم مرشح التغيير الرئيس باراك أوباما الذي تمسك بما أصبح الآن الممارسة التقليدية بين الرؤساء

[1] عمر العبد الله وأخرون ، " **دور مراكز الابحاث والدراسات في السياسة الخارجية الأمريكية**"، القاهرة،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد02،2008، ص02.

الجدد بعد انتخابات 2008 حيث اختار أوباما رئيسه الانتقالي من مؤسسة فكرية واحدة لصالح مركز **American progress** [1]. من خلال ما سبق يتضح لنا أن هناك مجموعة من العوامل المشتركة أدت الى نمو وتزايد عدد مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية ونجاحها بشكل كبير في دور الفاعل غير الرسمي في عملية صنع السياسة العامة، انطلاقا من:

- غياب الانسجام الإيديولوجي للأحزاب الوطنية وهشاشتها مما دفع بأعضاء الكونغرس الى الاستعانة بخبراء في المجتمع المدني في أي قانون أمشروع يخص السياسة العامة .
- ضعف الادارة المركزية في مواجهة مؤسسات المجتمع المدني رغم الاصلاحات التي انطلقت منذ نهاية القرن التاسع عشر الأمر الذي دفع الدولة الفيدرالية إلى الاستعانة بالمستشارين والخبراء لحل بعض المشاكل في السياسة العامة تحت ضغوطات من طرف جماعات المصالح على الكونغرس.

شكلت هذه الثغرات منفذا لتغلغل المراكز البحثية في دواليب السلطة وأوجدت البيئة المناسبة لتضاعف عددها الى جانب مجموعة من العوامل أهمها:

- تطور الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي.
- نمو الطبقة الوسطى في المجتمع الأمريكي نتيجة لنمو حركة التجارة والتنقلات وتطور الاتصالات، ما ساعد على التحاق الطبقة الوسطى بالجامعة.
- تحول المنهجية التعليمية الى التركيز على الابداع الفكري والاكتشاف واطلاق قدرات الطلاب على اكتشاف الحقائق الجديدة حو القضايا الاجتماعية والطبيعية.
- تطور الثقافة المهنية وزيادة الاهتمام بالعلوم الاجتماعية، حيث أصبحت تحتل مكانة هامة بين باقي العلوم كالطب والرياضيات والفيزياء وغيرها، وأصبحت المهن المرتبطة بهذه العلوم تحتل مكانة بارزة وهامة داخل المجتمع الأمريكي.

[1] Bret Fraussen,Daren Haplin. **think Tanks and strategic policy- making : the contribution of think tanks policy advisory systems** .on: http:// www.reserchgatnet/piblication/ 294728669/. 2016/ seen in 07/08/2022 at: 14:20, P 14.

- نمو وتطور دور ووظائف الحكومة بالتوازي مع تطور دور الدولة الأمريكية خاصة بعد ما أخذت على عاتقها مسؤولية حماية العالمة وريادته، الأمر الذي جعلها بحاجة الى مختصين وخبراء سياسيين والى المزيد من الأبحاث والمعلومات والدراسات الدقيقة والمنظمة[1] .

لمراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية دور مهم وتأثير كبير على عملية صنع السياسة العامة حيث تعمل على تحديد القضايا والتوصية السياسية، وكذا تزويد الحكومة بالخبراء والموظفين ذوي الخبرة.ومن أبرز المراكز الأمريكية الرائدة في مجال السياسة العامة، نذكر على سبيل المثال:

معهد بروكينغز: يجري أبحاث في مجال السياسة العامة عالية الجودة، كما يقدم توصيات مبتكرة وعملية من أجل:

- تعزيز الديمقراطية الأمريكية.
- تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.
- تعزيز السياسة الأمنية. وتأمين الفرص لجميع الأمريكيين.
- تأمين نظام دولي أكثر انفتاحا وأمانا وازدهارا وتعاونا.

مؤسسة راند : تعمل كذلك على أبحاث السياسة العامة، وعلى حل المشكلات الكمية والمتعددة التخصصات من خلال ترجمة المفاهيم النظرية من الاقتصاد الرسمي والعلوم الفيزيائية، إلى تطبيقات جديدة في مجالات أخرى من خلال العلوم التطبيقية وبحوث العمليات.

مركز التقدم الأمريكي: حيث يعمل على تحسين حياة الأمريكيين من خلال الأفكار والعمل التقدمي. كما يعمل على معالجة تحديات القرن الحادي والعشرون مثل الطاقة والأمن القومي والنمو الاقتصادي والفرص والهجرة والتعليم والرعاية الصحية .

مركز أولويات السياسة : أحد المؤسسات الرائدة على المستوى الفيدرالي، يركز على شؤون السياسة المالية والبرامج العامة وتأثيرها على الأسر والأفراد ذوي الدخل الضعيف والمتوسط.

معهد السياسات الاقتصادية : وهو مؤسسة فكرية يعمل على إجراء أبحاث اقتصادية، كما يحلل التأثير الاقتصادي للسياسات والمقترحات ويسعى إلى تضمين احتياجات العمال ذوي الدخل

---

[1] شمسة بوشناقة، " **تأثير مراكز الفكر في الولايات المتحدة على صنع السياسة الخارجية** "، مجلة العلوم_القانونية و السياسية ،العدد15، جانفي 2017،ص ص 196-197.

المحدود والمتوسط في مناقشات السياسة الاقتصادية. ويعد هذا المعهد تابعا لحركة العمال وعادة ما يوصف على أنه يقدم وجهة نظر ليبرالية حول قضايا السياسة العامة.

معهد أمريكان أنتربرايز : يجري أبحاثا للسياسة العامة مكرسة لقضايا التعليم والسياسة والاقتصاد والرعاية الاجتماعية، وهي موطن لبعض خبراء السياسة العامة البارزون في أمريكا.

معهد هوفر: وهو مركز أبحاث السياسة العامة، حيث يهتم بدراسة الاقتصاد السياسي على الصعيدين المحلي والخارجي، حيث تضع مؤسسة هوفر معارفها وأفكارها للعمل كمساهم بارز في السوق العالمية للأفكار التي تحدد المجتمع الحر.

معهد كاتو: ويركز هذا المعهد على المناظرة العامة والتأثير المجتمعي.

ويعود نجاح مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية الى الطبيعة الخاصة لنظام الحكم الأمريكي والثقافة السياسية الأمريكية حيث طور المشرعون الأمريكيون اعتمادا غير عاديا على مراكز الأبحاث والدراسات وتختلف درجة المشاركة السياسية حسب طبيعة الأبحاث العلمية المقدمة من طرف مراكز الأبحاث والدراسات كمنظمة **Brookings** و **Carnegie** حيث تم تصورهما كجامعات دون طلاب ولحد الساعة لا تزالان تلتزمان إلى حد كبير بالنموذج التقليدي بإنتاج الكتب والتقارير السياسية متقيدة بنطاق عملها وحجمه. في حين انتقلت مراكز أبحاث أخرى إلى مستوى أعلى وأكثر تطورا من النموذج التقليدي إلى انتاجها لبحوث ومشاريع تخص الحكومة الأمريكية كمؤسسة **RAND** مثلا، كما اتخذت مراكز أخرى برامج أبحاث لدعم أفكار إيديولوجية أو مناصرة حزبية وغالبا ما ترتبط بعمليات دعوة علمية. كما تطمح العديد من مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية إلى معالجة نطاق كامل من القضايا السياسية الداخلية والخارجية بما فيها الوضع الاقتصادي، في المقابل وفي غضون العقود القليلة الماضية ظهرت مراكز أبحاث ودراسات أمريكية مصغرة متخصصة في مجالات سياسية محصورة وضيقة كمركز أمن المناخ ومجلس العلاقات الخارجية ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية **(CSIS)** وغيرهم..

وتلعب مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية العديد من الأدوار في الحياة السياسية من خلال:

- نشر المعلومات لصانعي السياسية الحكوميون.
- تشكيل ملامح الخطاب السياسي العام.
- استدعاء علماء وخبراء مراكز البحث بشكل روتيني من قبل المؤسسات الإخبارية والكونغرس لتقديم الخبرة ومناقشة القضايا السياسية أفضل من الأساتذة الجامعيين.

- المشاركة في العملية الانتخابية حيث يحتاج المرشحون إلى خطط شاملة في حالة الفوز ما يجعلهم يعتمدون بشكل كبير على المستشارين من الخبراء.

وتعتبر مؤسسة **Héritage** أول مؤسسة بحثية تعمل بشكل صريح لتحقيق نتائج سياسية محددة ومعلنة، من أجل صياغة وتعزيز السياسات العامة محافظة على أساس مبادئ المشاريع الحرة وتقليص دور الدولة والحكومة وضمان الحرية الفردية والقيم الأمريكية التقليدية وبناء قومية قوية للدفاع. ومن خلال هذا الالتزام افتتحت **Héritage** اتجاهين مستمران حتى يومنا هذا:

الأول : أن مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية منذ السبعنيات وسعت أنشطتها بشكل متزايد لتشمل الدعوة إلى السياسات والأجندات السياسية الأوسع.

الثاني: يتمثل في التأثير المحافظ (يمين الوسط) في المنظمات الحزبية أو الايديولوجية بشكل واضح في حين قامت بعض المنظمات الليبرالية بمحاكاة مبدأ " فكر وأفعل" كمركز التقدم الأمريكي.

على العموم تعمل مراكز الأبحاث والدراسات على إثراء المناقشات السياسية في المجال العام وتقديمها لصانعي السياسة في شكل مقترحات سياسية مدروسة جيدا أو أفكار سياسية إبداعية جديدة، فهم يسعون للتأثير على السياسة العامة باستخدام العديد من الأساليب والاستراتيجيات:

- تسعى مراكز الأبحاث والدراسات إلى التأثير على الرأي العام وإثراء فهم الجمهور للقضايا بشكل أكبر
- الانخراط في مجموعات متنوعة من الأنشطة لتحقيق هذا الهدف باستخدام مناهج عمل مختلفة، فقد يستضيفون ببساطة ويقدمون الدعم لباحثين موجهين ذاتيا.
- توجيه الخبراء والعلماء نحو برامج بحث معينة تدعمها قيادة المنظمة أو الجهة المانحة.
- المشاركة في مشاريع بحثية لعملاء معينين.

وعليه فإن مراكز الأبحاث والدراسات تلعب دورا ملحوظا في الحياة العامة الأمريكية حيث تعتمد الحكومة الأمريكية على خبراء مراكز الأبحاث والدراسات لتوفير الخبرة وتقديم المشورة في مختلف المجالات حي يدعو لجان الكونغرس العلماء والخبراء بشكل روتيني للإدلاء بشهاداتهم حول مختلف القضايا من أجل إعلام المشرعين و تنويرهم.

حيث تعمل معظم مراكز الأبحاث والدراسات حاليا على تطوير برامج متخصصة مثل مجموعات البيانات من أجل سد الثغرات، إذ أن محاولة فهم نشاط مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وتزايد دورها في عملية صنع السياسة العامة، يستدعي التفريق بين هياكلها التنظيمية إذ يؤثر هيكل المركز ومصادر تمويله على غرضها المؤسسي وأنشطتها اليومية، حيث يميل معظم العلماء الذين يهتمون بالبحث في خلفية مراكز الأبحاث والدراسات إلى الاتفاق على أن أبحاث السياسة تقسم مراكز الأبحاث إلى ثلاثة أو أربعة أنواع أساسية بناءا على تمويلها وأنشطتها، فقد قدم أبلسون أبسط تصنيف للمنظمات مصنفا إياها ضمن ثلاث مجموعات وهي:

- **جامعات دون طلاب:** وتعتمد بشكل كبير على الأكاديميين حيث يتلقى الباحثون غالبية تمويلهم من القطاع الخاص ويتمتعون بمؤهلات علمية أكاديمية قوية تركز على مجموعة واسعة من القضايا والبحث عن تغيرات طويلة المدى في اتجاه السياسة كمؤسسة هوفر مجلس العلاقات الخارجية تقع في هذه الفئة.
- **المتعاقدون الحكوميون:** تعتمد هذه المراكز بشكل كبير على الأكاديميين ويؤكدون على التحليل الموضوعي، كما أن العديد من هذه المراكز البحثية ليست متاحة لعامة الناس م بإجراء البحوث والتحليل بموجب عقد و يتم تمويلهم من قبل الوكالات الحكومية المتعاقدة معهم حيث تلعب دورا كبيرا في وضع جداول أعمال هذه المراكز، ومن أمثلة ذلك مؤسسى راند والمعهد الحضري.
- **مجموعات المناصرة :** تتميز هذه المراكز بسياسة قوية أو توجه حزبي أو إيديولوجي وتسعى جاهدة للتأثير في مناقشات السياسة الحالية، وتتميز هذه الأخيرة بتأثيرها الكبير على صانعي السياسة.

في حين أضاف **James MCG** الفئة الحزبية التي تتكون من مؤسسات تتماشى صراحة مع اليسار العام مع حزب سياسي معين، لكن هذه الفئة تعد قليلة فلم يتبقى منها إلا معهد السياسة التقدمي داعما للحزب الديمقراطي.

وبالنظر إلى أن جميع المراكز البحثية تعلن استقلاليتها من أجل الحفاظ على مصداقيتها فإن الإختلاف بين المنظمات البحثية والدعوة ليس دائما واضحا، وتنقسم إلى:

المعاهد الأكاديمية : وتميل المعاهد الأكاديمية المستقلة فعلا إلى منح العلماء مزيدا من الحرية في تحديد جدول أعمالهم البحثي ويتم إدارتها بشكل جماعي نسبيا بطريقة أقسام الجامعات فهم منظمون تقليديا لإنتاج الأبحاث السياسية على المدى الطويل.

مجموعات الدعوة: تميل إلى أن يكون لديها هياكل إدارية على غرار الشركات وتهدف إلى تسهيل الفعالية والكفاءة في هذا المشروع فهي تنتج ملخصات سياسية قصيرة الأجل.

ذهب بعض الباحثون في مجال مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية إلى تقسيمها إلى أربعة فئات وفقا للنماذج التالية:

- **نموذج بروكينغز :** تسعى هذه المؤسسة إلى جلب معرفة وخبرة الأكاديميين للتأثير على الجمهور، ويقوم بإدارة هذه المؤسسة علماء معترف بهم يشاركون في التحليل التجريبي والعلمي والموضوعي لقضايا السياسة العامة في المجال الاجتماعي والعلمي.
- **نموذج راند:** يستند هذا النموذج إلى البحث والتطوير ويسترشد بنهج النظم لحل المشاكل.
- **نموذج المعهد الحضري:** يركز هذا النموذج بشكل أساسي على القضايا الحضرية والاجتماعية.
- **نموذج مؤسسة التراث:** ويتميز بإنتاج أبحاث مسيسة.

إن الهدف الرئيسي لمراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية هو التأثير على السياسة والتفاعل معها بشكل مباشر بحيث أن المسؤولين الحكوميون هم الوسيلة المباشرة لتحقيق هذه الغاية [1]. حيث تعتبر الحكومة الأمريكية منفتحة بشكل غير عادي على النفوذ غير الحكومي وبشكل خاص الاعتماد على الخبرة الخارجية لعدد من الأسباب:

- لدى الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة أصغر من الموظفين المدنيين الدائمين التي يمكن من خلالها استخلاص الخبرات ووضع استراتيجيات طويلة الأجل من معظم الديمقراطيات البرلمانية.
- يعتمد الأمريكيون تقليديا على الرئيس من أجل توليد المبادرات واستراتيجيات واسعة النطاق وتوفير القيادة لدعمها فعلى سبيل المثال قانون الرعايا الميسرة الذي كان للكونغرس وحده

[1] Alek chance, **Think tanks in the US .** (Washington : institute for china – America studies, 2003),pp 02-04.

سلطة التشريع إلا أن الرئيس دافع عنه وتفاوض عليه إلى حد كبير وكذا في السياسة الخارجية يتمتع الرئيس بسلطة كبيرة بموجب الدستور.

- تمتلك الأحزاب السياسية الأمريكية القليل من الانضباط الحزبي الذي يمكن إلتماسه في الديمقراطيات البرلمانية في جميع أنحاء العالم. حيث أن منصات الحزب كبيرة مبادئها متنوعة ومتضاربة في بعض الأحيان لذا نجد منافسة كبيرة للأفكار داخل الأحزاب ما يجعل من الصعب عليهم توليد أفكار مبتكرة غير تقليدية.
- إنفاق القطاع الخاص إما لدعم انتخاب السياسيين أو الدفاع عن سياسات معينة هو جزء كبير من السياسة الأمريكية ففي العقود القليلة الماضية شارك القطاع الخاص في الاعداد لدراسة الأوضاع الضريبية المختلفة من أجل التأثير المباشر على الانتخابات السياسية.
- اعتماد الحكومة الأمريكية على نظام التعينات السياسية لشغل المناصب بما في ذلك جميع المناصب القيادية العليا في السلطة التنفيذية حيث يرشح كل رئيس أو طاقمه التنفيذي قرابة 3000 فرد لشغل المناصب القيادية أو الاستشارية وهي مناصب غير دائمة. وعليه يجب أن تكون الادارات الرئاسية قادرة على استغلال مجموعة من الخبراء غير الحكوميين المتاحين بسهولة للتأجير، إضافة إلى أن البيروقراطيين ذوي الخبرة كثيرا ما يتخلون عن مناصبهم القيادية ويبحثون عن وظائف جديدة بعد الانتخابات، حيث تكرس هذه الديناميكية الروابط بين الحكومة ومراكز الأبحاث والدراسات.[1]

يتضح اعتماد الحكومة الأمريكية على مراكز الأبحاث والدراسات في عدة أشكال، حيث يتم الاعتماد عليها بشكل كبير لتقديم شهادات الخبراء إلى لجان الكونغرس ففي كثير من الأحيان قدمت المراكز البحثية مبادرات سياسية كاملة للمرشحين للرئاسة أو الرؤساء فقد تم تعيين عدد كبير من موظفي مراكز الأبحاث والدراسات في المناصب القيادية أو الاستشارية بحيث أن الحكومة تعتمد عليهم للوصول إلى أحث المستجدات والمبادرات المعرفية والسياسية المتولدة في المناصب السابقة خلال فترة ولايتهم [2]. وبذلك تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية حاضنة للتفكير وذلك باعتمادها منذ القدم على المجتمع المدني لتقديم اجابات عن القضايا الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية. حيث تمكنت من تشكيل حكومة لديها القليل من مصادر المعرفة المؤسسية الدائمة

[1] Tomas Medvetz, **Think in American. (US:** university of Chicago, 2012), p70.
[2] Ibid, p75.

ومراكز غير متنازع عليها ما أضفى اللامركزية في العديد من الوظائف الاجتماعية والسياسية وخصخصتها بما في ذلك تقييم السياسة ونشر المعلومات، حيث تنتج هذه الديناميكية مساحة عامة كبيرة غير حكومية حيث يمكن لمراكز الأبحاث والدراسات أن تزدهر.

إن مراكز الأبحاث والدراسات تعمل في بيئة سياسية أمريكية حيث يزداد استقطابهم لخدمة الجمهور الذي دائما ما تلازمه الشكوك حول عمل الحكومة حيث تسعى مراكز الأبحاث للتأثير في العملية السياسية من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل:

- التأثير في الرأي العام وعلى رأي النخبة.
- خلق سياسات جديدة والتأثير على تنفيذ السياسة الحالية.
- تزويد الحكومة بمسؤولين ذوي خبرة وكفاءة مهنية عالية لشغل مناصب قيادية وسياسية.

وقد رفعت الوسائط الجديدة من مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات الويب على الانترنيت من مكانة مراكز الأبحاث والدراسات حيث منحهم فرصة التواصل المباشر مع الجمهور حيث ابتكروا منتجات جديدة لتثقيف الجمهور والدفاع عن القضايا السياسية ما أدى إلى تآكل دور الصحفيين التقليدي كوسيط بين مجتمع الخبراء والجمهور، كما ساهمت العولمة في زيادة الطلب المحلي والعالمي على التفكير الأمريكي حيث أصبح الأمريكيون أكثر وعيا بالسياسة الخارجية والقضايا العالمية حيث قامت العديد من مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية على غرار منظمة **Carnegie** و **Brookings** على فتح مواقع متعددة حول العالم وأصبحت مؤسسة **Carnegie** الآن تضع علامة تجارية لنفسها كمؤسسة فكرية عالمية.

وعن استراتيجيات مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية في صنع السياسة العامة، فنجد أنها تمتلك ايديولوجية قوية جدا تعمل على إقناع صانعي السياسات والجمهور بمناقشات سياسية قصيرة وطويلة المدى فمثلا تميل مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة بالمناصرة إلى صناعة السياسة العامة ككسب لحرب الأفكار في حين ترسم مراكز الأبحاث والدراسات الدعوية بشكل غير متناسب من مصادر مرتبطة بمصالح محددة. وبحلول أواخر الستنيات وأوائل السبعنيات بدأت المؤسسات البحثية في التفكير بشكل أكثر استراتيجية عن كيفية جذب انتباه صانعي السياسة والجمهور، حيث طورت أساليبها واستراتيجياتها ما جعلها تصبح أكثر قدرة على الفهم الجيد لاحتياجات واضعي السياسات حيث قدمت مؤسسة التراث نموذجا جديدا أطلق عليه " أبحاث سياسية للاستجابة السريعة" وهو مغاير تماما لما كانت عليه مراكز الأبحاث التقليدية

تنتجه فببساطة قامت بكتابة ونشر ملخصات عن الوقت المناسب وذات الصلة بالمشكلة السياسية بدل إنتاج دراسات بحجم الكتب ما كان لصانع القرار الوقت أو الرغبة في قراءتها. وسارت العديد من مراكز الأبحاث والدراسات على نهج مؤسسة **Heritage** باحثة عن قنوات مماثلة لتعزيز ظهورها. حيث كان الباحثون والعلماء المنتمون لمراكز الأبحاث والدراسات يظهرون بشكل منتظم كرؤساء ناطقين في البرامج التلفزيونية والإذاعية والشهادة أمام اللجان التشريعية وتنظيم الندوات وورش العمل والمؤتمرات لصانعي السياسات والصحفيين وموظفي الكونغرس والأكاديميين وكذا إقامة علاقات وثيقة مع المسؤولين المعنيين وتوزيع المنشورات إلكترونيا والحفاظ على المدونات عبر مواقع الويب الخاصة بهم وإلقاء محاضرات في مختلف الجامعات وأحيانا أخذ إجازة للعمل في الكونغرس والرئاسة وتنظيم الحملات.وبالفعل لقد تغير توجه مراكز الأبحاث والدراسات وتغير زمن كارنيغي وبروكينغر وهوفر، حيث اهتمت المراكز حديثا بالدعوة والمناصرة أكثر من اهتمامها بجودة بحوثها السياسية ومصداقيتها [1]. لقد باتت مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية تواجه مزيدا المنافسة للحفاظ على التأثير والأهمية أثناء ذلك تسهر على حماية استقلاليتها ومصداقيتها حيث يمكن أن يتحول تركيزها إلى التسويق الحزبي عوض التركيز على إيجاد حلول جديدة لمشاكل السياسية فإذ ذهبت مراكز الأبحاث والدراسات بعيدا جدا في هذا المسار فلن تكون قادرة على تميز نفسها عن المجال المزدحم لجماعات المناصرة السياسية غير الحكومية ما يجعل من الصعب عليها الحفاظ على مصداقيتها.[2]

وعن البيئة الاستراتيجية المتغيرة لمراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أنها تتميز ببعض الخصائص والسمات، كما يلي:

- **تنوع العملاء المحتملين للسياسة.**
- **تفتيت وفصل نظام القوى داخل المؤسسات السياسية الأمريكية ما يعني تواجد أماكن عديدة ومختلفة للتأثير في كل مراحل عملية صنع السياسة العامة.**
- **التنافس الكبير على التمويل والتأثير على عملية صنع السياسة العامة.**

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة ازدياد عدد المتنافسين بشكل كبير بالإضافة إلى التنوع الكبير في مراكز الأبحاث والدراسات فقد تم توفير قدر كبير من المعلومات ذات الصلة بالسياسة

[1] Ablson,Op-cit,p247.
[2] Tory, OP-cit,p 90.

العامة والتحليلات من قبل المنظمات غير الحكومية ذات التوجة السياسي، ومنظمات المناصرة ومجموعة أخرى متنامية من مدارس السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كلية كيندي الحكومية بجامعة هارفارد، كما تقدم الولايات المتحدة الأمريكية عديد التسهيلات لتقديم المشورة السياسية داخل الحكومة بما في ذلك مكتب محاسبة الحكومة، الكونغرس خدمة الأبحاث ومكتب الميزانية بالكونغرس .[1]

في الأخير يمكن القول أن مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية هي نتاج طويل الأمد لعملية النمو المؤسسي وإعادة التنظيم حيث أصبحت أداة لربط الممارسة الفكرية والسياسية في الحياة الأمريكية أدى انتشارها على مدار الأربعين عاما الماضية إلى تشكيلها كفضاء مؤسسي جديد وعازل يقع وسط مفترق الطرق الأكاديمي والمجال السياسي والاقتصادي والإعلامي والاجتماعي، طورت مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية أشكالها الخاصة بما ذلك الاتفاقيات والقواعد والتسلسلات الهرمية المبنية على حاجة مشتركة للاعتراف السياسي بها والتمويل ووسائل الاعلام، إن هذه الاحتياجات تحد من قدرة مراكز الأبحاث والدراسات لمناقشة السياسات غير المعلنة ولطرح الأسئلة الأصلية وتقديم سياسات تتعارض مع الجهات المانحة أو السياسيين ووسائل الاعلام. حيث تنظم مراكز الأبحاث والدراسات بشكل متزايد تداول المعرفة والموظفين بين مختلف المجالات إذ يتعين على كل شخصية فكرية ترغب المشاركة في النقاش السياسي الأمريكي أن توجه إنتاجها بشكل متزايد نحو هذا الفضاء الفرعي الهجين[2].

المطلب الثاني: عوامل تعاظم دور مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية في عملية صنع السياسة العامة:

تعتبر تجربة مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية من أنجح التجارب على الاطلاق حيث أشار كل من تقرير ABELSON و CAREBRRY على أن الميزة الخاصية لهذه المراكز هو حجم التمويل الذي تحظى به إضافة إلى عددها الهائل وقدرتها على التأثير في عملية صنع السياسة العامة، حيث تعمل كوحدات استشارية معتمدة من قبل صانع القرار السياسي ولها نفوذ واسع

[1]Ablson, Ibid, p18.
[2] Tory, Ibid. p 08.

وقوي لدى السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) كما كان للإعلام دور كبير في التعريف بمراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية والترويج لأبحاثها ومنتجاتها الفكرية ما جعلها تستقطب العديد من فرص التمويل والعقود وجعلها مقصد العديد من الخرجين من جامعات مرموقة كهارفارد وييل وبرنستون وجورجتاون لصقل مهاراتهم الفكرية والبحثية والتحليلية، وهذا ما يؤهلهم لشغل مناصب حكومية مرموقة[1].كما ترجع أصول مراكز الأبحاث والدراسات الى تقاليد أمريكا في العصر الحديث في الأعمال الخيرية للشركات وتمييزها الحاد بين الفروع التشريعية والتنفيذية للحكومة، والرغبة في جلب المعرفة للتأثير على عملية صنع القرار الحكومي والميل الى الثقة في القطاع الخاص لمساعدة الحكومة على التفكير، كما نمت مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مطرد من حيث العدد والمكانة حيث يوجد بها أزيد من **1500** مركز ينتمي نصفها تقريبا الى الجامعات ويتمركز ثلثها في العاصمة واشنطن غير أنها لا تنتسب الى الأكاديميين لأنها ذات تفكير مستقل وقائم بحد ذاته. كما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 30 مركز بحث ودراسات يحوي أجندة بحثية متنوعة للغاية تغطي مجموعة واسعة من القضايا السياسية على الصعيدين الوطني والدولي، بينما الغاليبية تركز اختصاصها البحثي على قضية واحدة فقط[2].

لقد ساعدت مجموعة من العوامل على انتشار ونمو مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية والتي نذكر منها:

1. بيئة النظام السياسي الأمريكي:

بدأ نظام الحكم الأمريكي كتجربة في الحرية والديمقراطية في سنة 1776، حيث أثبت أنه مرن بشكل ملحوظ وقابل للتكيف.

نشأة وتشكل النظام السياسي الأمريكي: مر تشكل النظام السياسي الأمريكي بثلاث مراحل أساسية والمقسمة الى:

أ. **المرحلة الأولى:** منذ سنة **1776** حيث أبدت المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية رغبتها في الاستقلال عن بريطانيا فتجلت أولى مظاهر الثورة الصناعية بالرغبة الملحة في فك

[1] شرقي، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] Ablson, Op-cit, p04.

التبعية الاقتصادية والدخول الى مرحلة المجتمع الصناعي بعد أن كانت مجرد موارد للمواد الأولية وسوق السلع المصنعة بالنسبة للبلد الأم(بريطانيا). وبعدها توالت الأحداث والصراعات بسبب فرض بريطانيا ضرائب جديدة على سكان المستعمرات، ثم زادت حدة التوتر بعد أن أصدر البرلمان سنة **1776** قرار يفضي باستقلال المستعمرات استقلالا تاما عن بريطانيا وفك كل رابطة سياسية تجمعهما حيث أصبحت كل مستعمرة دولة حرة ومستقلة. ومن هنا بدأت الفلسفة السياسية الليبرالية الأمريكية التي تقضي بحق المساواة بين الجميع وبأن على الدولة أن تستمد شرعيتها من المحكومين ففي حين لم تتمكن من احقاق هذه الغاية يصبح من حق الشعب أن يبعدها ويزيلها.

ب. المرحلة الثانية: وتعرف باسم مرحلة الاتحاد التعاهدي بين الدول المستقلة حيث يعبر عن اتحاد المستعمرات البريطانية فيما بينها وتنسيق جهودها على الصعيد العسكري والسياسي والاقتصادي حيث أعلن عن قيام الاتحاد التعاهدي (**Confédération**) بين المستعمرات العشرة، على أساس الاقرار بمبدأ السيادة والمساواة، كما نص على قيام جامعة صداقة من شأنها أن تقدم كل دولة للدول الأخرى المساعدة في حال تعرضها للغزو. وتمخض عن هذه المعاهدة انشاء هيئة سياسية مشتركة سميت بالكونغرس (**Congres**) وهي عبارة عن جمعية مندوبي الدول تمثل هيها كل دولة بوفد مكون من 02 الى 07 أعضاء حيث يمتلك كل وفد صوتا واحدا، على أن يتم اتخاذ القرارات العامة بالإجماع. ومن أهم المسائل التي يناقشها على سبيل المثال: تعديل نصوص المعاهدة، القضايا المالية والنقدية، انشاء الجيوش والأساطيل وقبول أعضاء جدد ضمن التحالف.

ج. المرحلة الثالثة: وهي مرحلة قيام الدولة الاتحادية، حيث ظل الاتحاد التعاهدي قائما بين الدول الأمريكية الى غاية التوقيع على معاهدة الاستقلال مع بريطانيا في الثالث من شهر سبتمبر من سنة **1783** حيث ظهرت الحاجة بعد هذا التاريخ الى توطيد وتعميق التعاهد بين الدول الثلاثة عشر وكانت المصالح الاقتصادية واحدة من أهم الأسباب التي قادت الى هذا الاتحاد فقد كانت هناك حاجة ملحة الى توفير الحرية المطلقة للتجارة بانتقال السلع والبضائع عبر حدود الدول، حيث عرقل حرص كل دولة على حدودها الضيقة فرص النمو الاقتصادي والتقدم، فما كان على هذه الدول إلا أن تعقد مؤتمر التعاهد(الكونغرس) في ماي من سنة **1787** لدراسة اصلاح نظام الاتحاد حيث استطاع من خلاله كل من جورج واشنطن، ماديسون، وهاملتون اقناع مندوبي الدول بآرائهم حيث صوتوا بالإجماع على مشروع الدستور الاتحادي في السابع عشر من

شهر سبتمبر عام **1787**، بعد أن تغيب عن الاجتماع أهم العناصر السياسية البارزة آنذاك خوفا من الطابع الطغياني اذا ما تمت عملية تركيز السلطة وعلى رأسهم كل من **توماس جيفرسون** سفير الولايات المتحدة الأمريكية في فرنسا، **باتريك هنري، ريتشارد هنري لي، صامويل آدامز وجون هانكون.** غير أنه وبعد اتفاق الغالبية العظمى على ترسيم مجموعة من المبادئ والقيم الفلسفية السياسية والمتمثلة في :

- ضرورة الحفاظ على الملكية.
- النظرة المتشائمة للطبيعة البشرية (الانانية وحب المصلحة).
- الخوف من الديمقراطية الجماهرية.
- دور الحكومة هو تقييد حب البشر للسلطة والاتفاق على أن الحكومة تقوم على أساس الرضى والمشروعية.[1]

وبعدها دخل الدستور حيز التطبيق سنة **1789** بعد أن صادقت عليه **13** دولة، وهي كل من **كونيتيكيت، ديلاوير، جورجيا، ماريلاند، ماساشوستس، نيوهامبشير نيوجيرسي نيويورك، كارولينا بنسلفانيا، رودآيلند، ساوث كارولينا، فرجينيا.** وبذلك اعتبر أول دستور خطي في العصر الحديث لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تعيش في كنفه. [2] تأثر واضعوا الدستور الأمريكي بأفكار الفلاسفة الانجليز وخاصة الفيلسوف جون لوك بحيث لا يحق للحكومة المساس أو انتهاك حق الحياة والحرية والملكية بل تقع عليها مسؤولية حماية هذه الحقوق التي تعد حقوقا طبيعية للأفراد، ويصبح من حق الشعب الاطاحة بتلك الحكومات التي تنتهك هذه الحقوق وينطوي هذا النمط التفكيري على مبدأ جون لوك في الحكم الذاتي بحيث أن الشعب يملك من الذكاء ما يخوله أو يكفيه للحكم على نفسه.

وقد كرس الدستور الأمريكي مجموعة من المبادئ والقيم التي تقوم عليها الحكومة الأمريكية والمتمثلة في أربعة مبادئ أساسية:

أولا: مبدأ الفصل بين السلطات : وذلك بتقسيمها الى ثلاث سلطات تشريعية، تنفيذية وقضائية، كان هذا المبدأ مستنبطا من أفكار الفيلسوف الفرنسي مونتسيكيو في القرن الثامن

[1] الوينز ،مرجع سبق ذكره،ص16.

[2] **Constitution of US : Analysis and interpretation**. On: http://www.govinfo.gov/collection seen in 13/12/2021 at: 14:25.

العاشر من خلال خرق نظام القيود وتركيز السلطة الى تقسيمها وإحداث توازنات داخل فروع الحكومة.

ثانيا: الانتخابات الحرة: تتم العملية الانتخابية بصفة دورية منتظمة لكل من بلغ سن الثامن عشر فأكثر مسجل ضمن السجلات الانتخابية ويتمتع بكافة الحقوق وبكامل الحريات السياسية والمدنية. حيث تسمح العملية الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية بالتداول السلمي على السلطة، ما يحقق نوعا من الاستقرار وما يعطي المواطنين فرصة للتعبير عن تفضيلاتهم فيما يتعلق بالسياسة العامة.

ثالثا: حرية التعبير: حيث يكفل الدستور الأمريكي حرية التعبير والرأي ويعتبرها حوارا ديمقراطيا لا يمكن تحققه إلا إذا كان الناس أحرار في التعبير عن آرائهم وأفكارهم.

رابعا: التعليم العام: وهو مبدأ أساسي حيث قال جيفرسون أن الأمة التي تتوقع بأن تكون جاهلة وحرة هي أمه تحلم بالمستحيل بحيث أن الديمقراطية لا تتدعم إلا من خلال مواطنين واعين ومتمسكين بالقيم الديمقراطية وبالرغبة في الدفاع عنها إذا تعرضت للخطر [1].

وعليه فإن النظام السياسي الأمريكي يصنف على أنه نظام حكم قوي يتمتع بإجماع عارم من قبل الشعب على شرعية النظام السياسي يتكون من مؤسسات سياسية قوية ومتكيفة ومتماسكة بيروقراطيات فاعلة، أحزاب سياسية حسنة التنظيم وعلى درجة عالية من الانفتاح الديمقراطي الذي يسمح بالمشاركة الشعبية في صناعة السياسة العامة، كما يتمتع النظام السياسي بإجراءات معقولة من أجل تنظيم الانتقال والتداول السلمي على السلطة وضبط الصراع السياسي. يرعى نظام الحكم الأمريكي ولاء مواطنيه وبالتالي فهو يمتلك قدرة كبيرة على فرض الضريبة على الموارد وتجنيد القوة البشرية وتحديد سياسة معينة وتنفيذها. كما أن محور نجاح نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية يعود الى محدودية دور الدولة وتوزيع القوة بين مختلف الفواعل الاجتماعية حيث عمل على مضاعفتها وتوظيفها في المجتمع.[2] ويعتبر النظام السياسي الأمريكي أكثر انفتاحا وقبولا للاختراق،ما يتيح الفرصة لمختلف اللاعبين للتأثير في مجريات العملية السياسية، حيث باتت الساحة السياسية صاخبة بتضاؤل دور الأحزاب السياسية مقارنة بتنامي

---

[1] الوينز، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-23.

[2] صامويل هانتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** .ترجمة سمية فلوعبود.ط 2 (لبنان:دار الساقي للنشر، 1993)، ص.07

دور الشركات والأعمال التجارية والمانحين الأفراد الذين يعبرون عن مصالحهم مباشرة في عملية النقاش والمفاوضة السياسية ما أدى إلى خلق أرضية خصبة لازدهار مراكز الأبحاث والدراسات، وخلق بيئة ملائمة لسوق الأفكار وتزايد نشاط هذه المراكز التي أصبحت تعمل جنبا إلى جنب مع الحكومة ، حيث تهدف إلى توليد أفكار جديدة من شأنها أن تغير مفهوم إدراك صانع القرار الأمريكي للسياسة العالمية، وكذا تؤثر في ترتيب الأولويات، وتحشد التحالفات السياسية، وتغير أفاق المؤسسات الدائمة، كما يقدم علماء مراكز الأبحاث والدراسات تقييما مقنعا للتحديات العالمية المهمة، الحملات الرئاسية الأمريكية حيث تعتبر أكثر مناسبة مثالية للتأثير في أجندة السياسة الخارجية ففي هذه الفترة يلتمس المرشحون الرئاسيون مشورة عدد كبير من المثقفين من أجل إنشاء مناصب سياسية في مجموعة قضايا السياسة الداخلية والخارجية.

غير أن الميزة الأبرز في مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية، هي القدرة على التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على صانعي السياسة، ونظرا لهذه الميزة تعتبر مراكز الأبحاث والدراسات في الأمريكية ذات تأثير بالغ في السياسة الأمريكية المحلية والدولية.[1]

2. التمويل:

ساهم وشجع الإسهام المتزايد لأموال الشركات والتمويل الخاص في العملية السياسية بشكل خاص رواد الأعمال السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية على تزايد نشاط ونمو مراكز الأبحاث والدراسات، ما خلق مجموعة واسعة من مراكز الأبحاث والدراسات (**مستقلة، شبه مستقلة، حكومية، منتمية إلى الجامعات...إلخ).**

- **مراكز الأبحاث والدراسات المستقلة :** حيث لا تخضع هذه المراكز الى أي جهة مانحة سواء حكومية أو غير حكومية، تخضع لقيود قليلة خاصة في ما يتعلق بمواقفها اتجاه القضايا السياسية، أبرزها : **معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، مؤسسة التراث الأمريكية، مؤسسة كارجيني للسلام الدولي.**
- **مراكز الأبحاث شبه مستقلة:** توفر جماعات المصالح غالبية تمويلها، وتمارس تأثيرا كبيرا على مختلف أبحاثها ودراساتها، ومن أبرزها مركز المعلومات الدفاعية والبحث للرابطة الأمريكية للمتقاعدين **(AARP).**

[1] Josef Braml . **US and German Think tanks in comparative perspective .(** German: German policy studies ,2006), p16.

➢ **مراكز أبحاث حكومية:** تعتبر هذه المراكز جزءا من الهيكل الرسمي للحكومة ، وتخضع وظائفها لسلطة الحكومة ومن أمثلة ذلك مركز خدمة الأبحاث الكونغولية **(CRP)** ، التي تخضع لسلطة الكونجرس الأمريكي حيث يعمل موظفو هذا المركز بشكل حصري ومباشر لأعضاء الكونجرس ولجانهم وموظفيهم لتوفير تحليل منقح وسري لجميع مراحل السياسة العامة، ويطلق عليه أيضا اسم " **مركز أبحاث الكونجرس**".

➢ **مراكز أبحاث شبه حكومية :** يتم تمويلها من خلال المنح والعقود الحكومية،.لكنها ليست جزءا من الهيكل الرسمي للحكومة، حيث تقوم وكالات حكومية بتكليف هذه المراكز بإجراء أبحاث وتوفر النصيب الأكبر من تمويلها.

➢ **مراكز أبحاث منتمية إلى الجامعات :** وهي معاهد لبحوث السياسات تقع تحت سلطة المؤسسات التعليمية أصبحت هذه المراكز رائجة لأنها قادرة على الاستفادة من المناخ الأكاديمي والموارد الهائلة التي يوفرها علماء الجامعة كمعهد **هوفر** التابع لجامعة ستانفورد في كاليفورنيا.[1]

تخصص مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية الجزء الأكبر من رأس مالها لتسويق أبحاثه لأنها لا تركز على الايرادت المتولدة، فهي مؤسسات غير ربحية في الغالب، بل تركز على مكانتها المؤثرة في تشكيل الرأي العام ووضع السياسات.

تحاول معظم مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية الحفاظ على مشاركتها في أبحاث العقود الحكومية إلى أقل من **10%** من عائداتها والعديد من المنظمات مثل هيرتيج لا تعمل بعقود على الاطلاق، وتبقى مجموعة صغيرة من هذه المراكز تتلقى الجزء الأكبر من تمويلها من الحكومة الأمريكية كمؤسسة **RAND** حيث تعتبر أكبر مركز لحث أمريكي تتلقى أكثر من ثلاثة أرباع إيراداتها السنوية من الحكومة الأمريكية، بينما يتلقى المعهد الحضري التابع لإدارة جونسون والذي يختص بتقييم البرامج الاجتماعية للرئيس بشكل مستقل حوالي نصف عائداته من الحكومة الاتحادية، أما معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام فهو ممول بالكامل من قبل الكونغرس الأمريكي أو وكالات الفرع التنفيذي.

يتضح لنا أن مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية تعتمد على مجموعة متنوعة من النماذج لتمويل عملياتها مثل مؤسسة Brookings و Carnegie التي تتمتع بموارد تقدر بمئات الملايين من

[1] Maria Atolito, **US based institution that word on democratic consolidation in Latin America.** (America: American policy studies, 2008), p 16.

الدولة العربية، أو مؤسسة RAND التي تعمل بموجب عقود ممولة من طرف عملائها المتعاقدين والعديد من المراكز الأخرى التي يتم تمويلها عن طريق الهبات حيث تعمل على جمعها منظمات تسهر على جمع التبرعات من المؤسسات الخيرية والشركات والأثرياء إلى جانب الحكومة المتعاقدة. هناك تنوع كبير في كل من الايرادات والأصول حيث تعمل معظم مراكز الأبحاث والدراسات بميزانيات سنوية تبلغ بضعة ملايين من الدولارات أو أقل حيث كان لكل من Brookings و Carnegie أصول تزيد عن 250 مليون دولار مقارنة بمؤسسة **RAND** ومركز الأمن الأمريكي الجديد حيث لا تساوي ايراداتهم سوى جزءا صغيرا من أرباحهم السنوية. ويعد جمع التبرعات مصدرا مهما للدخل لجميع مراكز الأبحاث والدراسات حيث يمتلكون مصادر متنوعة للتمويل للمحافظة على استقلاليتهم، كما تشكل الشركات والجمعيات مجموعة كبيرة من المانحين للعديد من مراكز الأبحاث والدراسات تليها تبرعات الأفراد كما تضع بعض مراكز الأبحاث والدراسات حدا أقصى للعقود الحكومية على العمل بحوالي 10 إلى 15% من عائداتهم كمؤسسة Héritage وبعضهم لا يأخذ أموالا حكومية على الاطلاق، وقد قبلت مراكز أخرى عقودا من جهات أجنبية وتبرعات من الأجانب والمصالح التجارية الأجنبة، في حين تلتزم مراكز أخرى بالشفافية فيما يتعلق بالمانحين والعملاء.[1]

ومن زاوية أخرى يمكن لنا أن نلاحظ أن النظام الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية ساعد على تخصيب بيئة نمو وازدهار مراكز الأبحاث والدراسات حيث سجلت كمؤسسات خيرية موجب قانون الايرادات الداخلية حيث استفادت مراكز الأبحاث وبشكل كبير من مساهمات العديد من المؤسسات الخيرية والشركات وفي مقابل ذلك يحصل المانحون على خصم ضريبي سخي، كما استفادت مراكز الأبحاث والدراسات من الثقافة القوية لريادة الأعمال في أمريكا، فالعديد من المؤسسات البحثية والأكثر وضوحا كمؤسسة هيرتيج ومركز كاتو ومركز التقدم الأمريكي، تم إنشائهم من قبل رواد الأعمال السياسيين الراغبين والقادرين على تأمين الأموال المطلوبة للمساعدة في تقدم وتعزيز رؤيتهم للبلد. ما يفسر إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية لعدد كبير جدا من مراكز الأبحاث والدراسات ليس فقط وجود أموال كافية لتغطية تكلفة إنشاء المزيد من هذه المراكز ولكن هناك تزايد مطالب من جانب صناع القرار والصحفيون وقادة الأعمال وغيرهم من المشاركين في

[1] Gutebrod, **How Think tank work analyzing budgets**. on: http://www.onthinktanks.org/articles/how-think tanks-work-analyzing-budgets/2013 at: 13/12/2021 on the watch 14:28.

العملية السياسية للمنتجات والخدمات المختلفة التي توفرها مراكز الأبحاث والدراسات، حيث يمكن لها تلبية الاحتياجات المتنوعة لأصحاب المصلحة بدءا من تقديم خدمات قوية وسهلة من ملخصات السياسة التي يمكن الوصول إليها للتحقق من صحة الوصفات السياسية للمرشح السياسي[1].

3. الديمقراطية:

تعتبر الديمقراطية أحد أشكال الحكم الأكثر ازدهارا وتطورا في العالم، حيث تقوم على مبدأ السيادة الشعبية واتخاذ القرار الجماعي، وشرعية المعارضة والحق في الطعن وحماية حريات التعبير وتكوين الجمعيات ووجود انتخابات حرة ونزيهة، إضافة إلى وجود نظام حزبي موحد، ومشاركة سياسية فعالة وحماية حق التصويت والاقتراع العام، حماية حقوق الانسان، وحق ممارسة الرقابة والمساءلة القانونية للجهات المسؤولة وضرورة الاحتكام إلى القانون المدني والسياسي والحفاظ على المصلحة العامة. وكذا حقوق الأقليات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد والمجتمعات، كما تحافظ الديمقراطية على أشكال السياسة التنافسية السليمة والمشاركة الفعالة[2]. وتعرف الديمقراطية على أنها حكم الشعب بالشعب، ووفقا للجمعية العامة للأمم المتحدة تنبني الديمقراطية على ثلاث أسس مهمة:

- ترتيب مؤسسي يستند إليه للوصول إلى قرارات سياسية حيث يمتلك المواطنون السلطة عن طريق الانتخابات.
- نظام حكم يخضع للمساءلة والرقابة عن طريق ممثلي الشعب.
- نظام حكم قائم على الحرية المساواة والعدالة.

وعليه فقد سارت الولايات المتحدة الأمريكية على نهج الاعتراف بكافة الفواعل الاجتماعية في المجتمع ودورها في صنع السياسة معتبرة أن نظام الحكم الديمقراطي هو أفضل النماذج التي تضمن وجود إطار يكفل الحريات عن طريق الانتخابات، وإتباع قواعد النزاهة والشفافية والمساءلة القانونية، وذلك حماية وتعزيزا لحقوق إشراك كافة الفواعل الاجتماعية غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة. حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية مراكز الأبحاث والدراسات مكسبا

[1] Abelson,Op-cit,p242.
[2] Todd.,Op-cit,p03.

ضروريا لتفعيل الديمقراطية ومصدرا من مصادر السياسة الجديدة أو البديلة [1]. حيث أصبحت المراكز البحثية تعمل جنبا إلى جنب مع الحكومة الأمريكية وبدأت في تقديم حلول مستندة إلى الحكومة بشكل موضوعي للمشاكل العامة وبدأت في تبني الميول الإيديولوجية والسياسية. والت تضمنت ما يلي:

- **التعبئة السياسية لمصالح الشركات.**
- **صعود المحافظين الجدد.**
- **تعبئة المسيحية الأساسية.**
- **صعود متبادل للجماعات اليسارية.**
- **تفاعل بين الحكومة ومراكز الأبحاث أدى التحول الديمقراطي .**
- **تعزيز البنية التحتية للديمقراطية.**
- **نظام الصحافة الحرة.**
- **النقابات والأحزاب السياسية والجامعات التي ستسمح للشعب باختيار طريقته الخاصة لتطوير ثقافتهم الخاصة لتسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية في جوهرها.[2]**

وقد لعبت الديمقراطية دورا كبيرا في تحفيز نمو ظاهرة مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنها طالما شجعت على تفاعل الحكومة مع النخب المعارضة، مع دعم التعبئة الاجتماعية للحقوق الفردية والمواطنة. [3] بالإضافة الى مجموعة من العوامل الأخرى والمتمثلة في ما يلي:

- ثلاثة أرباع المجتمع لا يثق بشكل مطلق بالحكومة ويفضل دورا محدودا لها.
- ميل المواطنين للانضمام الى مجموعات المصالح ودعمها بدلا من الأحزاب السياسية.
- الميل الى احتضان الخبراء المستقلين على حساب السياسيين والبيروقراطيين.

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة ، **دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها لدول في اطار جهودها الرامية الى ضمان مجلس حقوق الانسان الديمقراطية وسيادة القانون**، 2012، 07-15.

[2] Ritter Waltrawt, **The role of think tanks** .on: http//www.odecad.org . at: 15/09 /2021,on the watch 16:54,p1.

[3] Ibid,p03.

فمن الواضح أن الطبيعة القابلة للاختراق واللامركزية والتعددية للثقافة السياسية الأمريكية، أو ما وصفه البعض بالاستثنائية الأمريكية هي القوة الدافعة وراء النمو والتنوع بين أكثر من 1500 مؤسسة فكرية في الولايات المتحدة الأمريكية [1].

المطلب الثالث: تقييم دور وأثر مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية في عملية صنع السياسة العامة

على مدار الأربعين عاما الماضية كانت مراكز الأبحاث والدراسات تؤدي وظائفها في تقديم الأفكار الجديدة وحل القضايا السياسية العالقة ومساعدة صانعي السياسات على ابتكار حلول جديدة نتيجة دعم الحكومة الأمريكية لهذه المراكز على المشاركة في أبحاث السياسة والدعوة العامة، غير أن هذه المراكز قد تغير نهجها بمرور الوقت بفعل التمويل في غالب الأحيان حيث أصبحت تميل إلى وضع علاوات على أفكارها التسويقية ما أدى في كثير من الأحيان إلى المساس بجودة بحوثها. لذا فإن قرارهم بالاستثمار في المناصرة أكثر من البحث كان متوقعا لدى الكثير من الدارسين لا سيما في ظل نظام سياسي يقدر النفعية السياسية على المعرفة السياسية. إذ أن مراكز الأبحاث والدراسات التي يمكن أن تزود صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الرئيسيين بالذخيرة التي يحتاجونها لتحقيق أهدافهم السياسية تكافئ بسخاء، فمن خلال تلبية رغبات ناخبيهم الأساسيين يكن للمراكز أن تصبح أكثر رسوخا في عملية صنع السياسة العامة.

ما يعاب على الدولة الأمريكية في مجال مراكز الأبحاث والدراسات هو محاولة تسييس هذه المراكز بالإضافة إلى غياب الإشراف والرقابة على أعمال هذه المراكز البحثية على عكس الجامعات التي هي مطالبة بالالتزام بمجموعة اللوائح والقوانين التي تفرضها الدولة حيث يمكن لتوصياتهم أن تكون لها آثار بعيدة المدى على الحياة السياسية إذ يمكن لها أن تؤثر على ثقافة الجمهور. حتى أنه يمكن لها الوصول إلى حد المساس بالحريات المدنية والسياسية لتأمين حدود الدولة ومن بين القيود القليلة المفروضة على مراكز الأبحاث هي الأحكام المتعلقة بوضعها المعفى من الضرائب حيث يتطلب قانون الإيرادات الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية أن تظل مراكز الأبحاث والدراسات غير حزبية. وفي السنوات الأخيرة طلب الكونغرس من باحثي مراكز

[1] Waltrawt, Ibid,p04.

الأبحاث والدراسات الذين يدلون بشهاداتهم أمام الهيئة التشريعية الكشف عن مصادر التمويل لكن ما حال دون ذلك هو الإرشادات الخاصة بعدم التحيز أو الكشف عن مصادر التمويل[1].

مما سبق يتضح لنا أن لكل نوع من أنواع مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية مزايا وعيوب نسبية، فالأكاديمية مثلا تؤكد الموضوعية العلمية للعاملين ما يحدث توترا شديدا بين تحقيق الأهداف الموضوعية العلمية واكتمال التقارير وملائمة سياساتها حيث يفضل صانعوا السياسات النتائج الموجزة والواضحة. يتمتع الباحثون المتعاقدون بميزة إضافية على مراكز الأبحاث والدراسات الأكاديمية من حيث المصطلحات ذات الصلة بالسياسة حيث أن صانعي كثيرا جدا ما يحبذون مصطلحات محددة للأسئلة التي يريدون الإجابة عنها، كما تواجه مراكز الأبحاث والدراسات المناصرة إشكالية موضوعية أبحاثها بحيث أن الانتساب الحزبي للمراكز الفكرية يحد من مصداقيتها وشفافيتها بحيث عندما لا يكون حزبهم في السلطة فإن وصولهم إليها والتأثير على صانعي القرار يكون محدودا.

كما أشرنا سابقا فإن مراكز الأبحاث والدراسات عمل ضمن مجموعات مختلفة وتشارك في مختلف الأنشطة السياسية على الرغم من تنوع هياكيلها التنظيمية وأنماط تشغيلها وجمهورها والجهات المانحة وكذا سوق الأفكار إلا أنها تشترك معا في هدف واحد وهو إنتاج أبحاث وتحليلات عالية الجودة مدمجة مع شكل من أشكال المشاركة العامة في صنع السياسة العامة. غير أنها جميعا تواجه نفس التحدي بكيفية تحقيق الاستقلالية واستمرارها حتى يتسنى لهم التعبير بالحقيقة للسلطة أو جلب المعرفة والأدلة والخبرة للتأثير على عملية صنع السياسات، بحيث لا تمتلك كل المراكز البحثية السلطة المالية والفكرية والقانونية اللازمة لتمكينها من أن تكون في وضع جيد يمكنها من العمل القوي والفعال والبناء لتقييم السياسات والمشاركة في عملية صنعها.

بالرغم من بعض الانتقادات الموجهة لمراكز الأبحاث والدراسات إلا أنها تعتبر نموذجا ناجحا وفعالا ومثالا يحتذى به لباقي دول العالم بغية النهوض بالبحث العلمي واستغلال الكم الهائل من الأفكار الجديدة والهادفة في سبيل تطوير السياسة العامة، وما جعلها تزدهر في الولايات المتحدة الأمريكية هو الثقافة السياسية الأمريكية التي ساعدت على ذلك من خلال جملة العوامل التالية:

- اعتماد اللامركزية ومرونة النظام السياسي.

[1] Waltrawt ,Ibid. p 244

- تكريس مبدأ الفصل بين السلطات.
- إعطاء أهمية والخوف من مجلس الكونغرس.
- الاعتماد على المشورة السياسية قبل إتخاذ أي قرار سياسي على الصعيد الداخلي أو الخارجي.
- قلة انضباط الأحزاب السياسية رغم قوتها.
- تثمين السمات الشخصية والدعم المالي كقاعدة للقوة وجعلها أهم من الانتماء الحزبي.
- التنوع العرقي والديني الكبير.
- ثقافة خيرية متطورة جدا.
- القانون الضريبي الذي صنف مراكز الأبحاث والدراسات على أنها مؤسسات خيرية معفاة من الضرائب، كما يتم منح خصم سخي لكل داعميها ومانحيها.
- مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية ممولة من قبل مانحين أثرياء كبيل غيتس (48 مليار دولار) وجورج سوروس (7.6 مليار دولار).

إن تأسس الولايات المتحدة الأمريكية على نظام القوى المنفصلة والمتشتتة بما في ذلك تجزئة السلطة التشريعية أدى إلى تزايد دور مراكز الأبحاث والدراسات حيث يتم استشارتها قبل وضع أي سياسة أو اتخاذ أي قرار. وما زاد من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على مراكز الأبحاث والدراسات هو فاعليتها المثبتة في أبحاث السياسة حيث تمكنت من إنتاج تحليلات سليمة لمشاكل السياسة وتعد أكثر كفاءة من الأجهزة الحكومية في جمع وتوليف وتحليل المعلومات. كما أن الاستقلالية المتاحة لها تمكنها من تصميم أجنداتها الخاصة والمتكيفة مع احتياجات عملائها وزيادة التعاون بين المؤسسات داخل الحكومة وخارجها.

خلاصة الفصل:

وقد خلصنا من خلال هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- ارتباط ظهور مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية بهدف النهوض بالمصلحة العامة من خلال تزويد صانع القرار السياسي بمعلومات ونصائح سياسية نزيهة وغير منحازة(بهدف تقديم مشورة سياسية).
- تصنف مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية حسب توجهها الفكري والإيديولوجي وطابعها التنظيمي والتمويلي، فنجدها إما مراكز أبحاث ذات أغراض عامة أو متخصصة، متعاقدة أو مستقلة، تحررية أو محافظة وقد تكون وسطية معتدلة.
- تنشر مراكز الأبحاث والدراسات أعمالها وأبحاثها في عدة أشكال عن طريق إقامة الندوات العلمية والمؤتمرات، فتح المناقشات السياسية إعلاميا إصدار الكتب والتقارير وإعداد الملخصات، التعليق على مختلف القضايا والمستجدات اليومية، تقديم الشهادات والتحليلات لأعضاء مجلس الكونغرس الأمريكي .
- يكمن الفرق بين مراكز الأبحاث والجامعات الأمريكية، في كون الأولى تعمل في إطار تطبيقي حيث تربط الفكر بالممارسات السياسية بشكل آني، في حين تكتفي الجامعة بطرح وتقديم الدراسات والنماذج التفسيرية النظرية فقط.
- سمحت طبيعة النظام السياسي الأمريكي المنفتحة واللامركزية بمشاركة كافة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة، حيث نظم الدستور الأمريكي وحدد بفعالية فائقة كافة الممارسات التي تندرج ضمنها السياسة العامة، فنص على حقوق وواجبات كافة الفاعلين الرسميين وغير الرسميين. ساعد هذا في تكوين حكومة اتحادية قوية ومحدودة القوى في نفس الوقت ليضمن مشاركة باقي الفواعل في الحياة السياسية.
- تعتبر مراكز الأبحاث والدراسات شريكا وفاعلا أساسيا في عملية صنع السياسة العامة إذ حققت نجاحا باهرا في دعم أبحاث السياسة العامة وتقديم الاستشارات الارشادية وطرح الأفكار وتوليد المفاهيم الجديدة، إضافة إلى توفير الكوادر والموظفين الأكفاء لشغل مناصب قيادية عليا.
- من الواضح خلال عملية البحث أن صانع القرار الأمريكي يعتمد بشكل كبير وأساسي على مراكز الأبحاث والدراسات من أجل توفير المعلومات والتحليلات السياسية.

- ساعدت الطبيعة السياسية المنفتحة لنظام الحكم الأمريكي الممارسات الديمقراطية إلى جانب النظام التمويلي، والامتيازات الضريبية، وكذا الاهتمام بمجال البحث والتطوير على نجاح مراكز الأبحاث والدراسات فيها.

الفصل الثالث

تمهيد:

تعتبر مراكز الأبحاث والدراسات سمة بارزة من سمات المجتمع الأمريكي لما لها من تأثير بالغ الأهمية على الساحة السياسة. حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية شبكة واسعة ومتنوعة من مراكز الأبحاث والدراسات أو يعرف بـ" **Think Tanks** "التي تعمل على تحديث القواعد الفكرية والمساعدة في تقديم حلول مبتكرة لحل المشاكل والقضايا الملحة، كما تساهم في تطوير السياسة العامة والإستراتجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. وتعد مؤسسة راند للبحث والتطوير "**Rand Corporation"** واحدة من أهم مراكز الأبحاث والدراسات ذات التأثير القوي على عملية صنع السياسة العامة داخل الولايات المتحدة الأمريكية فلعقود من الزمن أكد راند حضورها القوي وقدرتها على تطوير السياسات وصنع القرار المحلي الأمريكي وهو محور دراستنا. حيث سنحاول من هذا الفصل تسليط الضوء على دور مؤسسة راند في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية التي دشنت عصر التعاقد مع الحكومة الأمريكية ومختلف أجهزتها الإدارية وعملت في الصفوف الأمامية جنبا إلى جنب مع الحكومة الأمريكية كمؤسسة مستقلة من أجل تحسين جودة برامج السياسة العامة وتحسين وتعزيز آليات وبرامج الرفاه الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع الأمريكي.و قد ارتأينا تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث أساسية:

- **المبحث الأول: التعريف بمؤسسة راند.**
- **المبحث الثاني: الفروع والمراكز التابعة لمؤسسة راند.**
- **المبحث الثالث: الاسهامات الفكرية لمؤسسة راند ومعايير الجودة العلمية.**
- **المبحث الرابع: آثر مؤسسة راند على عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.**

المبحث الأول : مؤسسة راند التعريف والنشأة

احتلت مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية مكانة مهمة، استطاعت من خلالها المساهمة بشكل كبير في بلورة الآراء والمبادئ والمفاهيم، وتطوير السياسات للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي. وتعتبر مؤسسة راند من أهم مراكز الأبحاث والدراسات داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، فلسنوات مضت اهتمت المؤسسة بالبحث والتطوير وابتكار الحلول للمشاكل والقضايا الملحة. ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بمؤسسة راند منذ تاريخ تأسسها إلى غاية اليوم.

المطلب الأول : النشأة والتأسيس

مؤسسة راند للبحث والتطوير تعرف باللغة اللاتينية بـ **Research and Devlopment** واختصارهما هو (**RAND**) اشتقت المؤسسة اسمها من كلمتي البحث والتنمية، وهي مؤسسة مكرسة لتطوير السياسات وتعزيز الأنشطة العلمية. لعقود من الزمن كانت مؤسسة راند الدافع وراء نجاح الحكومة الأمريكية، حيث ولدت أعقاب الحرب العالمية الثانية كمصنع أفكار ولتقديم المشورة للقوات الجوية وكيفية الفوز بها [1].حيث كشفت الحرب العالمية الثانية عن أهمية البحث والتطوير التكنولوجي للنجاح في ساحة المعركة، حيث ومع اقتراب الحرب من نهايتها أصبح من الواضح أن السلام الكامل والدائم هو أمر غير مضمون ما أدى بالضرورة إلى التفكير في تكوين منظمات خاصة لربط التخطيط العسكري بقرارات البحث والتطوير. وبالرجوع إلى بعض الدراسات المهتمة بتاريخ مؤسسة راند للبحث والتطوير، نجد أن هاته الأخيرة تأسست نتيجة حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب العالمية الثانية لعلماء خاصة في علم الرياضيات للعمل في مشاريع تطوير القنبلة الذرية في صحراء لوس آلاموس ونيو مكيسكو ، وقد ضمت المؤسسة أطيافا عديدة من علماء الرياضيات الذين اهتموا بتوجيه تخصصهم نحو تصميم الأجهزة العسكرية والعلوم الفيزيائية كما ضمت علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والنفس، حيث توحدت جهودهم

[1] Alex Abella**, Soldiers of reason, the rand corporation and the rise of the American_empire.**(USA: Edition ACEGIKJHFDB,2008),p06.

من أجل دراسة مشكلة الحرب وكيفية كسبها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية [1].ومع اقتراب نهاية الحرب شعر جنرالات القوات الجوية بالقلق من الخسارة المتوقعة لكبار العلماء بعد احتمالية عودتهم إلى الأوساط الأكاديمية بدلا من البقاء في القوات المسلحة. ومن هنا أدرك القادة العسكريون الأمريكيون أنهم بحاجة إلى أفضل العقول العلمية من أجل تطوير أسلحة واستراتيجيات جديدة. حيث كان الأمل معلقا حول استمرارية راند في العمل وأن تكون بمثابة مؤسسة فكرية تابعة للقوات العسكرية. وفي أكتوبر عام 1945 اجتمع الفريق المؤسس لمشروع مؤسسة راند وهم كل من **Duglas , Arnuled, Rymond, Polez, Colomboom.** حيث تم إمضاء عقد عمل خاص مع شركة دوغلاس للطيران لينطلق المشروع في شهر ديسمبر من نفس السنة وتم إنفاق ما قيمته 640 دولار أمريكي في أول شهر من تشغيله. وبمرور الوقت سرعان ما تحولت مؤسسة راند إلى وكالة مستقلة غير هادفة للربح جندت علماء رياضيات، بالإضافة إلى مهندسي الاعلام الآلي وعلماء السياسة والاقتصاد من أجل العمل على معالجة بعض المشاكل الجيوسياسية الملحة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي سنة 1950 واجهت مؤسسة راند المزيد من الإلحاح والضغط في عملها خاصة بعد أن طورت روسيا القنبلة الذرية قبل سنوات عديدة من توقع أمريكا لذلك، حيث أصبحت مؤسسة راند الأساسية ليس فقط من حيث معرفة كيفية منع نشوب حرب أخرى مع روسيا و لكن أيضا كيفية كسبها في حالة فشل الردع. وبناءا عليه تم جلب أفضل العقول للتفكير في ما لا يمكن تصوره نظرا لخطورة وسرية الأمر آنذاك. وفي ذلك الوقت كان مبنى راند أحد أصعب المباني في أمريكا للدخول إليها حيث كان الأمر يتطلب تصريحا سريا للغاية. [2]كما وجدت وجهات نظر نقدية اعتبرت أن مؤسسة راند قد لعبت دورا غامضا إلى حد ما فيصنع السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي كتاب جنود العقل لمؤلفه أليكس آبيلا استعرض تاريخ المنظمة وتأثيرها الواسع النطاق وبشكل غير عادي على المسرح العالمي. فقد اتهم خبراء مؤسسة راند على أنهم كانوا المدافعين والمخططين والحاشيين لأمريكا التي كانت تتوسع باستمرار. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية أدركت القوات الجوية

[1] Collins Martin, **Rand history project interviews**.(USA: National air and space museum archives, 1990), p02.

[2] Joseph Tatarewicz, **The research and development(Rand)corporation video history collection**. (Washington: smith simian institution archives,1987-1990),pp 7-8.

الأمريكية أنها بحاجة إلى نفس النوع من الخبرة العلمية والاقتصادية التي دعت إليها أثناء الصراع لتصور أسلحة جديدة وتحليل التكاليف وتقييم اجراءات التدريب والقتال واختيار الأهداف ولهذه الغاية طورت مؤسسة راند كهيئة استشارية مدنية غير هادفة للربح لتلائم عمليات البحث والتطوير وإجراء دراسات طويلة المدى. وقد أشرف الجنرال كورتيس ليماي آنذاك على رعايتها وحمايتها من تدخل البيروقراطيين وكبار الضباط وأصر على أن تكون حرة في تحديد أجنداتها البحثية الخاصة. وفي سنة 1948 وبمساعدة منحة من مؤسسة **Frod Foundation** أصبحت مؤسسة راند مستقلة وقادرة على إجراء أي بحث غير مملوك تختاره. حيث ركزت في بداياتها على السياسة العسكرية والميزانية الدفاعية على القوات النووية. كما عملت راند كمحلل للأمن القومي في منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعنيات كما أنها كانت تجري أبحاثا في غاية السرية وكانت حذرة جدا في تعاملها خاصة مع وسائل الاعلام. وقد اصطلح على مؤسسة راند اسم مركز أبحاث لأول مرة في الستنيات وكانت آنذاك عبارة عن معهد أبحاث جاء بأفكار جديدة يمكن أن تؤثر في السياسة العامة، وهي مؤسسة غير حزبية تهتم بإيجاد الحقائق والأدلة . وأصبحت جزءا لا يتجزأ من المشهد السياسي الأمريكي حيث يعمل خبرائها كمستشارين للحكومة، أو خبراء أمام البرلمان وفي اللجان، أو كخبراء يجيبون عن أسئلة وسائل الاعلام حول القضايا السياسية [1]. ثم توسعت للعمل مع الحكومات والمؤسسات الخاصة والمنظمات الدولية والشركات التجارية في مجموعة من القضايا غير الدفاعية حيث تهدف إلى حل المشكلات الكمية ومتعددة التخصصات من خلال ترجمة المفاهيم النظرية من الاقتصاد والعلوم الفيزيائية إلى تطبيقات جديدة في مجالات أخرى[2].

المطلب الثاني: الموقع والتمويل

يقع مقرها الرئيسي في سانتا مونيكا كاليفورنيا، وهي مؤسسة غير ربحية تعمل على تطوير السياسات العامة وتحسين عملية اتخاذ القرار من خلال أبحاثها ودراساتها ، من خلال تحليل السياسات العامة وتعزيز الأغراض العلمية من أجل تحقيق الرفاه والأمن العالميين. وهي مؤسسة

[1] **Rand corporation foundation**, on: /http://www.loc.gov/item/cwaN000372/ on 08/04/2023 at: 20:25.
[2] Christoph matthies, Think Tanks den USA and iheinfluss als instruments der politik berating.2005/http://www.grin/com/document/75365.

لها أبعاد عالمية تجمع فروعا متنوعة ومتميزة ومجموعة فريدة من الباحثين ذوي مهارات عالية ضمن فريق عمل جماعي. فبحلول الستنيات من القرن الماضي استطاعت راند وضع علامتها التجارية الخاصة والمتمثلة في التحليل التجريبي غير الحزبي والمستقل لدراسة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المحلية الملحة، كما وسعت من تركيزها إلى ما وراء الولايات المتحدة الأمريكية. تتنافس اليوم المؤسسة مع باقي المنظمات من أجل الحصول على التمويل الحكومي والخاص، كما تعتمد على الهبات والمشاريع من أجل تمويل أبحاثها. حيث يتم تمويل مؤسسة راند عن طريق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات المحلية والوكالات والوزارات غير الأمريكية، المنظمات الدولية، الكليات والجامعات، والمنظمات غير الربحية والجمعيات المهنية والشركات الصناعية بالإضافة إلى الدعم الخيري. حيث يمكننا عرض بعض النماذج عن نسب التبرعات لمؤسسة راند ومساهمة المتبرعين والمتعاقدين، والمتمثلة في ما يلي :

- **وزارة الصحة والخدمات البشرية الأمريكية والوكالات ذات الصلة (11.7 مليون دولار)**
- **الوكالات الفيدرالية الأخرى (6.6 مليون دولار)**
- **الوكالات الحكومية والمحلية (15.1 مليون دولار)**
- **المنظمات غير الربحية (20.8 مليون دولار)**
- **الجامعات (14.5 مليون دولار)**
- **المؤسسات (18.3 مليون دولار)**
- **المساهمات الخيرية (15.4 مليون دولار)**
- **القطاع الخاص (4.9 مليون دولار)**
- **أخرى (0.3 مليون دولار)**
- **وزارة الأمن الداخلي الأمريكية (36.3 مليون دولار)**
- **القوات الجوية الأمريكية (48.5 مليون دولار)**
- **الجيش الأمريكي (39.0 مليون دولار)**
- **مكتب وزير الدفاع الأمريكي ووكالات الأمن القومي الأخرى (67.0 مليون دولار)**[1]

[1]**Rand corporation**, On: http://www.rand.org/about /how-we-are-funded.html# US. government on 18/02/2023 at 17:23.

وتسعى الشركات الراعية والممولة لمؤسسة راند بلا شك إلى الحصول على الدعم السياسي والامتياز الضريبي ومن أهم عملائها شركة السيارات العملاقة Frod Motor، وشركة الأدوية Pfizer، ومنظمة الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي وكذلك مؤسسات Soros و Rockefeller وكل من جامعة Harvard و Stanford.[1] كما منحت مؤسسة راند مبلغ 6.860.000 دولار أمريكي بين عامي 1989 و2014 من أجل تمويل مشاريعها وأبحاثها في السياسة العامة لا سيما في مجال التنمية المجتمعية والاقتصادية والهجرة والإسكان ،أهمها:

- **مشروع تنمية المجتمع والاقتصاد :** حيث منحت مؤسسة راند ما يقارب 300000 دولار أمريكي، من أجل العمل على تطوير أدوات التحليل وأطر اتخاذ القرار لمساعدة المجتمعات على فهم مخاطر المناخ وتطوير اجراءات التكيف وترتيبها حسب الأولوية.و بناءا على على هذا العمل أجرت مؤسسة راند أبحاثا لتطوير مقاييس لقياس جودة استعداد الحكومة المحلية للتكيف مع المناخ ومدى دمج هذه القدرات في الاستخدام المستمر للأراضي والبنى التحتية وتخطيط الخدمات البشرية.
- **مشروع مخصص للهجرة:** منحت مؤسسة راند 300000 دولار أمريكي، ساهم هذا المشروع في فهم أعمق للآثار الاقتصادية والمالية لسياسات الهجرة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية.
- **مشروع الاسكان:** منحت مؤسسة راند 500000 دولار أمريكي، حيث يهتم هذا المشروع بوضع خط أساس للبحث المستقبلي الذي يمكن أن يدرس للمشروع حيث يمكنهم الوصول إلى نتائج أفضل كضمان التحصيل العلمي الجيد لدى الأطفال، النجاح الوظيفي، ضمان الرعاية الصحية...إلخ.[2]

كما تعتبر معظم معظم أبحاث مؤسسة راند بنسبة 95% غير مصنفة وغير سرية وهي متاحة مجانا على موقعها الرسمي، كما تبيع نسخا ورقية من كتبها. وفتحت على على مدار

[1] **Dennis Bogosh, The rand corporation is the world's first think tank,** on website**:** http//www.psyfactor.org/lib/rand.htm. on 18/02/2023 at: 19:15.
[2] **Rand funded projects**, on website: http://macfound.org/grantee/rand-corporation-6173/ on 18/02/2023at: 20:25.

العقود الثلاثة الماضية أرشيفا للأكاديميين الراغبين في دراسة تاريخ المؤسسة وهذا يشمل الوصول إلى الوثائق التي رفعت عنها السرية والمذكرات الداخلية.

تضم الآن مؤسسة راند باحثين وخبراء وموظفين من أكثر من 50 دولة حول العالم بالإضافة إلى طلاب أجانب في معهد **PARDEE RAND** لأبحاث السياسة العامة. كما تقوم بعقد منتديات سياسية عدة مرات سنويا وهي مفتوحة لجمهورها كافة من أجل تقديم عروض عن المشاريع التي تجريها بشكل دوري بالإضافة إلى جولات داخل مقرها الرئيسي الحاصل على شهادة القيادة الذهبية من طرف مجلس المباني الخضراء الأمريكي في الطاقة والتصميم البيئي سنة 2006 وجائزة معهد الأرض الحضرية للتميز سنة 2007 .وتصنف مؤسسة راند نفسها على أنها مستقلة غير حزبية لا تتبنى أو تمارس أي ضغط اتجاه نتائج تشريعية أو حزبية، وبالتالي هي لا تطلق اسمها على الاستفتاءات أو المبادرات التشريعية كما أنها تمتنع عن المشاركة أو التدخل بأي شكل من الأشكال في الحملات السياسية النيابية أو معارضة أي مرشح لمنصب عام وذلك تماشيا مع مهمتها للمساعدة على تحسين السياسة وصنع القرار. فهي فقط تعمل على تقديم نتائج الأبحاث والتوصيات للمرشحين وصناع القرار المنتخبين أو المعنيين. ومن بين أعضائها البارزين، نذكر:

- **بول باران (Paul Baran)** مخترع قواعد أنظمة شبكات الحاسبات **Packet Technilogies.**
- **هارولد برود (Harold L.Brode)** عالم فيزياء وأسلحة نووية.
- **زلماي خليل زاد (Zalmay Khalilzad)** شغل عدة مناصب حكومية خلال فترة حكم الرئيس جورج بوش الإبن.
- **هنري كيسنجر (Henry Kissinger)** السياسي المخضرم ووزير الخارجية ومستشار الأمن القومي سابقا.
- **إن ماكلوخين (Ann Mclaughlin)** شغلت منصب وزيرة العمل في فترة حكم جورج بوش الأب.

- **كوندليزا رايس (Condolezza Rice)** شغلت منصب وزيرة الخارجية ومستشارة الرئيس جورج بوش الإبن.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

في فترة التطوير المبكرة كان لمؤسسة راند هيكل مرن للغاية وتجنبت أشكال الادارة المفرطة، لكن مع نمو العدد الاجمالي للموظفين في الادارة كان لابد من تطوير مبادئ تنظيمية أكثر صرامة وهيكل دائم. وتضم مؤسسة راند 11 قسم يوافق التخصصات الأكاديمية وليست البحثية وهي قسم الدفاع، الادارة، تحليل الموارد، العلوم الهندسية، العلوم البيئية، العلوم الاجتماعية، الفيزياء، دراسة النظم، الرياضيات، الحوسبة الالكترونية، والاقتصاد. ويتميز الهيكل التنظيمي لمؤسسة راند بدرجة عالية من اللامركزية حيث يتمتع القسم بسلطة تقديرية كبيرة ليس فقط من حيث اختيار الموظفين ولكن من حيث تحديد برنامج البحث. كما يتمتع باستقلالية مالية فلكل قسم ميزانية منفردة يتم الموافقة عليها سنويا من قبل إدارة الشركة، يتم من خلالها دفع أجور الموظفين والمشاركين في مشاريع الأبحاث.

ويتم تنفيذ عمل مؤسسة راند في إطار قسم أو مجموعة متعددة من التخصصات يتم إنشائها خصيصا لتنفيذ مشروع معين، يشر عليه قائد الفريق الذي يعمل بصفة منفردة لوقت محدد حتى يتمكن من صياغة سياسة واضحة للمشكلة والغرض من الدراسة ووسائل تحقيقها. وبعد الانتهاء من العمل التحضيري ينتقل إلى اختيار المجموعة وهذا الاختيار يتم بشكل تطوعي ويمكن أن يختلف حجم المجموعة من شخص لآخر فقد يتألف من شخصين إلى عدة أشخاص في مجالات وتخصصات مختلفة. في الختام تكون نتيجة البحث في شكل تقرير، وتقوم المجموعة بتنقيح المسودة الداخلية ومن ثم الانتهاء منها وتقديمها للعميل في شكلها النهائي. ويعتبر الرأي الشخصي للمؤلف وجهة نظر شخصية معبرة عنه وليس عن كل المؤسسة.[2]

---

[1] بسمة خليل نامق، " **مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخاجية للدول الحديثة النموذج الأمريكي**"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية،العدد02،المجلد20، 2009، ص163.

[2] Dennis Bogosh, Op-cit,p3.

ومن الناحية العلمية، تنقسم مؤسسة راند إلى أربعة أقسام عامة، كالتالي[1]:

- **قسم العلوم السلوكية والسياسية:** ويضم القسم مجموعة من التخصصات مثل علم النفس والطب والصحة العامة والأنثربولوجيا وعلم الجريمة والسياسة التعليمية والقانون وعلم الاجتماع والسياسة الصحية. حيث يهتم الباحثون في هذا القسم بقضايا متنوعة تمس فئة القوى العاملة والتحديات التي تواجه الحكومة الأمريكية في مجال الصحة والتعليم والعدالة والبنى التحتية والبيئة.
- **قسم الدفاع والعلوم السياسية :** ويضم القسم مجموعة من التخصصات كالسياسة العامة والدراسات الأمنية والتاريخ والقانون، حيث يجلب هذا القسم اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية والعلوم السياسية حيث يسعون للبحث في السياسات المتعلقة بإستراتيجية الدفاع والتخطيط العسكري والاستخبارات بالإضافة إلى مجموعة من مجالات البحث الأخرى.
- **قسم العلوم الاقتصادية والإحصاء وعلم الاجتماع :** حيث يجري هذا القسم أبحاثا في مجال الصحة والتعليم والإسكان، بالإضافة إلى بحوث متنوعة ذات الصلة بمجال الاختصاص. كما يضم هذا القسم علماء وخبراء رياضيين واقتصاديين وعلماء الاجتماع.
- **قسم العلوم الهندسية والتطبيقية:** ويشمل القسم مجموعة من الاختصاصات كالرياضيات والعلوم التطبيقية والفيزيائية والأنظمة المعلوماتية وعلوم الادارة والهندسة. حيث يركز على معالجة المشكلات ذات الصلة بالأمن القومي والسياسة الاجتماعية.

ويترأس مؤسسة راند المدير التنفيذي جيسون ماثيني (Joson Matheny) الذي كان يشغل منصب قائد لسياسة البيت الأبيض في مجال التكنولوجيا والأمن القومي، كما شغل منصب مدير عام سابق لمركز الأمن والتكنولوجيا الناشئة في جامعة جورجتان، ومدير مشاريع البحث الاستخباراتي المتقدم **IARPA**، كما شغل منصب في جامعة اكسفورد والبنك الدولي ومختبر الفيزياء التطبيقية ومركز الأمن الحيوي وجامعة برنستون، واللجان غير الحزبية كلجنة الأمن القومي للذكاء الاصطناعي. كما حصل على عدة جوائز أهمها:

- جائزة مجتمع الذكاء للإنجاز الفردي في العلوم والتكنولوجيا.
- وسام الخدمة.

[1] **Research department**, on website: http://www.rand.org/jobs/research-department.html, on 21/05/2023 at: 11:03.

- الجائزة الوطنية الرئاسية للعلماء والمهندسين.

كما تم اختياره كواحد من أفضل 50 مفكرا حول العالم. كما أنه متحصل على شهادة دكتوراه الاقتصاد التطبيقي، وماجستير في الصحة العامة، وماجستير في إدارة الأعمال، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في تاريخ الفن .ومن خلال هذه النبذة عن المدير التنفيذي لمؤسسة راند نجد أن شاغلي المناصب العليا في مؤسسة راند لا بد أن تتوفر فيهم بعض الشروط كأن يكون مهنيين بالدرجة الأولى، حاملين لشهادات دراسات عليا في أكثر من مجال، أن يكونوا خريجي معاهد وجامعات عريقة، سبق وأن شغلوا مناصب سياسية عليا. كما توظف مؤسسة راند حوالي 2000 شخصا من 50 دولة حول العالم حسب احصائيات سنة 2019 مما يمثل التنوع في الخبرة العملية و التدريب الأكاديمي وكذا النظرة السياسية والإيديولوجية والعرقية والجنسية. حيث توفر المؤسسة بيئة فكرية مثيرة وفرصا للنمو الوظيفي، فهي توظف المتقدمين المؤهلين تأهيلا عاليا وتقدم مهام صعبة التنوع وهو أساس التوظيف. كما أن المبدأ في سياسة التوظيف في المؤسسة هو البحث عن خلفيات فريدة ووجهات نظر أصلية وتنوع في التدريب الأكاديمي وخبرة العمل والتوقعات الايديولوجية فهي ملتزمة بتكافئ الفرص والعمل الايجابي. [1] حيث تتوفر على حوالي 22% من الباحثين في العمليات وعلماء الرياضيات والفيزياء والمهندسين والإحصائيين. وتميل المهن في مؤسسة راند إلى جذب الباحثين ذوي التعليم العالي والخبراء المتخصصين الذين يقدرون بشدة تركيز راند على الموضوعية والتمييز على عكس عمليات الاستشارة التقليدية حيث تبنى سمعة المؤسسة على تقديم الدقة الأكاديمية والتحليلة والاستقلالية والحياد، بغض النظر عما يود العميل سماعه. فغالبا ما يكون العمل المنجز في مؤسسة راند أكاديميا بطبيعته. كما يتم العمل على تسريع مسار الحياة المهنية داخل مؤسسة راند من خلال نشر الأوراق البحثية وتطوير الأبحاث الأصلية. وتجذب مؤسسة راند بعضا من أكثر الباحثين والمهنيين السياسيين إنجازا أو شغفا في العالم، حيث تعمل على التأثير في مجال البحث الاجتماعي ومناقشات السياسة العامة العلمية. [2] إذ تعتبر ثقافة المؤسسة مميزة وذكية للغاية حيث تعمل بجد، كما أنها مفيدة وتعاونية وتستشهد بالعمل المؤثر والمحفز فكريا والتوازن الجيد

[1] **Rand corporation**, on website: http://www.rand.org>about /on 09/02/2023 at: 14:59.
[2] **Social justice requires public policy**, on website: /http://everytexan.org/on12/02/2022 at: 16:35.

بين العمل والحياة، وترتيبات العمل المرنة باعتبارها امتيازات مهمة. ومع ذلك ينتقد الموظفون أسواق العمل الداخلي للمؤسسة حيث يجب على الباحثين التنافس داخليا على مشروعات الموظفين، جنبا إلى جنب مع الأجور الأقل من السوق والسياسات التنظيمية إضافة إلى نقص الدعم الإداري، فضلا عن المخاوف المتعلقة بالعمليات التنظيمية غير الفعالة ومعايير الترقية الغامضة.

وتعمل مؤسسة راند ضمن فريق متنوع من الخبراء المتخصصين والمتميزين من جميع أنحاء العالم،و في مجالات عديدة حيث تضم الأفكار الحديثة للباحثين الشباب مع الآراء الحكيمة للكبار المحللين لدمج المعرفة، وبذلك تقدم مؤسسة راند مجموعة كبيرة الكتب والمنشورات حول مواضيع السياسة العامة والعدالة والشؤون الاجتماعية والدولية، كما تتسم بالمرونة والتكيف مع عملائها[1] ومن أهم مجالات أعمالها نذكر[2]:

- تحليل البدائل.
- تصميم العمليات وتحسين جودتها.
- التخطيط الاستراتيجي.
- التحسين التنظيمي.
- التحليل التنظيمي.
- تقييم السياسات والبدائل المطروحة.
- تقييم السياسات.

وعن علاقة مؤسسة راند بزبائنها فهي تركز على فهم كيفية تعامل الزبون مع المشكلات الجديدة وتوقع كيفية سير وتماشي المحاور من خلال المشاريع البحثية السابقة واهتمامات الزبون البحثية ومنهجية عمله.حيث تتضمن عملية مقابلة مؤسسة راند عادة من 02 إلى 03 جولات تغطي الأمثلة السلوكية ونظرة عامة عن التجربة. حيث تعمل على توقيع سيناريو يطلب تأطير

---

[1] Hermann Ploppa, **Rand Corporation. (**Germany: Bell centre ,2015), p01.

[2] Malcolm Williams**, The rand corporation is a nonprofit institution that helps improve policy and decision making through and analysis,** (California: Rand-center,2012),p 05**.**

البحث حول سؤال صعب أو غير مألوف للسياسة العامة. وتركز مؤسسة راند بشكل حصري تقريبا على **مجالات العمل التالية:**

- **الصناعات.**
- **الطفل والعائلة والمجتمع.**
- **علوم الآنترنيت والبيانات.**
- **التعليم و ومحو الأمية.**
- **الطاقة والبيئة.**
- **الصحة والرعاية الصحية والشيخوخة.**
- **الأمن الداخلي والسلامة العامة.**
- **البنى التحتية والنقل.**
- **الشؤون الدولية.**
- **القانون والأعمال.**
- **الأمن القومي والإرهاب.**
- **العلوم والتكنولوجيا.**
- **المساواة الاجتماعية.**
- **العمال وظروف العمل.**

المبحث الثاني: المراكز والفروع التابعة لمؤسسة راند

تهتم مؤسسة راند منذ نشأتها بمجال البحث والتطوير، حيث ساهمت بشكل كبير في تطوير السياسات داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. فطالما عملت المؤسسة تحت شعار جعل العالم أكثر أمنا وسلاما وازدهارا، لذلك أنشأت مراكز وفروع وهيئات استشارية تابعة لها من أجل زيادة فرصة وصولها إلى كافة أنحاء العالم، والمساهمة في تحسين عدة مجالات كالطاقة، الصحة، التعليم،..الخ. وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم مراكز وفروع مؤسسة راند للبحث والتطوير.

المطلب الأول : المراكز الممولة اتحاديا (RAND, FFRDCs): تعمل هذه المراكز الممولة من قبل وزارة الدفاع ووزارة الأمن الداخلي الأمريكي، ككيانات مستقلة تهدف إلى مساعدة الحكومة الأمريكية كشريك إستراتيجي، تعمل على تقديم العديد من الخدمات، منها:

- **معالجة المشاكل طويلة الأمد والمهمات المعقدة.**
- **تقديم المساعدة الفورية في القضايا العاجلة.**
- **إجراء تحليل فني موضوعي.**
- **تطوير حلول مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة.**

ومن بين هذه المراكز نذكر:

- **مركزا التحليل التشغيلي للأمن الداخلي (HSOAC)** الذي يعمل على المساعدة في تقديم[1]:
  - ✓ **دراسات البحث والتطوير.**
  - ✓ **الابتكار وتسريع التكنولوجيا.**
  - ✓ **الدراسات التنظيمية.**
  - ✓ **التحليل التشغيلي.**

[1] Jack Riely, **Homeland security operational analysis center.(**California: Rand electronic library, 2022), p01.

- ✓ **الدراسات التنظيمية والعقيدة والسياسات.**
- ✓ **تهديدات الأمن الداخلي ودراسات الفرص.**
- ✓ **تحليل القوى العاملة.**
- ✓ **التجنيد والاحتفاظ بالمجندين.**
- ✓ **التدريب والتعليم وتنمية المهارات القيادية.**
- ✓ **البرمجة وتحليل الميزانية.**
- ✓ **التنوع والتضمين.**
- ✓ **صحة القوى العاملة وسلامتها.**
- ✓ **تحليلات تكلفة الكوارث الاقتصادية.**
- ✓ **التنقيب عن البيانات والتعلم الآلي للكوارث.**
- ✓ **تحليلات السياسة والجدول الزمني.**

➢ **مركز RAND ARROYO:** تأسس هذا المركز عام 1982 وهو مركز **FFRDC** الوحيد للجيش الأمريكي يختص في الدراسات والتحليل، يقع المركز داخل قسم أبحاث الجيش بمؤسسة راند ويهتم بالبحث في[1]:

- ✓ **دراسة وتقييم التهديدات الاستراتجية.**
- ✓ **تصميم القوة والعمليات.**
- ✓ **التدريب والاستعداد.**
- ✓ **دعم البنية التحتية على المستويين الوطني والتشغيلي.**
- ✓ **التوظيف والاحتفاظ وإدارة شؤون الموظفين.**
- ✓ **إدارة التكنولوجيا وتطوير الأسلحة.**

➢ **معهد أبحاث الدفاع الوطني (NDRI):** يجري المعهد أبحاثا وتحليلات لمكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة وقيادة المقاتلين الموحدة، ووكالات الدفاع وقوات مشات البحرية الأمريكية، وتشمل مجالات البحث ما يلي[2]:

---

[1] Army Staff, **Rand Arroyo .(**California: Rand electronic library,2022),p01.

[2] **National security research division**. On website: http://www.rand.org/NSRD/ on 15/04/2023 at: 23:27.

- ✓ **الأمن الدولي والسياسة الاقتصادية.**
- ✓ **تقييم التهديدات والمخاطر.**
- ✓ **استراتيجية الدفاع وخيارات توظيف القوة.**
- ✓ **العلوم التطبيقية والتكنولوجيا ومصادر الاستخبارات وطرقها.**
- ✓ **عمليات اتخاذ القرار الاستراتيجي.**
- ✓ **نظم معالجة المعلومات.**
- ✓ **اقتناء الأنظمة.**
- ✓ **أنظمة الجاهزية والدفاع.**
- ✓ **القوى العاملة الفعلية والاحتياطية والأفراد والتدريب.**

➢ **مشروع RAND AIR** : تأسست في عام 1946 حيث ظلت القوات الجوية الباكستنية هي **FFRDC** الوحيدة للقوات الجوية التي تركز على الدراسات والتحليلات بدلا من هندسة النظم أو المختبرات العلمية. تحلل **PAF** قضايا السياسات والإدارة الشاملة بما في ذلك:

- ✓ **الوسائل المفضلة لتطوير واستخدام الطاقة الفضائية.**
- ✓ **تهديدات واستراتيجيات الأمن القومي.**
- ✓ **مهام القوة الجوية وقدرتها ومنظماتها.**
- ✓ **عمليات القوة الاستراتيجية والتكتيكية.**
- ✓ **التكنولوجيا والدعم وإدارة الموارد.**

➢ **كلية RAND-PARDEE:** تدير راند برنامج **PRGS** وهي أكبر برنامج للدكتوراه في تحليل السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي كلية السياسات الوحيدة التي يقع مقرها في مؤسسة لأبحاث السياسة العامة. من خلال هذا البرنامج يكتسب الطلاب المهارات النظرية والتطبيقية التي تمكنهم من معالجة القضايا الصعبة كالفقر، الأمن القومي، العدالة، الصحة، التعليم ، البيئة والكثير من المواضيع الأخرى. حيث تعتبر جسرا لعبور حدود الأنظمة والقطاعات العامة والخاصة وغير الربحية، كما توفر للطلاب فرصة لإحداث علامة فارقة قد تحدث تغييرا في العالم. وقد تأسس هذا البرنامج في سنة 1970 ومقره سانتا مونيكا – كاليفورنيا

وهو البرنامج الوحيد القائم على مؤسسة أبحاث السياسة العامة المستقلة [1]. وقد أظهرت الدراسات أن الطلاب من خلال هذا البرنامج اكتسبوا مهارات واسعة في جمع البيانات والتحليل ومواجهة تحديات السياسات المعقدة وتسخير التكنولوجيا لتطوير حلول إبداعية. ويمكن أن يتخذ التدريب في مؤسسة راند عدة أشكال، حيث يسمح برنامجهم الصيفي لطلاب الدراسات العليا في السنة الثانية وما بعدها من برنامج الدكتوراه أو الدرجة المهنية من تجربة الحياة في مؤسسة راند لمدة 12 أسبوع أثناء العمل بدوام كامل في البحث في أحد مكاتب راند في كاليفورنيا، واشنطن، بيتسبرغ بنسلفانيا، بوسطن، ماساتشوستس، حيث يحصل الطلاب على راتب يقارب 14000 دولار للعمل في البحث الذي يمكن إكماله خلال الفصل الدراسي الذي يبلغ 12 أسبوعا. وبالنسبة للطلاب الذين لم يلتحقوا بعد ببرنامج الدراسات العليا، حيث تستضيف مؤسسة راند مدرسة **Pardee Rand** للدراسات العليا في سانتا مونيكا والتي تقدم درجة الماجستير أو الدكتوراه في تحليل السياسات. وفي كل عام تقريبا يقبل البرنامج 20–25 طالبا استثنائيا من مجموعة متنوعة من البلدان وتخصصات البكالوريوس الذين يتشاركون شغف السياسة العامة. كما يتم تمويل البرنامج بالكامل من خلال المنح الدراسية، حيث تتوفر منح دراسية كبيرة لبرنامج M.Phil أيضا. كما تقدم مؤسسة راند أيضا مجموعة متنوعة من الزمالات مثل: برنامج زملاء آسيا، برنامج ستانتون للأمن النووي، برنامج الزمالة العسكري.

المطلب الثاني: الفروع الدولية لمؤسسة راند

تعمل على تكريس جهودها لدعم رؤية مؤسسة راند لتكون مصدر ثقة في العالم لبحوث السياسات وتحليلها، حيث تمتلك مؤسسة راند عقودا من الخبرة في تقديم أساليب مستقلة تماما وصارمة ومتعددة التخصصات للتأثير على أكثر قضايا العالم إلحاحا بما في ذلك المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات.وتعمل راندمن خلال مراكزها وأبحاثها المركزة دوليا والتي تجريها أقسام البحث على ربط قدرة المؤسسة وخبراتها لتلبية احتياجات البحث والتحليل وتوفير حلول سياسات فعالة في جميع أنحاء العالم، حيث تعمل الشركات التابعة لها في أوروبا واستراليا مثلا على

[1] **About the pardee rand graduate school.** on website : http://www.campaign.org/about-pradee-rand on 15/04/2023 at: 12:25.

توسيع مدى وصول مؤسسة راند في تلبية مهمتها المتمثلة في تحسين السياسات واتخاذ القرارات من خلال البحث والتحليل الموضوعيين. ومن بين هذه الفروع نذكر:

- **مركز راند للسياسة العامة في الشرق الأوسط:** يجمع مركز راند للسياسات العامة في الشرق الأوسط (**CMEPP**) بين التميز التحليلي والخبرة الاقليمية من جميع أنحاء مؤسسة راند لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأكثر أهمية التي تواجه الشرق الأوسط اليوم. هدفه هو اعلام السياسية بطرق ساعد على تحسين أمن ورفاهية الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة.[1]

- **مركز روسيا وأوراسيا:** يجمع مركز راند لروسيا وأوراسيا (**CRE**) خبراء من مختلف أنحاء مؤسسة لإلقاء الضوء على السياسة الخارجية والتطورات المحلية والعلاقات الاقتصادية للدول. وإن كان ذلك التخطيط الدفاعي الروسي أو الاستثمار الأجنبي في أوكرانيا، أو برامج المساعدة في آسيا الوسطى والقوقاز. كما يستفيد باحثو مؤسسة راند من أدوات متعددة التخصصات ومعرفة إقليمية عميقة وثروة من الخبرة الموضوعية في الاقتصاد والأمن والصحة والتعليم ومجالات أخرى تحت الفهم والسياسة لكل من أولئك الموجودين في المنطقة والذين يشاركون فيها. وفي شهر مارس من سنة 2022 استضافت **CRE** منتدى راند لقادة الأعمال **RBLF** وهي منظمة عضوية قامت منذ 1997 بتشكيل مجموعة مختارة من المديرين التنفيذيين وصانعي السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأوروبا للحوار حول مجموعة واسعة من القضايا الاستراتيجية التي تواجه بلدانهم وشركاتهم. سعى قادة الأعمال إلى زيادة الوعي بالبيئة الاستراتيجية للأعمال في روسيا وتشجيع مساهمة الشركات الخاصة في المجتمع المدني المستقل. في ضوء الغزو الروسي الواسع النطاق لأوكرانيا خلصت مؤسسة راند إلى أنه في الوقت الحالي لا يمكن للمنتدى خدمة هذه الأغراض، ووفقا لهذا علقت مؤسسة راند أنشطة المنتدى إلى غاية تحسن الأحسن.[2]

- **مؤسسة RAND EUROPE:** مقرها في كامبريدج وأخرى ببروكسل يتألف طاقمها البحثي من 25 دولة .[3]

---

[1] ليندا روبنسون، "**مركز راند للسياسة العامة في الشرق الأوسط** "،الجريدة الالكترونية لمؤسسة راند، 2023، ص 01.

[2] Robin Meili, "**Center for Russia and Eurasia"**, California ,the Rand online journal,2023,p01.

[3] Hans ping ,**Rand Europe**.(Cambridge :rand electronic lkibrary,2023),p07.

- **مركز راند لسياسة آسيا والمحيط الهادئ:** يهتم المركز بتحليل السياسات الاقليمية لقضايا السياسة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث يسعى المركز إلى تزويد صانع القرار والجمهور بأبحاث حول تحديات السياسات الحاسمة التي تواجه العلاقات بين أسيا والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المطلب الثالث: المكاتب والهيئات الاستشارية لمؤسسة راند

تعمل المكاتب والهيئات الاستشارية التابعة لمؤسسة راند على تلبية احتياجات العملاء من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والادارية في شتى المجالات، ومن أهمها نذكر[2]:

- ✓ التدقيق المالي.
- ✓ التخطيط والبرمجة والتنفيذ.
- ✓ إدارة البرامج والمشاريع.
- ✓ تحسين جودة الخدمات والعمليات.

- **Rand Consulting LLC:** وهي مؤسسة استشارية تابعة لراند ويقع مقرها في تكساس وهي شركة رائدة في تقديم الاستشارات والتوظيف والاستعانة بمصادر خارجية للخبرة للشركات من جميع الأشكال والأحجام، حيث تعمل على إعادة تصميم العمليات وتنفيذها. ما يتيح لها تقديم حلول متخصصة لعملائها ووكلائها، مع تحديد كل المخاطر والتهديدات المحتملة.[3]
- **مركز UCLA-RAND للقانون والسياسة العامة :** حيث يعمل هذا المركز على تطوير البحوث الأكاديمية والقانونية والسياسية عالية الجودة من أجل تحسين النظام القانوني وإصلاح منظومة العدالة المدنية من حيث الأخطاء الطبية والإجراءات الجماعية والتمييز في التوظيف والإصلاح المؤسساتي. كما يهدف إلى تحسين معرفة ومهارات تحليل السياسات لطلاب وباحثي مؤسسة راند المهتمين بالتحليل القانوني.[4]

---

[1] Rafiq Dossani, "**The Rand center for Asia pacific policy(CAPP)",** California, the Rand online journal, 2022,p01.

[2]**مجموعة راند الاستشارية** . متاح على الرابط التالي : http://www.Randconsultinggroup.net شوهد في 22.05.2023 على الساعة 11:01.

[3] **Rand consulting,** on website:http://www.rand.org/rand-consuliing/on 15/04/2023 at: 19:03.

[4] James Anderson,"**Ucla-Rand center for law and public policy",** California ,the Rand online journal, N443, 2016,p02.

➢ **مكتب علاقات راند بالكونغرس:** تتمثل مهمة مؤسسة راند في المساعدة على تحسين السياسات واتخاذ القرارات من خلال البحث والتحليل، ويساعد مكتب علاقات راند بالكونغرس على تعزيز هذه المهمة من خلال ايصال عمل مؤسسة راند إلى صانعي السياسات في الكونغرس والوكالات الفيدرالية الأمريكية، وتوفير معلومات لوحدات البحث في مؤسسة راند حول أنشطة واهتمامات الكونغرس.كما يمكن لمكتب العلاقات مع الكونغرس أن يرتب لموظفي مؤسسة راند لتقديم ايجازات لأعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية الفيدرالية.ويمكن لموظفي مؤسسة راند تقديم ايجازات مخصصة في مجالات سياسات محددة أو مناقشة القضايا بشكل غير رسمي (عن طريق الهاتف أو شخصيا). داخل هذه المجالات يقدم موظفوا مؤسسة راند أيضا شهادات أمام الكونغرس خلال عدد من قضايا السياسة العامة.كما يوفر المكتب منشورات إلى مكاتب الكونغرس والوكالات الفيدرالية الأمريكية عند الطلب مجانا.بالاضافة إلى مجموعة متنوعة من الموارد الاضافية بما في ذلك تنبيهات البريد الالكتروني والنشرات الاخبارية التي تسلط الضوء على العمل الأخير في مجالات السياسة المختارة كما تتوفر أيضا على الانترنيت ملخصات حول المواضيع الرئيسية، بالاضافة إلى ذلك يمكن لموظفي مؤسسة راند تقديم المساعدات البحثية لمكاتب الكونغرس.ويلتزم مكتب العلاقات مع الكونغرس بأن يكون عمل مؤسسة راند سهلا ومتاحا للمساعدة في اعلام صانعي السياسات للحصول على معلومات اضافية حول أبحاث المؤسسة. [1]

حاليا لدى مؤسسة راند ما يقرب من 400 باحث متخصص متاحون للتعليق على صناع السياسات والصحفيين والمسؤولين والحكوميون، حيث تمتد خبرتهم إلى مجموعة واسعة من قضايا السياسة العامة والتي تضم (الأمن، الصحة التعليم، الاستدامة، النمو والتنمية).[2]

➢ **المجلس الاستشاري لسياسات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي:** يقدم المجلس الاستشاري للسياسات الاجتماعية والاقتصادية التوجيه الاستراتيجي الهام والدعم الخيري السخي لتحقيق أهداف أبحاث السياسة الاجتماعية والاقتصادية وتحليلها في مؤسسة راند. تعمل أبحاث المؤسسة في هذا المجال على تحسين السلامة والرفاه والاجتماعي والاقتصادي للسكان والمجتمعات في كل من الولايات المتحدة والعالم. الهدف من هذا هو إنتاج أبحاث وتحليلات عالية الجودة وقابلة

[1] **About the office of congressional relations**, on website : http://www.rand.org/congress/about.html/on in16/03/2023 at: 09:30.p01.
[2] Ibid, p02.

للاستهلاك وتتناول العوامل الحاسمة اللازمة لتعزيز السلامة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ودعم صانعي القرار والمؤثرين في السياسات مع استخدام أفضل الأساليب وأكثرها عملية لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. ويتألف مجلس الادارة من أفراد وسياسات عامة وقادة من القطاع الخاص يساعدون في توجيه ودعم أبحاث مؤسسة راند في مجال السياسة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المجالات التي كانت في السابق جزءا من المجلس الاستشاري للعدالة والبنية التحتية والبيئة والعلوم والتكنولوجيا..وغيرها، من المجالات التي ذات الصلة ببحوث السياسة الاجتماعية والاقتصادية مثل رفاه السكان والمجتمعات بما في ذلك رفاهية الأطفال والمسنين. وكذا التنمية الاقتصادية والشركات بين القطاعية العام والخاص والديموغرافيا والهجرة، وتنمية القوى العاملة. يثري أعضاء المجالس الاستشارية لمؤسسة راند من خلال إضافة وجهات نظرهم وخبراتهم المتنوعة إلى جهود المؤسسة لتحسين السياسة العامة. حيث تضم المجالس الاستشارية قادة في القطاعين العام والخاص أظهروا تميزا شخصيا وخبرة عملية وقيادية والتزاما بتجاوز الصراعات الحزبية والإيديولوجية السياسية. تساعد مساهماتهم المتوازنة مؤسسة راند في تحقيق مهمتها للمساعدة في تحسين السياسات واتخاذ القرارات من خلال البحث والتحليل. يعتبر الترشح لعضوية المجلس الاستشاري للسياسات الاجتماعية والاقتصادية انتقائيا. ويقدم الأعضاء مساهمات فكرية يشاركون في جهود التوعية ويقدمون مساهمات مالية.[1]

[1] Julia Rollison **,Social and economic rand**.(Santa Monica: Office of media relations,2023),p03.

المبحث الثالث : الاسهامات الفكرية لمؤسسة راند ومعايير الجودة العلمية

لعبت مؤسسة دورا أساسيا في إنتاج المعرفة وتطوير السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان لإسهاماتها الفكرية دور كبير في عملية صنع القرار ورسم السياسة العامة عبر مراحل وفترات زمنية متباينة. وهو ما سنحاول التطرق إليه بالتفصيل خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : الاسهامات الفكرية لمؤسسة راند

تعمل مؤسسة راند على تعزيز الأغراض العلمية والتعليمية والخيرية من أجل تحقيق الرفاهية العامة والأمن داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال إجراء البحوث المصنفة وغير المصنفة في البرامج التي تعالج قضايا الدفاع والقضايا الدولية والمحلية. فعند عودتنا إلى تاريخ مؤسسة راند نجد أن أقسام البحث لديها كانت قائمة على الانضباط وكانت تركز بشكل كبير على البحوث العلمية كالرياضيات والفيزياء، لتتطور بمرور الوقت وتعالج قضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. ومن خلال هذا سنحاول التطرق إلى مساهمات راند الفكرية عبر مراحل وفترات زمنية معينة:

➢ **المرحلة الأولى (1948–1957):** شهد العقد الأول في تاريخ مؤسسة راند نقلة نوعية في انجازات المؤسسة بدءا من تطور منظور تحليل الأنظمة وتحليل العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء مفاهيم وأساليب منهجية جديدة للتعامل مع المشكلات التي تنطوي على متغيرات عديدة وأهداف متنوعة. ونقصد بتحليل الأنظمة على أنه الفحص والمقارنة المنهجيين لمسارات العمل المستقبلية البديلة من حيث التكاليف المتوقعة والفوائد والمخاطر، والغرض منها هو توفير المعلومات لصانعي القرار التي من شأنها أن تزيد حدسهم وحكمتهم وتوفر الأساس لخيارات أكثر استنارة غير أن الوصول إلى عملية تحليل أنظمة ناجح يتطلب تصورا وتطويرا لمجموعة واسعة من الأدوات والتقنيات المنهجية. ومن أبرز انتاجاتها في هاته الفترة، نذكر منها:

✓ **نظرية الألعاب:** حيث كانت الرياضيات ونظرية الألعاب من الموضوعات البارزة في أجندات البحث المبكرة لمشروع مؤسسة راند، وذلك بمشاركة نخبة من أهم الباحثين أمثال: لويد

شابلي وجون فومان نيومان الذي كان يعرف باسم والد النظرية. ركزت هذه النظرية في بداية الأمر على تخصص علم الرياضيات لتتطور بعدها إلى دراسة علم الاقتصاد والسلوك الاقتصادي [1].

✓ **مشروع POXON:** وهو مشروع صمم لتطوير قدرات جهاز الحاسوب آنذاك، حيث تم اختراع الحاسوب الرقمي **JOHNNIAC** الذي أصبح يعمل بكامل طاقته في النصف الأول من عام 1953، وتم تطوير برامجه وتقنياته حيث أصبح سنة 1960 أول نظام تفاعلي عبر الآنترنيت للمستخدمين الفرديين.

✓ **البرمجة الديناميكية:** وتدخل ضمن برامج تطوير وتحسين القدرات الاستراتيجية الشاملة ودمجها بالنظرية الرياضية للبرمجة الديناميكية. كما قامت بنشر مجموعة واسعة من الكتب في هذا المجال أهمها، كتاب بيلمان البرمجة الديناميكية لسنة 1950، وكتاب ستيوارت دريفوس البرمجة الديناميكية التطبيقية سنة 1962.

كما انصب التركيز في هذه المرحلة على تحليل الأنظمة وتطوير خيارات أساسية وتشغيلية شجعت على تطوير أدوات بحث العمليات والبحث في قضايا السياسية اللوجستية، حيث كانت القضايا التحليلية الرئيسية آنذاك بمثابة فحص السياسات البديلة في ظل ظروف عدم اليقين الاستراتيجي. حيث استخدمت الأبحاث المبكرة تحليل القيمة المتوقعة، وتم لاحقا تطوير طرق أكثر تعقيدا استخدمت في أبحاث مؤسسة راند أهمها:

- استخدام تحليل السيناريوهات المستقبلية المحتملة وغير المؤكدة.
- تصميم أنشطة البحث والتطوير التي من شأنها تقليل المجالات الرئيسية لعدم اليقين.
- توفير سياسة الاحتياط ضد أوجه عدم اليقين.

كما شهد العقد الأول لمؤسسة راند تطوير عدد من الأساليب والتقنيات التي كانت مقيدة عبر مجموعة من المشاريع، أهمها:

[1] Augenstein B, **Abrief history of rand's mathematics department and some of its accomplishments.** (Santa Monica CA: Rand center,1993),p02.

✓ **تقنية مونت كارلو:** وهي تقنية رياضية طورت في سياق البحث عن مجموعة متنوعة من الحلول لمشاكل القوى الجوية والأسلحة الذرية، حيث استخدمت التقنية كعنصر من مكونات محاكاة النظام الرقمي وساعدت في إنشاء أرقام عشوائية ساهمت في التطوير المنهجي لتقنيات تقليل التباين.

✓ **المليون رقم عشوائي:** حيث أصبحت جداول الأرقام العشوائية بحسب تقرير مؤسسة راند سنة 1955 مرجعا قياسيا في الكتب المدرسية للهندسة والاقتصاد. كما استخدمت على نطاق واسع في الألعاب والمحاكاة التي تستخدم تجارب مونت كارلو.

✓ **الحواسيب الرقمية:** حيث استحدثت تقديرات وظيفية للمحللين العدديين لاستخدامها في الحسابات الرقمية من جميع الأنواع، كما تساعد في فحص كيفية عمل مجموعات من البشر والآلات تحت الضغط. حيث أدى العمل في النهاية إلى تشكيل شركة **Système development corporation SDC** التي انبثقت عن مؤسسة راند وأصبحت شركة هادفة للربح سنة 1965[1].

➢ **المرحلة الثانية (1958– 1967):** كما انطلقت أبحاث راند في السياسة العامة المحلية والأمن القومي الأمريكي في الفترة الممتدة من 1958–1967 حيث ركزت على التأثيرات السياسية والاجتماعية والنفسية والتنظيمية والتوزيعية، شهدت من خلالها نقلة نوعية في استخدام الأدوات المنهجية للتحليل. [2]كما عرفت هذه الفترة بداية تطور تحليل الأنظمة إلى تحليل السياسات، حيث شهدت تفرعا من أبحاث الأمن القومي إلى البحث في قضايا السياسة العامة المحلية. وكان أحد أهم أبعاد التغيير مع تطور تحليل الأنظمة هو سياق المشكلة التي يجري تحليلها، وأصبحت السياقات أوسع وأكثر ثراءا بمرور الوقت. كما اتسعت حدود المشكلة بإدخال متغيرات جديدة لدراسة تحليل الأنظمة كتأثيرات السياسة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والتنظيمية والتوزيعية، حيث أصبح لهذا أثر مهم في صياغة المفاهيم وطرق التحليل. وخلال هذه المرحلة أيضا صممت مؤسسة راند نظام **PPBS** لمساعدة القوات الجوية على إدارة التكاليف الهائلة للتقنيات العسكرية وأنظمة الأسلحة الحديثة. كما شهدت السنوات العشر الثانية

[1] Hastings C, **Approscemations for digital computers Princeton**.(NJ : Princeton university press,1955),p33.
[2]Hastings, Ibid,p40.

مزيدا من التطوير للأدوات المنهجية للتحليل الكمي، في المقام الأول أدوات بحث العمليات، حيث تم احراز تقدم كبير في مؤسسة راند في مجالات البرمجة الرياضية ونظرية قائمة الانتظار والمحاكاة والعمليات العشوائية والألعاب التشغيلية. وفي هذه المرحلة شبهت مؤسسة راند بالجامعة وهي مجتمع من المفكرين ذوي خبرات متباينة من مؤيديين إلى ناقدين لسياسات الحكومة الأمريكية الداخلية والخارجية.[1]

➢ **المرحلة الثالثة (1968–1977):** شهدت هذه المرحلة من تاريخ مؤسسة راند تسارعا في العديد من الاتجاهات تضمنت احداها تطوير اجراءات محسنة لاستخدام أحكام الخبراء كعامل مساعد في صنع القرار العسكري، وأخرى تضمنت التطوير المستمر لتحليل النظم في تحليل السياسات وزيادة التركيز على تحليل قضايا البحث المحلية الرئيسية. وفي سنة 1966 قرر مجلس أمناء مؤسسة راند إنهاء التركيز على الأبحاث العسكرية فقط والانتقال إلى التنويع في أبحاث الرعاية الاجتماعية. حيث أصبح

تحليل الأنظمة أساسا لتحليل السياسات عبر مجالات متباينة مثل الاسكان والفقر والرعاية الصحية والتعليم والتشغيل الفعال لخدمات البلدية كحماية الشرطة ومكافحة الحرائق. في هذه المرحلة ظهرت منشورات وكتب عديدة في هذا المجال أهمها، كتاب إدكواد لتحليل القرارات العامة سنة 1975، وكان من بين أهم التطورات داخل مؤسسة راند إضافة إلى إنشاء معهد مدينة نيويورك ، **Rand Nycri** الذي اهتم بمعالجة المشاكل المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية، والإسكان وحماية الموارد المائية وإنفاذ القانون. وقد تم إنشاؤه رسميا سنة 1969، حيث قام فريق البحث بتقييم برامج التدريب الوظيفي واقتراح حلول لنقص الممرضات في المستشفيات البلدية، كما ساعد في تغيير التحكم في الايجار وتغيير سياسات نشر الادارات وإعادة تخصيص القوى العاملة للشرطة، كما ساعد في تحسين جودة المياه في خليج جامايكا. [2]

آنذاك كان أنجح مشاريع معهد مدينة نيويورك هو المشروع المكرس لتحسين عمليات نشر وإدارة الاطفاء في نيويورك سنة 1968 حيث كانت المشكلة الرئيسية التي تواجه القسم هي ارتفاع

[1] Digby.L, **Operations research and systems analysis at rand 1948-1967.** (.Santa Monica CA-Rand center,1989),p14.

[2] Jardini D-R , "**Out of the blue yonder: The rand corporation's diversification into social welfare"** research doctoral dissertation.(collage of communities and social-Carnegie melloncem- pittsburgh,PA, 1996),p45.

معدل الانذار. ولم يتم تخفيف عبء العمل المتزايد بشكل كبير عن طريق إضافة المزيد من الرجال والمعدات كما لم تكن الأساليب التقليدية لتخصيص الشركة وإرسالها ونقلها تعمل. حيث غيرت دراسات المعهد الطريقة التي تديريها الادارة وتنشر رجالها ومعداتها وتشغل نظام الارسال الخاص بها. تضمنت العملية جزءا لا يتجزأ من البحث وإنشاء مجموعة متنوعة من نماذج الكومبيوتر لتحليل وتقييم النشر، مما أدى إلى صياغة سياسات جديدة.

كما أنشأت مؤسسة راند سنة 1970 إحدى مدارس الدراسات العليا الأصلية الثمانية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي مدرسة **Pardee Rand** للدراسات العليا.[1]

➢ **المرحلة الرابعة (1978 – 1988):** خلال هذه الفترة ازداد حجم برنامج مؤسسة راند البحثي وتنوعه بشكل كبير، حيث استمرت العديد من اتجاهات الماضي، على سبيل المثال زيادة الجهود المكرسة لبحوث السياسة المحلية والميل إلى إجراء البحوث في سياقات أوسع. بدأت عدة اتجاهات جديدة في الظهور على سبيل المثال زيادة التركيز على الأبحاث التي أجريت في سياقات دولية أخرى (غير الاتحاد السوفياتي) آنذاك، كما استمر تطوير المفاهيم والأساليب والتقنيات التحليلية.[2]

➢ **المرحلة الخامسة (1989 إلى غاية اليوم):** بعد مرور الأربعين عاما الأولى استمرت معظم الاتجاهات الرئيسية تمثل الأبحاث المحلية حوالي نصف ميزانية البحث السنوية لمؤسسة راند البالغة 350 مليون دولار، وتستمر التحسينات المنهجية المدفوعة بالاحتياجات العملية للبحث الموجه نحو حل المشكلات ، كما تضمنت بعض أهم التطورات أساليب حيوية للتعامل مع عدم اليقين في اتخاذ القرارات. [3] فعلى مدار العقدين الماضيين أصبحت راند مؤسسة عالمية وتضم موظفين من أكثر من 50 دولة حول العالم و تسعة فروع، وتجري الآن أبحاثا في العديد من الدول إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] Martin Collins, **Rand history project interviews,1985-1990.** (Washington : **National air and space museum** archives,1985-1999),p10.
[2] Martin,Ibid,p11.
[3] Ibid,p11.

المطلب الثاني : مناقشة وتحليل السياسات في مؤسسة راند

خلال العقدين الماضيين كان هناك تغييران قيد التنفيذ يؤثرا على ممارسة أبحاث العمليات وعلوم الادارة وتحليل السياسات. حيث وسعت قاعدة عملاء راند التي كانت في البداية مكرسة فقط للقوات الجوية الدفاعية، لتقرر تكريس جزء من جهودها وأبحاثها لغيرها من السياسات غير الدفاعية. حيث قامت مؤسسة راند بالعديد من المشاريع السياسية الطموحة والمعقدة والفوضوية التي تعالج القضايا غير العسكرية وكان التطور الثاني هو تقليل التركيز على التكنولوجيا (الصعبة) وزيادة الاهتمام بالاعتبارات السلوكية في تحليل السياسات على مستوى أعلى فكان لهذا تأثير ملحوظ على ممارسة أبحاثها . وقد لعبت مؤسسة راند في سنواتها الأولى دورا بارزا في تطوير العمليات الحساسة، فطورت بشكل ملحوظ في عدد كبير من المجالات كالتعليم مثلا، وإلى جانب ذلك أسست لبرنامج دكتوراه تحليل السياسات، التي تعمل على توفير المعلومات من أجل تحسين جودة القرارات وخيارات السياسة. و معالجة المشكلات ذات الأهمية الوطنية والوصول إلى الأفراد الذين يتمتعون بمستويات عالية من المسؤولية. غير أن المؤسسة لم تعتبر نفسها ذات طابع استشاري ولا تقوم بأي عمل تابع للقطاع الخاص ويتم تنفيذ مشاريع الأمن القومي التابعة لها في إطار مركز الأبحاث والتطوير الممول اتحاديا. كما أخذت مؤسسة راند بالاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتنظيمية والوطنية في تصميم البحث كمتغيرات يمكن التلاعب بها.

ويعد أحد أكثر جهود مؤسسة راند لتوسيع سياق تحليل السياسات هو إنشاء تشغيل معهد مدينة نيويورك (WYCRI) وهو مشروع مشترك بين راند وحكومة مدينة نيويورك من 1968 إلى 1975، الذي ركز على مشاكل وكالات مدينة معينة، على سبيل المثال: إدارة الاطفاء وإدارة الخدمات الصحية، مع مراعاة مجموعات المصالح العديدة في المدينة بما في ذلك النقابات العمالية، ومعالجة مسائل الجدوى السياسية والتنفيذ في تحليلاتها، بالإضافة إلى الباحثين العاملين في المعهد. وقد كان طاقم المعهد يضم مخططي المدن وعلماء الاجتماع والمهندسين والمحامين وصيانتها، وصيانة تطبيقاتها. إن إحدى نتائج السياقات الموسعة هي مجموعة من المعايير لتعكس أهداف متعددة. فعلى سبيل المثال: درست دراسة البحث والتطوير في النقل قصير المدى

(مشروع STAR) في أوائل السبعنيات تكاليف وفوائد أنظمة النقل المتقدمة. بما في ذلك المركبات الأرضية ذات الوسائد الهوائية والقطارات الآلية و تقييم الأنماط ليس فقط من حيث السعر وتكاليف الدولار ولكن أيضا التأثيرات على تلوث الهواء والتأثيرات التوزيعية على الدخل والمجموعات العرقية المختلفة.[1]

مؤخرا أصبحت مؤسسة راند للبحث والتطوير تعمل على تطوير السياسات العامة وتحسين عملية اتخاذ القرار من خلال أبحاثها ودراساتها، كما تساهم في جعل المجتمعات في العالم أكثر أمنا وصحة وازدهارا. حيث تهتم بتحليل السياسات العامة وتعزيز الأغراض العلمية من أجل الرفاه والأمن العالمي، وهي مؤسسة لها أبعاد عالمية تجمع فروعا متنوعة ومتميزة ومجموعة فريدة من الباحثين ذوي مهارات عالية ضمن فريق عمل جماعي. وبحلول الستنيات من القرن الماضي استطاعت راند وضع علامتها التجارية الخاصة والمتمثلة في التحليل التجريبي غير الحزبي والمستقل لدراسة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المحلية الملحة. كما ووسعت حاليا من تركيزها إلى ما وراء الولايات المتحدة الأمريكية .كما شكلت الأبحاث المبكرة لمؤسسة راند أيضا جوهر التحليلات الاقتصادية الرائدة لقضايا السياسة الاجتماعية الرئيسية كتحسين الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوفير الاسكان الميسور لذوي الدخل المنخفض. كما طورت مؤسسة راند نظام التخطيط والبرمجة والميزانية التي برمج لها وزير الدفاع روبرت ماكنهارا في جميع أنحاء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الستنيات. وأصبح النظام هو المعيار الفيدرالي في عهد الرئيس جونسون عام 1965 في منافسة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي. مع الوقت تطورت أجندة مؤسسة راند المبكرة والمتعلقة بالدفاع في مجالات متنوعة مثل الفضاء الشؤون الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية في الخارج، ودور الحكومة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية عبر مجموعة واسعة من الموضوعات، ليتسم بحث مؤسسة راند بموضوعيته وعدم تحيزه، أساسها التجريب والجودة والدقة العلمية. ونهجها تعدد الاختصاصات وتحسين صنع السياسات . من خلال[2] :

[1] Louis miller, .**Operations research and policy analysis at RAND(1968-1988).** (Santa Monica California: Rand center,1989).pp 6-7.
[2] Miller,Ibid,p7.

- **إنجازات مهمة في أنظمة الفضاء.**
- **توفير الأساس لبرنامج الفضاء الأمريكي.**
- **الحوسبة الرقمية والذكاء الاصطناعي.**
- **تطوير تقنيات الانترنيت الحالية.**
- **البرمجة الخطية والديناميكية.**
- **النمذجة والمحاكاة الرياضية.**
- **نظرية الشبكة وتحليل التكلفة.**
- **تحليل النظم.**
- **التخطيط لسياسات الاجتماع وتحليلها.**
- **الاهتمام بمجال التدهور الحضري، الفقر، الرعاية الصحية، التعليم، التشغيل الفعال للخدمات كحماية الشرطة ومكافحة الحرائق.**

كما طورت مؤسسة راند مفهوم الاستجابة المرنة والقوة المضادة، كما تعمل على تطوير مناهج جديدة في علم المستقبل وطرق التنبؤ الفني، ومن أشهرها طريقة **دلفي.**

المطلب الثالث: معايير الجودة العلمية لأبحاث مؤسسة راند

تعتمد مؤسسة راند مجموعة من معايير البحث والتحليل عالي الجودة والموضوعي حيث تصف معايير قيمها الأساسية في أن تكون واضحة في إجراء البحث، وقد تم إطلاق المعايير لأول مرة عام 1997 وتم تحديثها على التوالي في 1999، 2003 2009. وهي:

- **البحث والتحليل:** يعالج البحث والتحليل في راند على الموضوعات التي تؤثر على البشر في جميع أنحاء العالم بما في ذلك، الأمن والصحة والتعليم والاستدامة والنمو والتطوير ويتم إجراء معظم الأبحاث بالنيابة عن المانحين والعملاء من القطاعين العام والخاص.
- **الجودة والموضوعية:** تمر جميع أعمال مؤسسة راند بعملية مراجعة دقيقة، بحيث أن التكريس للجودة يشكل الأساس لسمعة المؤسسة المثالية في جميع أنحاء العالم.

- **التحديات الخطيرة:** حيث تعتمد مؤسسة راند على الدعم الانساني لبلوغ ماوراء نطاق العمل الذي يرعاه العميل لبحث المعضلات التي قد تكون كبيرة أو معقدة للغاية أو حديثة تماما.
- **إمكانية الوصول:** أن مؤسسة راند هي مؤسسة غير ربحية وتلتزم بالحيادية وتحقيق الصالح العام، جعل هذا الأمر من عمل المؤسسة سهل المنال ومتاحا للأشخاص في جميع أنحاء العالم. وفي كل عام حسب تصريح المؤسسة يتم تحميل 05 ملايين منتج من المنتجات البحثية من قبل الجمهور المتضمن صناع السياسة، الأكاديميين والجمهور العام.[1]

ومؤخرا في سنة 2022 تمت صياغة معايير جديدة على أنها التزامات بالمبادئ والاجراءات التي تعزز الجودة حيث اقترنت المعايير بإرشادات حول كيفية تطبيقها في مراجعة منتجات البحث عند انطلاق المشروع وأثناء المراجعة قيد التنفيذ. ما يساعد في تنسيق ضمان الجودة وأنشطة دعم البحث في مختلف مراحل ودورات حياة المشروع. وتتمثل المعايير الحديثة في ما يلي[2]:

- **المشاركة:** تكون عن طريق التفاعل مع من لهم مصلحة في كيفية إجراء البحث والتفسير والتطبيق والارتباط ما يساهم في فهم أفضل للمشكلة وسياقها. بالإضافة إلى تصميم بحث قوي يوجه تقييم الحلول الممكنة ويضع الأساس للتنفيذ الناجح. وينطوي البحث على مجموعة متنوعة من وجهات النظر ذات الصلة، والمشاركة فيها لدعم الدقة وللحماية من التحيز غير المقصود أثناء تصميم الأبحاث وإجراءها ونشرها، ما يضمن وضوح النتائج المتوصل إليها من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين زالت تضم فئات متعددة فمنها طالبوا البحث، الراعون له، المتصرفون بناءا على توصياته أو المنفذون. وقد تشمل مراحل البحث أيضا الكثير من الأنشطة الرسمية وغير الرسمية كالمناقشات، المقابلات وكذا مجموعات التركيز والاستطلاعات واللجان الاستشارية والعروض التقديمية واجتماعات المجتمع.
- **الشمول:** تقوم المؤسسة من خلال أبحاثها بعملية تضمين جميع وجهات النظر المهمة والمتنوعة في جميع مراحل عملية البحث، من أجل تحقيق التوازن الموضوعي بينهم بطريقة عادلة. كما تنمي الوعي حول كامل وجهات النظر المتنوعة بشكل عادل في جميع مراحل

---

[1]. **معايير الجودة العلمية لمؤسسة راند**، متاح على الرابط التالي: http://rand.org/ar/about/quality.html شوهد في 2023/03/23 على الساعة 21:00، ص01.

[2] المرجع نفسه،ص02.

البحث، وتصويرها بدقة وفقا للأدلة المتاحة من خلال تنويع فريق البحث وإشراك أطراف أخرى كالمراجعين والشركاء وأصحاب المصلحة. وكذا تعزيز قدرة فرق البحث على فهم سياق السياسية وإمكانية تعميم النتائج والاستنتاجات.

- **الملائمة:** تسعى مؤسسة راند إلى توفير المعلومات والتأثير على الحلول الفعالة في الوقت المناسب لمشاكل السياسية الهامة. حيث تركز أبحاثها على فائدة وأهمية الدراسة والتحليل وإمكانية التأثير. لتنطوي على العديد من خصائص البحث بما في ذلك: (**الأهمية الوقت، الغاية، القابلية للتنفيذ والتطبيق، الابتكار، التكيف، التأثير**). ما يتطلب من فرق البحث ضمان العمل في الوقت المناسب والالتزام بالجدية والغاية من الدراسة. في بعض الأحيان قد تجبر فرق البحث على تكييف عناصر خططها البحثية مع المعلومات الجديدة والظروف المتغيرة والطارئة.

- **الصرامة:** تجرى تحليلات موضوعية تستند إلى هدف واضح باستخدام المنطق السليم والأنسب وعلى النظريات والأساليب ومصادر البيانات المتاحة بدقة. حيث يركز على القيام بالعلوم الجيدة والقابلة للتكرار للكشف عن الحقائق والرؤى التي تمكن من صنع القرار القائم على الأدلة وتساعد على توحيد أصحاب المصلحة وتحفيز جهود التنفيذ ليستشهد بهدف واضح وأسئلة مصاغة جيدا لضمان الحصول على نتائج دقيقة تستند إلى مناهج سليمة منطقية وفقا للغرض من الأسئلة. وقد تتضمن هذه الأساليب تطبيق أساليب مجربة وصحيحة أو أفكار جديدة.

- **الشفافية:** وتستند إلى شرح أبحاث مركز راند وتحليلاتها ونتائجها وتوصياتها بطرق مفهومة وقابلة للاستخدام. حيث تركز على التوثيق والتواصل الكافي والفعال والملائم لعملية البحث (التصميم والتطوير والتنفيذ والدعم). ونتائج البحث (النتائج والتوصيات) يشتمل على العديد من خصائص البحث، بما في ذلك المساءلة وإعداد التقارير وإمكانية التكرار ومشاركة البيانات. كما يتطلب أن تقوم فرق البحث بالتوثيق والابلاغ عن الفرص والنطاق ومصادر الدعم والافتراضات والأنشطة والبيانات والأساليب والنتائج والقيود وتوصيات السياسة بوضوح إلى أقصى حد ممكن لتلبية احتياجات أولئك الذين يريدون ويقيمون استخدامه وتكراره وقد يتأثر بالبحث بحيث يمكن أن يكون مدعوما بالمنتجات التكميلية مثل: خطط البحث والبروتكولات والأدوار والرموز ومجموعات البيانات والتقارير والعروض التقديمية والرسوم البيانية والترجمات ومقاطع الفيديو

حيث تدعو إلى أن تكون لوثائق راند وغيرها من المنتجات، ويمكن الوصول إليها وتحديد موقعها بسهولة وأن تكون مفيدة ومصممة خصيصا للجمهور المقصود.

إن إلتزام مؤسسة راند بجملة المعايير التي سبقت الاشارة إليها جعلها تحظى بسمعة جيدة، حيث تسهر دائما على تقديم[1]:

- معلومات موثوقة تستند إلى الحقائق.
- المنهجية السليمة.
- الموضوعية والاستقلالية.
- استخدام أدوات تواصل بسيطة وسهلة ومصممة خصيصا لما يوافق احتياجات العملاء.
- توصيات وخطط تنفيذية موضوعية من قبل خبراء يتمتعون بخبرة ميدانية.

[1] **The rand corporation is a nonprofit institution that helps improve policy and decision making through and analysis. On website:** /http://www.rand.org/Rand-CP48924-2012.pdf on 23/03/2023 at: 21:25,p 06.

المبحث الرابع : أثر مؤسسة راند على عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

إن طبيعة النظام السياسي الأمريكية فتحت المجال أمام كافة القوى والتيارات والفواعل من أجل التعبير والمشاركة في عملية صنع السياسة. ومن بينها مراكز الأبحاث والدراسات التي حظيت باهتمام خاص وواسع النظر للمجهودات التي تبذلها من أجل توجيه التوجهات العامة للحكومة الأمريكية. تولد هذا الاهتمام منذ الحرب العلمية الثانية واشتد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ تزايدت أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الأكاديمية حيث ظهرت هذه المؤسسات نتيجة لدعوات جعل الحكومة الأمريكية قائمة على مؤسسات توائم النظريات السياسية والاقتصادية لدى صانع القرار الأمريكي، ما يضفي تفكيرا جديدا لصانعي السياسة الأمريكية. وكذا توفير خبراء العمل في الحكومة والكونغرس ما يساعد صانع القرار لإيجاد تفاهم مشترك على الخيارات السياسية المختلفة وتثقيف المواطن الأمريكي وتوفير إمكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين كافة الأطراف. وقد لعبت مؤسسة راند على مدار سبعين عاما دورا مهما في تاريخ قيادة فكر السياسة العامة. حيث كانت نموذجا أوليا لمجموعة واسعة من مراكز أبحاث السياسة العامة والاستشارات التي نشأت إلى اليوم. وكان لها تأثير في مناقشات السياسة العامة الحاسمة المتعلقة بالسياسة الأمريكية. وسنحاول التطرق إلى دورها في صنع السياسة العامة من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : مؤسسة راند وعملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر مؤسسة راند واحدة من أهم مراكز الأبحاث ذات التأثير على عملية صياغة السياسة الأمريكية ففي بداية الأمر عملت مؤسسة راند على تقديم المساعدة لصالح صانع القرار الأمريكي وحكومتها، خاصة في مجال النظم والتفاوض الاستراتيجي، وكان ذلك منذ الحرب الباردة مع الإتحاد السوفياتي. وفي مجال السياسة العامة تعتبر راند ذات تأثير واسع حيث تعمل على إصدار الكتب ونشر الأبحاث والدراسات وإقامة الندوات والمحاضرات. كما تعمل على مساعدة المرشحين من الرؤساء في الانتخابات وإقامة المؤتمرات العلمية والدراسات التحليلية حول القضايا المطروحة على الساحة السياسية الأمريكية والرأي العام. كما تعمل على:

- **المساعدة على تحسين السياسات من خلال البحث والتخطيط والتنقيب والتحليل.**
- **الحفاظ على المصلحة العامة الأمريكية.**
- **تكريس المصلحة الوطنية.**
- **الاهتمام بالجودة والموضوعية في العمل.**
- **تحسين عملية اختيار وتنفيذ القرار.**
- **تعزيز الأداء المهني الحكومي.**
- **تفعيل دور المؤسسات الحكومية الأمريكية، من خلال التنسيق بين كافة السلطات (تشريعية، تنفيذية، قضائية).**

كما تسعى مؤسسة راند إلى تزويد صانع القرار الأمريكي بالآلية أو الحلقة المفقودة للاستدلال واتخاذ القرار بشكل منهجي وقابل للمشاركة في ظل ظروف عدم اليقين، ومن خلال استخدام آلية التحليل لنماذج سابقة وتقريبية، ما يعني زيادة القدرة التنبؤية التي توافق الأهداف طويلة الأجل لتحقيق نتائج مرضية لأزمنة قادمة. كما طورت مؤسسة راند عدة نماذج لصنع القرار السياسي أهمها نموذج **RDM** الذي يهتم بكيفيات اتخاذ القرار دون الحاجة إلى إجراء تنبؤات من خلال التركيز على الخيارات الخاصة المطروحة من قبل أصحاب المصلحة بناءا على عملية تكرارية. وكما أشرنا سابقا فإن مؤسسة راند تهدف إلى تعزيز الأغراض العلمية والتعليمية والخيرية من أجل تحقيق الرفاهية العامة وتحقيق الأمن في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تحفيز عملية إجراء البحوث المصنفة وغير المصنفة في برامج قضايا السياسة العامة. في الآونة الآخيرة ركزت مؤسسة راند على أثر الخطاب الديمقراطي السليم حول الاعتبارات التي من شأنها التأثير على السياسة العامة الأمريكية، حيث يكون هذا الخطاب مبنيا على الايديولوجية بدل التحليل المتجذر في البيانات والحقائق. واهتمت بدراسة كيفيات تعزيز الأمن الداخلي للولايات المتحدة وازدهارها من خلال التركيز على مرونة البنية التحتية وحركة الأشخاص والسلع والخدمات، من خلال تحليل وتحديد الأولويات لمعالجة المخاطر التي تشكلها التهديدات والمخاطر الناشئة بما في ذلك التهديدات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية. كما تساعد صناع القرار الأمريكيين من خلال تطوير الاستراتيجيات والسياسات والقدرات التشغيلية للحفاظ على الوعي بمجال تنفيذ السياسة العامة، و تركز على الفحص والتدقيق بشكل أكثر فعالية وكفاءة في البيئات

التشغيلية مثل: المطارات والموانئ البحرية والحدود، مع الحفاظ على الحريات المدنية للمواطنين والمقيمين داخل أمريكا. وكذلك العمل على تشكيل السياسات وتقييمها وتحسينها إلى غاية تنفيذها وكذا دراسة تأثير السياسات على الأفراد والمجتمع. ودراسة فعالية الأساليب المتبعة في إنفاذ القوانين. إلى جانب ذلك تساهم مؤسسة راند في تطوير الأطر التنظيمية والسياسية والبرامج التي تساهم في تعزيز الجهود لمواجهة التحديات التي تفرضها المنافسة المستمرة بين القوى العظمى. [1]

مؤخرا عمدت مؤسسة راند إلى دراسة السياسة الأمريكية اتجاه العولمة وأشكال مختلفة من المشاركات الدولية ومواجهة تغير المناخ والاستدامة البيئية والأمراض الوبائية والنمو الاقتصادي، كما تحرص على متابعة كل تطورات السياسة العامة من خلال التحليل وتقديم الاستشارات والتقارير الأسبوعية. وإرسال تنبيهات ورسائل اخبارية بشكل دوري لإطلاع الكونغرس على أحدث الأعمال البارزة في مجموعة من مجالات القضايا التشريعية. والتي تشتمل على المجالات التالية:

- ✓ **الخدمات المصرفية والمالية.**
- ✓ **التعليم.**
- ✓ **الطاقات والبيئة.**
- ✓ **الصحة.**
- ✓ **الأمن الداخلي والإرهاب.**
- ✓ **الشؤون الدولية.**
- ✓ **سياسات العدل.**
- ✓ **الأمن القومي.**
- ✓ **النقل والبنية التحتية.**
- ✓ **قدامى المحاربين.**[2]

---

[1] **دور مؤسسة راند في صنع القرار الأمريكي.** متاح على الرابط التالي:
http://hsrd/programs/immigration/security/operation/program شوهد في 2023/03/13 على الساعة 14:25.

[2] **Rand congressional alerts and new letter subscription,** The rand electronic journal,N588,2022,p04.

يحتاج صناع القرار والمنظمات وأصحاب المصالح إلى أدلة موثوقة حول سياسات الدولة الفعالة وعليه تعمل مؤسسة راند على مساعدة صانعي السياسات في عملية اتخاذ القرار فيمكن للدراسات العلمية أن تقيم أثر السياسات المنهجة وقياس مدى فاعليتها. فالتحديد الدقيق لمدى تغير نتائج معينة بسبب سياسة ما يمثل تحديا جوهريا لتوفير أساسا أكثر موثوقية لاتخاذ القرار. [1] وعليه فإن مؤسسة راند تعمل على تحليل مشكلات السياسة العامة المعقدة ومساعدة صانعي السياسات على وضع حلول مستدامة، من خلال ما يلي[2]:

- تقديم تحليل موضوعي شامل يوضح التحديات والخيارات.
- وضع خطة عمل سليمة من خلال تقديم التوصيات لتوفير حلول مستدامة.
- بناء القدرات من خلال التدريب وتطوير الإمكانات داخل المؤسسة لتحليل السياسات وتنفيذها.
- إجراء تغيير دائم من خلال العمل بشكل متعاون لتطبيق استراتيجيات تنفيذية في سبيل التنبؤ بنقاط التعثر الحتمية وتجاوزها.
- تكوين فرق من الخبراء المتخصصين والت توافق احتياجات العملاء.
- تكوين علاقات طويلة الأمد مع العملاء.
- الالتزام بتقديم المساعدة من أجل تحسين جودة الحياة.
- تقديم توصيات قابلة للتنفيذ.

تعد مؤسسة راند منذ نشأتها رائدة في مجال صنع وصياغة القرار الأمريكي، وبرزت كجزء من حركة التحديث الأمريكية التي تركزت نشاطاتها بالأساس على تقديم المشورة السياسية لحقب متعاقبة. غير أنها كانت ولا تزال تتطلع إلى التأثير في صياغة القرار والرأي العام الداخلي والخارجي اتجاه القضايا التي تقدمها كأولويات ما ينعكس على السياسة بالشكل الذي تتبناه. [3] وعلى مدار العقود الماضية لجأ صانعوا القرار في أمريكا إلى مؤسسة راند لحل أكثر تحديات

[1] **Relational assessment for policy makers,** The rand electronic journal,N575,2022,p08.

[2] **The rand corporation is a nonprofit institution that helps improve policy and decision making through and analysis**.(California: Rand center, 2012),p02.

[3] **دور المراكز البحثية الأمريكية في عملية صنع القرار السياسي دراسة حالة مؤسسة راند** . متاح على الرابط التالي:.http//www.ufee-site/post شوهد في 2023/04/18 على الساعة 16:30.

السياسة العامة تعقيدا وتداعيا، من خلال البحث التجريبي وغير الحزبي والموضوعي. ومن أهم المجالات التي كان فيها لراند دور وتأثير كبير حسب آخر تقرير لمؤسسة راند لسنة 2022 نذكر[1]:

- ✓ **إدارة تطور وباء كوفيد 19.**
- ✓ **تحسين إدارة الاطفاء في نيويورك.**
- ✓ **إنشاء برنامج فعال لمنع المراهقين من التدخين وتعاطي المخدرات.**
- ✓ **تطوير أداء الطائرات الجوية الأمريكية.**
- ✓ **إنشاء مؤسسة التكلفة والعائد لحماية الطفولة.**
- ✓ **اختراع قياس جودة الصحة.**
- ✓ **إنشاء أول قاعدة بيانات للحوادث الارهابية.**
- ✓ **بناء أول نظام لوجستي جوي في العالم.**
- ✓ **ابتكار نظام التخطيط والبرمجة والموازنة للحكومة الاتحادية.**
- ✓ **محاربة التطرف.**

كما قدمت مؤسسة راند خدمات عديدة لعملائها داخل الولايات المتحدة وخارجها لدعم برامج السياسية العامة، من خلال:

- ✓ **مساعدة الحكومة والمنظمات غير الحكومية على تحسين الصحة وتحقيق الأمن والازدهار داخل المجتمع.**
- ✓ **تطوير سياسات وبرامج عامة تتماشى مع أهداف المجتمع.**
- ✓ **تقديم دراسات حول الاستثمارات البرنامجية والاستثمار في البنى التحتية التي سيكون لها تأثير كبير على الرفاه الاجتماعي.**
- ✓ **تقديم تقارير حول البرامج الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والبيئية ونتائجها المحتملة.**

[1] **Rand contributions Making a defense Bibliography**. (California: rand electronic library,2012),p04.

- ✓ **إعداد خطط واسترتيجيات يمكنها التنبؤ والتخطيط لاحتياجات السكان طويلة الأجل.**

وعلى مدار تاريخ مؤسسة راند شملت أعمالها وأبحاثها مجموعة واسعة من التخصصات مثل السياسة الاقتصادية والاجتماعية والصحة العامة والأمن. وذلك من خلال دعم الحكومة وصانعي القرار المحليين لاتخاذ أفضل الخيارات الممكنة لتحسين جودة البرامج العامة. وقد دخلت مؤسسة راند في شراكة مع المجتمعات في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية مما ساعدهم على التعامل مع المشكلات القائمة منذ فترة طويلة ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها التغير المفاجئ لعقود من الزمن. فقد استخدمت مؤسسة راند خبرتها التحليلية لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية محليا في تشخيص مشكلات السياسة العامة وتحديد البدائل وتنفيذ الحلول.[1] وبذلك تعتبر مؤسسة راند ذات تأثير بالغ على عملية صنع السياسة العامة الأمريكية، فهي تسعى عن طريق المشاركة في عملية صنع القرار الأمريكي من خلال أبحاثها وإصدار الكتب وإعداد الندوات والمحاضرات ومساعدة المرشحين من الرؤساء في الانتخابات وإقامة المؤتمرات العلمية والدراسات التحليلية حول القضايا المطروحة على الساحة السياسية الأمريكية والرأي العام، من خلال:

- ✓ **توفير قاعدة أبحاث للسياسة العامة وتقديم الاستشارات.**
- ✓ **تفعيل الاستقلالية بين الحكومة والأحزاب السياسية.**
- ✓ **الوساطة بين الحكومة والمجتمع.**
- ✓ **بناء الثقة في المؤسسات السياسية والعامة.**
- ✓ **تحويل الأفكار والمشاكل المطروحة إلى قضايا سياسية.**
- ✓ **تحديد وتقييم القضايا السياسية وتقديم الاقتراحات والبرامج.**
- ✓ **تبسيط وتيسير القضايا السياسية والمحلية للمواطنين.**
- ✓ **توفير منتديات للأفكار والمعلومات لتزويد الأفراد واطلاعهم على برامج وسياسات الحكومة.**
- ✓ **المشاركة في الأنشطة العامة.**

[1] **Public Sector**, on website: /http://www.rand.org/capabilties/public.html#teaser-list-public-sector. on 17/04/2023 at: 14:30.p01.

وعليه فإن مؤسسة راند تؤثر على عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق دعم صانعي القرار، و تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الاعلام حول السياسات العامة وتزويد الحكومة بالكوادر والموظفين المؤهلين لشغل مناصب سياسية عليا وكذا الاستشراف للمستقبل والتنبؤ بسيناريوهات مستقبلية للسياسة العامة. [1] وعليه فإن المتتبع للمشهد السياسي الأمريكي وبيئة صنع القرار، يرى بوضوح الدور البارز لمراكز الأبحاث والدراسات التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من دوائر صنع القرار في بمثابة دعامة أساسية تساهم في رسم وتخطيط السياسة العامة. وتعتبر مؤسسة راند من أهم هذه المراكز التي تلعب دورا مهما في تغذية قرارات السياسية. كما تقوم مؤسسة راند بعملها عبر مجموعة واسعة من مجالات السياسة العامة، بشمل العملاء من الوكالات الحومية والمنظمات غير الهادفة للربح والمنظمات الدولية ولمؤسسة راند تاريخ طويل في مجال دعم التخطيط واتخاذ القرار. ولمركز راند تأثير قوي على الساحة السياسية الأمريكية والعالمية، حيث يوظف المركز أكاديميين بارزين بالإضافة إلى دبلوماسيين سابقين وصانعي سياسات ومحللين وعسكريين سابقين، لدراسة وصياغة حلول لمشاكل السياسة العامة. [2] ومن بين أهم شخصيات المركز والحائزين على جوائز نوبل نذكر:

- ✓ **كينث أرو حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد.**
- ✓ **بول صامويليسون عالم النفس ومنظر في علم الاقتصاد وحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد.**
- ✓ **بول باران عالم سياسية.**
- ✓ **هربرت سايمون عالم رياضيات.**
- ✓ **جون فون نيومان رائد في مجال الحوسبة.**[3]

---

[1] عمر فلاق، "**قراءة حول واقع مراكز الفكر في العالم** "، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 31، ديسمبر 2021، ص ص 58-62.

[2] Danieele kurtzleben, "**Think tanks,employees tend to support democrats"**, New York times, N06, 2011, p13..

[3] **مروان سمور، الانتخابات الأمريكية تكشف عن أخطر مركز أبحاث أمريكي**، متاح على الرابط التالي: http://nubasher.aljazeera.net/blog/ شوهد في 2023/04/20 على الساعة 22:05.

واعتبرت مؤسسة راند لدى بعض الدارسين ظاهرة فريدة من نوعها بين جميع مراكز الأبحاث المتخصصة حيث برزت بشكل حاد في القدرات الفكرية المذهلة للعاملين فيها. حيث توفر بحثا نظريا على المدى الطويل في مجموعة متنوعة من المجالات، ولا يمكن تطوير هذه التوصيات في المكاتب الرسمية للحكومة. لأن طريقة عملها تسمح بإيجاد حلول أكثر فاعلية للمشكلات المختلفة في وقت قصير، كما يتصف الجو العام في المؤسسة بالحيوية فقد تمكنت راند من خلق جو فكري بحت ومحفز لموظفيها. وتعكس آلية عمل راند مستوى عال من التفكير الذي يوجه العملية المعرفية إلى دراسة أشمل وأعمق للحقائق والظواهر. ولهذا السبب تلعب مؤسسة راند دورا مهما في السياسة الأمريكية.[1]

المطلب الثاني: نماذج مساهمة مؤسسة راند في صياغة السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية:

أعطت مؤسسة راند الأولوية للسياسات التي من شأنها تحسين المساواة والوصول إلى الرعاية الصحية والأمن الغذائي والتعليم والأمن الداخلي، حيث عملت على تقديم حلول لسياسة عادلة على المدى الطويل وتهدف بالتحديد إلى ما يلي:

- ✓ الوصول إلى تحقيق رعاية صحية شاملة وذات جودة.
- ✓ حماية وتحسين الوصول إلى التأمين العام والخاص.
- ✓ ضمان وحماية الرعاية الصحية العقلية.
- ✓ تأمين الاحتياجات الصحية.

كما دعت إلى ضرورة تحسين المستوى المعيشي ودعم العمال وتبني السياسة العامة لنظام أجور يضمن للموظف والعامل العيش الكريم وإعطاء الأولوية للجانب الصحي من خلال العمل على تنظيم الميزانية ونظام الضرائب لتشجيع الاستثمار والقدرة على تقديم الخدمات العامة. إضافة إلى تحسين سياسة المساواة و التوزيع العادل للثروات[2]. فمنذ آواخر الثمانينيات من القرن الماضي بذلت مؤسسة راند قدرا معقولا من التفكير لإدارة العمل حول موضوعات مثل المزايا الصحية

[1] **Rand corporation,** on website **:** /http://uhistory.ru/populjarmaja-hteraturu/223-rand- corp/2010, on 20/04/2023 at: 22:30.
[2] **Social justice requires public policy, on website:** /http://everytexan.org/on 12/02/2022 at: 19:38.

للموظفين والمعاشات التقاعدية والتمييز الجنسي وإمكانية منح المرضى الحق في مقاضاة خطط الرعاية الخاصة بهم. حيث نشرت مؤسسة راند دراسات شاملة لكيفية تأثير التغيرات السكانية والتكنولوجيا والعولمة على القوى العاملة.[1]

- **مجال الرفاه الاجتماعي والاقتصادي :** تسعى مؤسسة راند للرفاه الاجتماعي والاقتصادي إلى التحسين الفعال للصحة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان والمجتمع. من خلال إنتاج أبحاث وتحليلات عالية الجودة وقابلة للاستهلاك والتي تتناول العوامل الحاسمة اللازمة لتعزيز الصحة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك لدعم صانعي القرار والمؤثرين في السياسة وفي استخدام أفضل الأساليب وأكثرها عملية لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. تشمل السمات المميزة لأبحاث الرفاهية. وتمتلك مؤسسة راند أساليب مبتكرة وموضوعية لحل المشكلات ،أهمها:
  - ✓ **الفهم الشامل للتاريخ والسياق في صنع السياسات ذات الصلة.**
  - ✓ **التحليل النزيه والخبير لقضايا السياسة المعقدة والمثيرة للجدل.**
  - ✓ **خضوع النتائج والتوصيات لضمان الجودة الصارم.**
  - ✓ **المشاركة على جميع مستويات الحكومة (الوطنية، الاقليمية، المحلية) ومع القطاع الخاص.**
  - ✓ **القدرات التي تتخطى حدود السياسة التقليدية وتغطي عدة قطاعات في كثير من الأحيان في وقت واحد.**

كما تتبع مؤسسة راند للرفاه الاجتماعي والاقتصادي العديد من الأسئلة التي تتداخل بشكل هادف مع مجالات وبرامج البحث الخاصة بها.وتشتمل مواضيعها على ما يلي:

- ✓ **البنى التحتية.**
- ✓ **التغيير المناخي.**
- ✓ **العلوم والتكنولوجيا.**
- ✓ **السياسة الصناعية.**
- ✓ **تحولات الطاقة**

[1] Karen Donovon , "**Does rand walk the talkon labo policy"**. New York times,N3,2004,p05.

- ✓ **الاستجابة للكوارث والمرونة.**
- ✓ **تصميم المجتمع.**
- ✓ **تعزيز صحة المجتمع.**
- ✓ **ديناميات الهجرة والسكان.**
- ✓ **النقل والجودة البيئية.**
- ✓ **العمران والتكنولوجيا.**
- ✓ **المنظمات والمؤسسات المجتمعية التي تؤثر على الرفاهية .**[1]

➢ **مجال المساواة العرقية :** تستخدم مؤسسة راند لتعزيز سياسة الانصاف العنصري أبحاثا سياساتية شاملة وقائمة على البيانات نحو السياسات والأنظمة التي تخلق مجالا أكثر إنصافا. حيث أن تعزيز المساواة العرقية يعني تجاوز التركيز على الفوارق إلى تطوير حلولة شاملة ومنصفة تعمل على تحسين المجتمع للجميع. يتخذ المركز نهجا مبتكرا لتسليط الضوء على قضايا الانصاف بما في ذلك العمل مع مجموعة متنوعة من الباحثين المتعاونين بهدف قيادة تطوير سياسة هادفة وتغيير. تأسس المركز حديثا في عام 2020 بتمويل من مساهمات المانحين، وموارد مؤسسة راند الخاصة. انبثق المركز من جهود مؤسسة راند لتقييم موقفها فيما يتعلق بكيفية تصميم تحليل السياسات وتأطيرها وتنفيذها وترجمتها. ودور العوامل المتعلقة بالتنوع والانصاف والشمول، تم تطوير مخطط المركز بمساهمة موظفي راند. والمركز جزء من إلتزام أكبر لتعزيز التنوع والمساواة والاندماج في عمليات المؤسسة والمشاركة الخارجية.

وتهدف مؤسسة راند إلى تطوير وتطبيق المناهج والحلول التي تتبنى المساواة العرقية في الأنظمة والسياسات للمستقبل، من خلال تركيزها على ثلاث متغيرات أساسية:

- ✓ **الأساليب والاجرءات :** من خلال تحديد مجموعة من الأساليب التي يمكن أن يكون لها تأثير دائم على العنصرية النظامية.
- ✓ الحوار والتغيير:

[1]Donovon, Ibid,p05.

➢ **في مجال رعاية المسنين :** يستمر عدد المسنين في الزيادة في الولايات المتحدة الأمريكية وحول العالم. حيث تواجه الولايات المتحدة الأمريكية والمحليات والأسر وكبار السن العديد من التحديات والفرص لرعاية المسنين. يركز هذا المركز على الصحة الاجتماعية والاقتصادية والجسدية والعقلية ورفاهية المسنين حول العالم. يعتمد المركز على الخبرة البحثية الجماعية في الديموغرافيا الاقتصادية والطب وعلم النفس والصحة العامة وعلم الاجتماع والاحصائيات والمسح لضمان الرفاهية على المدى الطويل والشيخوخة والأمن المالي. باستخدام أكثر الأساليب الكمية والنوعية صرامة. تنفذ مؤسسة راند المسوحات وتصمم وتقيم التدخلات وتجري التجارب، كما تنفذ أنواعا عديدة من الأساليب التحليلية المبتكرة للبيانات الادارية والاستقصائية والسياقية والسريرية، حيث تعمل على إنتاج حقائق مهمة وتحدد العلاقات السببية ومساعدة القطاعين العام والخاص بشكل أكثر فعالية على تلبية احتياجات السكان المسنين، من خلال ما يلي[1]:

- ✓ زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالشيخوخة.
- ✓ انتاج المعرفة حول كيفية تحسين نوعية الحياة في ظل التقدم في العمر.
- ✓ تعزيز الخبرة بين أعضاء هيئة التدريس وصانعي السياسات والمنظمات المجتمعية.
- ✓ تعزيز الخبرة والمهن في مجال الشيخوخة.

➢ **في مجال مواجهة أزمة السكن والتشرد في لوس أنجلوس :** عمدت مؤسسة راند إلى تأسيس مركز يهتم بالإسكان والتشرد في لوس أنجلوس والذي ظهر كجزء من حملة جمع التبرعات(**Tomorrow Demmands Today**) لمعالجة جانبي العرض والطلب لأزمة الاسكان والتشرد في لوس أنجلوس . يجمع المركز بين الخبرة متعددة التخصصات وجمع البيانات الصارم والأساليب التحليلية لمواجهة تحديات توفير حلول الاسكان بأسعار معقولة في واحد من أغلى أسواق الاسكان في البلاد وفهم احتياجات الأشخاص الذين يعانون من التشرد في لوس أنجلوس بشكل أفضل و تشمل خدمتها، ووفقا لدراسة مؤسسة راند فإن وضعية المشردين في مدينة لوس أنجلوس مؤهل للارتفاع، في ظل غياب احصائيات دقيقة حول الظاهرة، وعليه فقد دعت إلى ضرورة تركيز أبحاث المركز على ما يلي[2]:

---

[1] Sarah Toevs ,**Center for the study of aging**.(USA: Boise state university,2022),p01.
[2] Sarah Hunter,” **Rand center on housing and homelessness”**, USA, kcal-news staff journal,N1,Janaury2023,p01.

- ✓ **العمل على موائمة الحوافز بين أصحاب المصلحة بما في ذلك الأشخاص الذين يعانون من التشرد وأفراد المجتمع، ومقدمي الخدمات ومطوري الاسكان وصانعي السياسات.**
- ✓ **استكشاف أسئلة واسعة تتعلق بالعرض والطلب على المساكن والخدمات بما في ذلك التأثيرات غير المتناسبة على المجتمعات الملونة واحتياجات المجموعات السكانية الفرعية مثل: المحاربين القدامى، معالجة آثار وباء كوفيد 19. بما في ذلك سياسات الحد من تدفق الأفراد إلى التشرد واستكشاف الفرص مثل إعادة الاستخدام التكيفي للعقارات التجارية غير المستعملة بالكامل للاسكان.**
- ✓ **البحث عن إيجاد حلول سياسية مبتكرة لمعالجة الأزمات المزدوجة التي تواجه لوس أنجلوس.**
- ✓ **الاسكان الداعم والدائم في لوس أنجلوس، كآداة قائمة على الخريطة حيث توفر هذه الأداة التفاعلية معلومات تتعلق بتزويد السكن ببيانات من وكالات المدينة والمقاطعة والولاية.وقواعد البيانات العقارية، وتقارير وسائل الاعلام ومصادر أخرى.**
- ✓ **إعادة الاستخدام التكيفي للممتلكات التجارية غير المستغلة بالكامل في منطقة لوس أنجلوس، وتقديم أدلة عن الجدوى المالية لإنشاء هذه الوحدات.**
- ✓ **ضرورة اتباع الارشادات الفيدرالية التي نمن شأنها تنظيم العملية الاحصائية والحد من تفاقم الظاهرة.**

➢ **في مجال العدالة المدنية :** حيث تكرس مؤسسة راند جهودها لجعل نظام العدالة المدنية أكثر كفاءة وإنصافا، من خلال دعم البحث من خلال المنح المجمعة من الشركات والجمعيات التجارية والمهنية والأفراد. عن طريق المنح الحكومية والاتصالات والمؤسسات الخاصة. ينشر المعهد أعماله على نطاق واسع في الأوساط القانونية والتجارية والبحثية وعامة الناس.[1]

➢ **في مجال إدارة المخاطر :** حيث تسعى مؤسسة راند لإدارة المخاطر الكارثية والتعويضات إلى تحديد وتعزيز القوانين والبرامج والمؤسسات التي تقلل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسلبية للكوارث الطبيعية، عن طريق تحسين الحوافز لتقليل الخسائر المستقبلية. وكذا تقديم تعويضات عادلة لأولئك الذين تكبدوا خسائر مع تخصيص المسؤولية بشكل

[1]Kokusai Horitsuka, **Rand institute civil justice**.(Australia: libraries Australia Authorities,2019),p03.

مناسب للأطراف المسؤولة ومساعدة الأفراد والشركات والمجتمعات المتضررة على التعافي بسرعة. وتجنب التكاليف القانونية والادارية وتكاليف المعاملات الأخرى غير الضرورية.[1]

➢ **في مجال أبحاث الاعاقة :** حيث قدرت إحصائيات مؤسسة راند لأبحاث الإعاقة أن 64 مليون أمريكي من البالغين والأطفال يعانون من الاعاقة. كما يركز المركز على فهم آثار السياسة، أو عدم وجودها على الوصول العادل إلى المشاركة في المجتمع لذوي الاعاقة ومقدمي الرعاية لهم. تتضمن هذه السياسات تسهيلات صاحب العمل والبيئات التي يمكن الوصول إليها. ودعم مقدمي الرعاية والبرامج المحلية والولائية والاتحادية التي توفر مزايا نقدية أو خدمات دعم أو تغطية رعاية صحية للأفراد ذوي الاعاقة. ويمتد البحث حول سياسة الاعاقة للعمل من جميع أقسام مؤسسة راند، حيث يوفر مجلس الإنماء والإعمار مكانا لربط هذا العمل معا. وإبلاغ مجتمع السياسة الأوسع بالنتائج المتوصل إليها والخبرة والقدرة. كما يجري معهد راند بالإضافة إلى الأبحاث في برامج الاعاقة التي تديرها مءسسات الضمان الاجتماعي، أبحاثا متعلقة بتعويضات العمال داخل معهد راند للعدالة المدنية. وتشارك في الأبحاث المتعلقة بالمحاربين القدامى.كما يتم إجراء أعمال أخرى تتعلق بحالات التقاعد بسبب الاعاقة للموظفين العامين. ودعم مقدمي الرعاية والإعاقة في القوات المسلحة، ودراسة إمكانية الوصول في وسائل النقل والاسكان. كما تشارك بالبحث في تأثيرات سوق العمل لفيروس كوفيد 19، بالاضافة إلى وجهات النظر السلوكية بشأن الاعاقة. وكما أن باحثي المركز متاحون لمناقشة أبحاثهم المنشورة وتقديم وجهات نظرهم حول أولويات سياسة الاعاقة ومقترحاتها.

➢ **في مجال أبحاث الأدوية :** حيث يعتبر استخدام المواد المخدرة والجهود المبذولة للتأثير عليها موضوع نقاشات سياسية حادة حول العالم لأكثر من 30 عاما. حيث أجرى مركز أبحاث سياسة الأدوية التابع لراند أبحاثا لمساعدة صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها على معالجة القضايا المتعلقة بالكحول والمخدرات الأخرى من خلال القيام بذلك. يجلب المركز منظورا موضوعيا قائما على البيانات إلى ساحة السياسة. حيث يضم فريق الخبراء مجموعة متنوعة من المجالات مثل: الطب، الإحصاء الاقتصاد، علم النفس، علم

[1] Jonathan Welbrun, **Rand Kenneth R. Feinberg center for catastrophic risk management and compensation**.(California: Rand electronic library,2022),p01.

الاجتماع القانون والعدالة الجنائية، علم القرار، السياسة العامة، كما أنهم ملتزمون بتحسين الرفاه الصحي والاجتماعي والاقتصادي للسكان والمجتمعات في جميع أنحاء العالم.[1]

➢ **في مجال الأمن:** توفر مؤسسة راند لضبط الجودة الشرطية البحث والتحليل لتحسين الممارسات والسياسات والتقنيات المستخدمة في ضبط الأمن.حيث أن معظم النتائج المتوصل إليها تهم الشرطة على جميع المستويات، ومطوري تكنولوجيا إنفاذ القانون وواضعي السياسات والممولين وعامة الناس. وتعد هذه البرامج جزءا من برنامج سياسة العدالة ضمن الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمؤسسة ران ، كما تدعم مؤسسة رانـد فكرة الاستعانة بأعوان الشرطة المتقاعدين أثناء الأزمات وحالات الطوارئ وخصصت لهذا الطرح مجموعة من الأبحاث التي يمكن للحكومة الامريكية الاستعانة بها في حال ما تقرر تطبيق هذا المقترح.[2]

➢ **في مجال المناخ:** حيث تساعد مؤسسة راند للتكيف مع المناخ على بناء حلول للمنظمات لتصبح أكثر مرونة في مواجهة التأثيرات العديدة للمناخ المتغير. حيث يجري المركز أبحاثا في مجال السياسات ويطور أدوات مبتكرة لدعم صانعي القرار على جميع مستويات الحكومة. فضلا عن أصحاب المصلحة المتنوعين من القطاعات العامة والخاصة والخيرية. من خلال معالجة كيفية تخطيط وبناء وحفظ الأنظمة المجتمعية والمادية، بالاشتراك في أربعة قيم خاصة بالمؤسسة والمتمثلة في:

- ✓ **الإنصاف.**
- ✓ **التكيف والمرونة.**
- ✓ **سرعة الاستجابة والوصول.**
- ✓ **التعاون.**

ينظم المركز عبر ثلاثة مجالات تركيز متعدد التخصصات للنظر في المشكلات والحلول بطرق شاملة قائمة على الأدلة. كما يعتبر هذا المركز مناسبا بشكل فريد للجمع بين فرق بحثية متعددة التخصصات لتحديد تحديات مقاومة المناخ الناشئة، وتطبيق أحدث الأساليب لمعالجة

[1] James willson, **Policy research center**. (California: Rand electronic library,2022),p01

[2] Bob Harrison**, Reactivating retirees for police service in times of crisis,(**California : The rand blog, 2020),p01.

المشاكل من وجهات نظر متعددة، ومعالجة عدم اليقين الذي غالبا ما يتم تجاهله والتوصية بالحلول التي تكون فعالة ودائمة.[1]

- **في مجال التعليم:** يمتد بحث مؤسسة راند إلى ما قبل الروضة، والصف الثاني عشر والتعليم العالي ويغطي قضايا السياسات مثل التقييم، المساءلة والاصلاح المدرسي القائم على المعايير والتدريب المهني وقيمة تعليم الفنون والسياسة في الاستدامة والترويج لمجتمع متكامل. كما تتضمن أبحاث مؤسسة راند العمل في مجال تعليم الطفولة المبكرة والوقت خارج المدرسة، وتصميم وتنفيذ وتقييم تكاليف اصلاحات المدارس الثانوية والمتوسطة. والعرض والطلب والجودة والأجر مقابل الأداء المتميز للمدارس والقائمين عليها. وكذلك في مجال اتخاذ القرارات القائمة على الاختيار مثل المدارس المستقلة وإدارة القطاع الخاص. كما أجرت مؤسسة راند عددا من المشاريع البحثية لمدارس بيتسبيرغ العامة بما في ذلك تقييم أداء مدارس المقاطعات ودراسة معدلات التخرج في المقاطعات ومشروع يركز على تحسين فرص تعلم الفنون للطلاب.[2]
- **في مجال الصحة والرعاية الصحية:** تجري مؤسسة راند أبحاثا لتعزيز فهم السلوكيات الصحية والبحث في كيفية تأثير تنظيم وتمويل الرعاية على التكاليف والجودة والنتائج. فأنشأت كلية بيتسبيرغ للعلوم الصحية ومعهد **RUPHI** لدعم الأبحاث التعاونية التي يجريها الخبراء وكذا إدارة الخدمات الانسانية ومنظمات الرعاية الصحية المحلية، من خلال بناء نظام نموذجي لرعاية صحة الأم والطفل بجامعة بيتسبيرغ وفحص حالة مستوى الرصاص في الدم لدى الأطفال وإعداد التقارير وتقديم توصيات لتحسين العمليات.[3]
- **في مجال الشؤون الدولية:** يدرس خبراء مؤسسة راند الاقتصاديات والتجارة العالمية والأمن الفضائي والبحري والدبلوماسية والصحة والتعليم والعلاقات الدولية وبناء الدول والأمن والاستقرار الإقليميين. كما تعمل على تحليل فاعلية السياسات الأمريكية التي تركز على الشؤون العالمية وسياسات الدول والمنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة وحلف الشمال الأطلسي

[1] Abbie Tingstad, **About the rand climate resilience center**.(California: Rand electronic library, 2022),p01.
[2] Joson Matheny, **Rand Corporation Center**. (California : Rand electronic library,2020),p01. ,2020),p01.
[3] Ibid,p02.

والاتحاد الأوروبي ..إلخ. كما تنشر نتائج أباثها في المناسبات العامة من أجل تعزيز تقدير الجمهور لهذه القضايا العالمية والتعريف بها.

- **في مجال الطاقة والبيئة والتنمية الاقتصادية:** تساعد تحليلات الطاقة والبيئة التي تجريها مؤسسة راند في وضع تأثيرات سياسات الطاقة الحالية والمقترحة على البيئة في سياقها. وتشمل مجالات التركيز ما يلي:
  - ✓ **موارد وأنظمة الطاقة.**
  - ✓ **الجودة البيئية والتنظيم.**
  - ✓ **تخطيط وإدارة الموارد المائية.**
  - ✓ **سياسة تغيير المناخ وإدارة المخاوف المتعلقة بالهواء.**
  - ✓ **التنمية الاقتصادية والاستدامة.**
  - ✓ **الأخطار والكوارث الطبيعية.**
  - ✓ **إدارة المخلفات والموارد الأرضية والبيئية.**
  - ✓ **إدارة مشروع النفايات النووية.**
  - ✓ **استخراج الطاقة من الغاز الصخري.**
  - ✓ **مشكل الاحتباس الحراري وأنواع الوقود البديلي.**
- **في مجال العسكريين القدامى وأسرهم:** تعتبر مؤسسة راند موردا للبحث والتوصيات المتعلقة بالسياسات حول مجموعة متنوعة من التحديات التي يواجهها الأفراد العسكريون وأزواجهم وأطفالهم، بما في ذلك الاستعداد للنشر والرعاية الصحية عالية الجودة والفعالة من حيث التكلفة للأفراد العسكريين الحاليين والمتقاعدين وأسرهم والصحة العقلية والاحتياجات المعرفية لأفراد الخدمة الأمريكية العائدون من أفغانستان والعراق والمشاكل الصحية والتوظيف التي تعيق إعادة اندماج المحاربين القدامى في الحياة المدنية والاهتمام بأطفالهم ورعايتهم.[1]

[1] Matheny, Ibid, p02.

المطلب الثالث : مؤسسة راند وتحديات السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

تبحث مؤسسة راند عن حلول للسياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة مجموعة من التحديات من أهمها[1]:

- ✓ **اضمحلال الحقيقة:** حيث استخدمت راند هذا المصطلح للتعبير عن تناقص دور الحقائق والتحليل في الأماكن العامة، ومن خلال هذا سعت المؤسسة للنهوض بالصالح العام من خلال البحث والتحليل، فمؤسسة راند هي الوحيدة التي استثمرت بالفعل في مبادرة لمواجهة هذا التحدي.
- ✓ **إعادة التفكير في المؤسسات وإعادة تجهيزها:** حيث تهدف مؤسسة راند إلى تصميم مجموعة نشطة من المؤسسان التي تسعى لتعزيز الأمن والاستقرار والازدهار لعقود قادمة.
- ✓ **تقوية المجتمعات وحمايتها:** من خلال مواجهة مشاكل مثل عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتغير المناخ والصحة العالمية.

وقد أدركت مؤسسة راند الحاجة إلى حل هذه المشكلات في الأماكن التي تعاني منها الناس بالفعل، خاصة في المجتمعات المحلية من خلال العمل في الخطوط الأمامية عند الحاجة وتمكنت من صقل الأدوات والأساليب العملية التي يمكن للآخرين نشرها على الفور وقيادة حقبة جديدة من حل المشكلات. إلى جانب ضمان سرعة الاستجابة، حيث خصصت باحثين مستعدين لمعالجة المشاكل الآنية، فعلى سبيل المثال استطاعت مؤسسة راند بفضل الملايين من الدولارات التي جمعتها المساهمة في تلبية الاحتياجات التحليلية العاجلة **لوباء كوفيد 19** بسرعة ما ساهم كذلك في تطوير فرص بحثية جديدة. وقد ركزت أولويات البحث في مؤسسة راند الخاصة بالسياسة العامة مؤخرا على ما يلي[2]:

- ✓ **مكافحة الجريمة الالكترونية.**
- ✓ **مكافحة التطرف العنيف.**

[1] Jennifer Kanvanagh, Michael Rich, **Truth Decay**.(USA: Social media analysis,2018),p01
[2] Kanvanagh, Ibid, p02.

- ✓ **تعزيز الصحة، وأنظمة الرعاية وإعادة البناء من خلال التخطيط الاستراتيجي للتعافي من الكوارث.**
- ✓ **تحسين استراتيجيات إنفاذ القانون لمعالجة مشكلة التشرد.**
- ✓ **تعزيز التنمية المدنية بين الطلاب.**

بالإضافة إلى ذلك سعت لإيجاد حلول مبتكرة على نطاق واسع، من خلال التركيز على مجموعة واسعة من مجالات السياسة العامة، وأهمها:

- ✓ **الطفل والأسرة والمجتمع.**
- ✓ **التعليم.**
- ✓ **الصحة.**
- ✓ **الطاقة والبيئة.**
- ✓ **الرعاية الصحية.**
- ✓ **الشيخوخة.**
- ✓ **الأمن الداخلي والسلامة العامة.**
- ✓ **البنى التحتية والنقل.**
- ✓ **العمل والعمال.**[1]

أما عن أهم القضايا الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية التي حددتها مؤسسة راند نجد: وباء كوفيد 19، ونظام الرعاية الصحية، الهجرة، تغير المناخ، الفقر والتشرد، حيث جعلت منها ذات أهمية حيث يحتاج صناع السياسات إلى حقائق وبيانات مشتركة لمناقشة الأولويات والمفاضلات لاتخاذ قرارات سياسية فعالة، كما حرصت على تغذية ثقة المواطنين في المؤسسات وعمقت الخطاب الاستقطابي الذي يهدف إلى زيادة الديمقراطية والدعوة إلى ضرورة استخدام الخطاب السياسي الشفاف الذي يضع الحقيقة بين يدي المواطن. وذلك من خلال:

[1] Kanvanagh, Ibid, p02.

- الدعوة إلى تضافر الجهود بين المؤسسات البحثية وواضعي السياسات وشركات التكنولوجيا ووسائل الاعلام والمعلمين والأفراد، حيث أبرزت دور المؤسسات البحثية في كشف الحقائق من خلال:
- توفير البدائل لصانعي السياسات.
- إعادة بناء ثقة المواطن في المؤسسات.
- العمل على إصلاح شفافية الحكومة والشمول.
- بناء خبرات وطنية مشتركة لتنشيط البنى التحتية المدنية في أمريكا.
- معالجة مشكل انتشار المعلومات المضللة عبر الانترنيت.
- دعوة المؤسسات والأفراد إلى ضرورة الانضمام إلى مؤسسة راند من أجل العمل على استعادة دور الحقائق والبيانات والتحليل في الحياة العامة الأمريكية.
- تمويل مبادرة راند لمكافحة اضمحلال الحقيقة، حيث تدعم المساهمات الخيرية عمل المؤسسة وقدرتها على اتخاذ وجهة نظر طويلة ومعالجة الموضوعات الصعبة والمثيرة للجدل في كثير من الأحيان، ومشاركة النتائج المتوصل إليها بطرق مبتكرة ومقنعة.
- ضرورة استناد نتائج أبحاث المؤسسة وتوصياتها إلى البيانات والأدلة، وبالتالي لا تعكس بالضرورة تفضيلات السياسة واهتمامات عملائها أو المانحين أو الداعمين لها.

وقد طرحت مؤسسة راند قائمة بأهم قضايا السياسة العامة التي تستدعي تدخل صانع القرار الأمريكي، أهمها:

- **أزمة تعاطي المخدرات:** اعتبرت أزمة المواد الأفيونية مشكلة تمس جميع مجالات السياسة وتتطلب استجابة شاملة، وحرصا على حل الأزمة تبنى الكونغرس الأمريكي فكرة إنشاء لجنة مكافحة الإتجار بالمواد الأفيونية الاصطناعية ووضع استراتيجية لمواجهة التدفق غير المشروع لهذه العقاقير إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خدم طاقم من خبراء مؤسسة راند ضمن طاقم هذه اللجنة، من خلال البحث والتحليل وكتابة التقارير. حيث تضمن التقرير النهائي للجنة 78 توصية حول كيفية معالجة أزمة المواد الأفيوينة الاصطناعية[1] .

[1] Jonathan H.cantor, "**Admissions to drug treatment programs fell sharply during first year of covid-19 pandemic,**" Journal Network open, September 2022,p01.

➢ **أزمة ارتفاع أسعار الأدوية:** في مجال الصحة اهتمت راند بتخفيض أسعار الأدوية المصروفة بوصفة طبية حيث أكدت دراسة أجرتها خلال سنة 2021 أن أسعار الأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية مرتفعة بنسبة 2.5% مقارنة بغيرها من الدول ذات الدخل المرتفع مثل اليابان، كندا، بريطانيا، ويرجع هذا بالأساس إلى العلامات التجارية للأدوية. كالشركات المصنعة للأنسولين مثلا تتقاضى أرباحا خيالية مقارنة بباقي دول العام. هذا الأمر أدى بمؤسسة راند إلى وضع دراسة حديثة للآثار المحتملة للسماح بالتفاوض على أسعار الأدوية الأمريكية نيابة عن الرعاية الطبية وشركات التأمين الخاصة. حيث أهرت النتائج بعد التفاوض على الأسعار استطاعت خفض الإنفاق الأمريكي على الأدوية بمقدار النصف خلال سنة 2020، وتوفير قيمة 83.5 مليار دولار.كما أن هذه العملية أفضت إلى تحقيق شفافية أكبر في مجال أسعار الأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

➢ **أزمة التعليم والعمل:** حيث أجرت مؤسسة راند أبحاثا دقيقة وموضوعية لمساعدة صانعي القرار والممارسين على إيجاد حلول لتحديات التعليم وسوق العمل . ضمت الأبحاث أزيد من 200 خبير في مجموعة واسعة من التخصصات برعاية وكالات حكومية ومؤسسات ومنظمات القطاع الخاص. زودت صانعي السياسة والممارسين والباحثين بإجابات استقصائية تمثيلية على المستوى الوطني من معلمي ومديري المدارس والمشرفين من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر، وقد مكنت راند السياسيين من الاعتماد على لجان **American Educator Panels** للحصول على معلومات عالية الجودة ودقيقة وموثوقة مباشرة من المعلمين والمدراء عبر كامل الولايات المتحدة الأمريكية. [2] ولفترة من الزمن كان الطريق إلى الطبقة الوسطى الأمريكية مسدودا للكثيرين، فالتغيرات في مكان العمل والتكنولوجيا الجديدة والناشئة والعولمة والتوقعات الجديدة للعمال تعني أنه يمكن لعدد أقل من الأمريكيين أن يتوقعوا الانتقال من المدرسة الثانوية إلى الوظائف ذات الأجر الجيد التي تمكنهم من دعم عائلاتهم أو التقاعد بثقة، أو التعافي بسهولة من كارثة ما. حيث وبناءا على هذا الأمر تم اطلاق مركز مسارات الطبقة المتوسطة للعائلة **Rand Lowy** والذي يلتزم بصياغة مسارات جديدة وأفضل نحو فرص عمل عادلة ومستدامة وكذا

[1] http://www.rand.org/blog/2023/weekly-february-10.html.
[2] Mellissa kay, **Educator has markedly increase but districts have taken actions to boost teacher ranks (**USA: American school district panel survey,2021),p18.

تحديد التدريب والمناهج والمهارات المطلوبة لنجاح التوظيف، من خلال بناء القدرة على تنظيم المشاريع حيث أكدت مؤسسة راند من خلال مركزها أن العمال يحتاجون إلى اكتساب المهارات ذات الصلة من خلال التعليم أو الخبرة من أجل البقاء وازدهار الاقتصاد ونموه. كما عمدت إلى شرح كيفيات بناء مشاريع تجارية مدارة بطريقة فعالة وموجهة إلى الطبقة الوسطى من خلال العمل على تطوير شركات مرنة قابلة للتكيف وكيف يمكن للسياسات دعم أو عرقلة نجاح ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى مساعدة الشركات في إدارة التعاون بين العمال والتكنولوجيا من خلال تطوير أدوات ومعلومات جديدة لصنع القرار ومساعدة المدراء على تطوير تقنيات واستراتيجيات من أجل تحقيق تفاعلات أكثر نجاحا بين الإنسان والآلة، ولتوقع تأثير التقنيات الجديدة على العمال ومكان العمل. [1]كما تتضمن برامج مؤسسة راند مبادرة للجيل القادم والتي تعزز المشاركة المدنية والاهتمام بمهن السياسة العامة بين الأقليات والشباب ذوي الخلفيات غير الشائعة في عالم السياسات بالاضافة إلى برنامج تطوير القيادة الشامل. الذي يدرب المديرين المتوسطين على كيفية تعزيز التنوع والمساواة والشمول لفرقهم في راند كما يقدم برنامج قادة أعضاء هيئة التدريس في مدرسة **Pardee Rand Graduate** زمالات لأعضاء هيئة التدريس في الكليات والجامعات التي تخدم التركيبة السكانية غير الممثلة تمثيلا ناقصا في السياسة العامة، حيث تستضيف مؤسسة راند أيضا مجموعة من مجموعات موارد الموظفين. بما في ذلك الموظفون السود الرائدون في الادماج والمساواة والرؤية والتعليم وإثراء ثقافة وتراث الأمريكيين الآسيويين وجزر المحيط الهادئ[2].

- **أزمة تزايد العنف المحلي:** حيث وبتزايد عنف الشرطة ضد الشعب دعت مؤسسة راند مستندة إلى مجموعة من الأدلة التي تدين الشرطة الأمريكية في عمليات القتل خاصة بعد حادثة مقتل المواطنة نيكولز من أصول افريقية على يد ضابط شرطة، إلى[3]:
  - ✓ دعم المساواة العرقية.
  - ✓ تدريب الشرطة وفرض عقوبات صارمة على الضباط في إساءة استخدام السلطة.

[1] Carra S.Sims, **Fewer FEMA employees experienced work place harassment or discrimination in 2021 than 2019 more progress needed.** (California: Rand office media relation,2022),p01.
[2].Sims,Ibid,p02.
[3] Cahill Meagan ,Melissa Labriola, **Policy killings proud map of research priorities for change.** (California: Rand corporation center,2021),p80.

في سنة 2018 نشرت مؤسسة راند مجموعة بحثية تتضمن أفضل الأدوات الممكنة لعمل الشرطة. حيث تم تصميم بحوث لمساعدة وكالات تطبيق القانون على اختيار أفضل الاستراتيجيات لزيادة فعالية الشرطة وتشغيلها وتقوم على مجموعة من العناصر، أهمها:

- ✓ بناء الثقة المتبادلة بين الشرطة والجمهور.
- ✓ تحسين العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
- ✓ مناقشة سيناريوهات احتدام الشرطة بالمجتمع ودراسة مسببات الخلاف.

كما نشرت مؤسسة راند دراسة حول تواصل مآسي الولايات المتحدة الأمريكية بالتصاعد بعد أكثر من 40 ألف حالة وفاة كل عام. يتعلق الأمر بالآثار المتعلقة بقوانين امتلاك الأسلحة ، حيث طرحت الدراسة إمكانية إنشاء مجموعة مشتركة من الحقائق لتحسين المناقشات العامة ودعم تطوير سياسات الأسلحة العادلة والفعالة.

من بين أحدث النتائج، ما توصلت إليه راند كدليل داعم لطرحها كقوانين لمنع وصول الأطفال، التقليل من جرائم القتل كالأسلحة النارية. وإصدار قوانين العمل الخفي تزيد من مستويات العنف باستخدام الأسلحة النارية.[1]

إن مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية هي بمثابة مجموعات مصالح تسعى إلى البحث والتحليل لتعزيز مجموعة من القيم والأفكار، والتي غالبا ما تكون من خلال العمل والتغيير السياسي وكذلك من خلال التأثير الثقافي والاجتماعي. وتعتبر مؤسسة راند من خلال ما سبق واحدة من أبرز مؤسسات البحث ذات التأثير القوي في الساحة السياسية الأمريكية، ولغاية اليوم لا تزال على علاقة وثيقة بوزارة الدفاع والحكومة الأمريكية. [2] فمنذ آواخر سبعنيات القرن الماضي كرست مؤسسة راند جهودها لدعم برامج السياسة العامة لاسيما مجال الصحة والعمل والاقتصاد.[3]ولأكثر من ستة عقود استخدمت مؤسسة راند أبحاث وتحليلات صارمة وقائمة

[1] Meagan,Ibid,p80.
[2] **Top ten most influential think tanks**. On website: /http://www.academicinfluence.com/inflection/study-guides/influential :thinktank/on 28/03/2023 at:21:30.
[3] Benjamin Schwars, "**America's think tank politics warps a new history of the mysterious rand corporation"**. Colombia, journalism review ,N 1754 ,2008,p162.

على الحقائق لمساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات. وامتدت أبحاثها لتشمل القضايا الأكثر أهمية مثل الطاقة والتعليم والصحة والعدالة والبيئة والشؤون الدولية والعسكرية. وباعتبارها منظمة غير حزبية تحظى مؤسسة راند باحترام واسع النطاق لعملها بشكل مستقل من الضغوط السياسية والتجارية. ويتم اجراء أبحاثها بواسطة عملاء عالميين يشملون الوكالات الحكومية والمؤسسات وشركات القطاع الخاص. وتساهم المساهمات الخيرية مع الأرباح من الوقف وعمليات راند في تمكين برنامج الأبحاث الذي بدأته مؤسسة راند والذي يدعم الأبحاث المبتكرة حول القضايا التي تعتبر حاسمة في مناقشة السياسة ولكنها تتجاوز حدود تمويل العملاء التقليدي. توفر مؤسسة راند إرشادات عملية من خلال اتخاذ خيارات السياسة ومعالجة العوائق التي تحول دون التنفيذ الفعال للسياسة وتطوير حلول مبتكرة للمشاكل المعقدة من خلال الجمع بين الباحثين في جميع التخصصات الأكاديمية ذات الصلة.

وتشارك مؤسسة راند حاليا في مجموعة واسعة من القضايا والمستجدات على الساحة السياسية الأمريكية، من خلال المراكز والهيئات التابعة لها والتي تعمل بشكل مستقر للغاية، ويبقى أعضائها في اتصال دائم مع الادارة من أجل ضمان المراقبة المستمرة للمواضيع والقضايا، والحفاظ على الاتصال مع صانعي القرار والجهات الفاعلة والخبراء المتعاقدين معهم. وتعتبر مؤسسة راند مؤسسة نشطة للغاية تعمل على دعم الحكومة الأمريكية في أولوياتها الوطنية والدولية.[1]

خلاصة الفصل:

قد حاولنا خلال هذا الفصل التطرق إلى دور مؤسسة راند في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ تعتبر واحدة من أهم مراكز الأبحاث والدراسات ذات التأثير القوي على عملية صنع السياسة العامة الأمريكية وحتى العالمية ، وقد خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- تأسست مؤسسة راند سنة 1948 كمؤسسة خاصة بالتخطيط العسكري للقوات الجوية الأمريكية ويقع مقرها بسانتا مونيكا كاليفورنيا. ولعقود من الزمن استطاعت المؤسسة توليد أفكار

[1] Alain Faupin, **"La pensé au service de l'action : les think tanks Américains"**, Revue internationale et stratégique, 2003,N52.P 28.

جديدة وحلول لعملائها وأصحاب المصالح والسياسيين الأمريكيين. وبمرور الوقت أصبحت مؤسسة راند مركز أبحاث مستقل وغير هادف للربح موجه للعمل على تحسين أداء عملية صنع القرار وتطوير السياسات.

- تضم مؤسسة راند حوالي 2000 موظف من أكثر من 50 دولة حول العالم، وتنقسم إلى 11 قسم لإجراء أبحاث متخصصة، فتضم قسم الدفاع، الإدارة، تحليل الموارد، العلوم الهندسية، العلوم الاجتماعية، العلوم البيئية، الفيزياء، دراسة النظم، الرياضيات، الحوسبة الإلكترونية، الاقتصاد.

- تعمل مؤسسة راند ذات التوجه الوسطي بشكل مستقل دون انتماء سياسي، تساهم في تقديم أبحاث مستقلة وصارمة ومتعددة التخصصات للتأثير على أكثر القضايا إلحاحا داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. حيث قدمت المؤسسة العديد من الاسهامات الفكرية والمعرفية في حقل السياسة فقد طورت مجموعة من الأساليب والمناهج للتعامل مع المشكلات كنظرية الألعاب والبرمجة الديناميكية وتقنية السيناريوهات ودلفي ..الخ كما اهتمت بتطوير أبحاث السياسة العامة من خلال التركيز على التأثيرات الاجتماعية والنفسية والتنظيمية والتوزيعية واهتمت بتحليل السياسات، كما استمرت بتطوير المفاهيم والأساليب والتقنيات التحليلية.

- تهتم مؤسسة راند بتطوير السياسة العامة وتحسين عملية اتخاذ القرار وتعزيز الأغراض العلمية من أجل تحقيق الرفاه والأمن العالميين، حيث شكلت أبحاثها جوهر التحليلات الاقتصادية الرائدة لقضايا السياسة العامة كتحسين نظام الرعاية الصحية وتوفير الاسكان وتحسين نظام الأجور والضرائب وتحسين المستوى المعيشي.

- تعمل مؤسسة راند على تزويد صانع القرار الأمريكي بآليات الاستدلال واتخاذ القرار بشكل منهجي وقابل للتنفيذ والمشاركة، فهي تدعم برامج السياسة العامة من أجل تحقيق الرفاه والأمن والازدهار داخل المجتمع الأمريكي، وتساهم في تطوير سياسات وبرامج عامة تتماشى مع أهداف الحكومة والمجتمع. كما تدعم الحكومة الأمريكية من أجل اتخاذ أفضل الخيارات الممكنة لتحسين جودة البرامج العامة من خلال أبحاثها وتقاريرها والندوات والمؤتمرات العلمية، والدراسات التحليلية.

- تساهم مؤسسة راند في عملية صنع السياسة العامة وتدعم برامجها، تعطي المؤسسة الأهمية لبرامج الرعاية الصحية، التعليم، الطاقة، العمل، المساواة، الأمن الغذائي، الأمن. كما تعمل على تقديم حلول عادلة على المدى الطويل كضمان الرعاية الصحية الشاملة وتحسين مستوى المعيشة ودعم العمال وتبني سياسة عامة لنظام أجور يحفظ كرامة الموظف والعامل وضمان الحق في العيش الكريم.
- تعتبر مؤسسة راند ذات تأثير قوي على عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كرست جهودها لدعم برامج السياسة العامة مستخدمة أبحاث وتحليلات صارمة وقائمة على الحقائق. حيث حظيت باحترام واسع النطاق لعملها بشكل مستقل خال من الضغوطات السياسية والتجارية، فهي تسعى إلى توفير إرشادات عملية من خلال اتخاذ خيارات اساسية ومعالجة العوائق التي تحول دون التنفيذ الفعال لسياسة وتطوير حلول مبتكرة للمشاكل المعقدة من خلال الجمع والدمج بين الباحثين في جميع التخصصات الأكاديمية ذات الصلة.

الخاتمـــة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية " مدى مساهمة مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية".

وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي نرجو أن تسهم في تنوير الدارسين والباحثين المهتمين بدراسة هذه الإشكالية وقد خلصنا إلى ما يلي:

- أن ظهور مراكز الأبحاث والدراسات يعود لأزيد من قرن، حيث ارتبط بالاستراتيجيات الحربية والدراسات الاقليمية. وعرفت آنذاك بغرف الحرب أو منظمات التخطيط العسكري والاستراتيجي فقد كانت بمثابة فضاء مغلق ومحمي للخبراء والعسكريين من أجل وضع استراتيجيات وإيجاد الحلول لقضايا الدفاع والأمن الوطني والدولي.
- توسع نشاط مراكز الأبحاث والدراسات في الدول الديمقراطية خاصة بعد الحرب الباردة نتيجة لعملية تطورية، قدم فيها الكساد الكبير والحربين العالميتين الأولى والثانية السياقات الرئيسية لنموها. إضافة إلى ارتفاع الطلب على المعرفة المنتجة لصنع القرار السياسي والاقتصادي، ليشهد العالم نموا هائلا في حجم هذه المراكز التي بلغ عددها حوالي 6480 مركز حول العالم.
- يشير مصطلح مراكز الأبحاث والدراسات بشكل عام إلى تلك المنظمات التي تقدم المشورة في مجال البحوث والسياسة، حيث تعمل على توليد أفكار أصيلة وابتكار حلول جديدة للقضايا التي تواجه صانع القرار والمجتمع. وقد اكتست مراكز الأبحاث والدراسات أهمية كبيرة فقد باتت بمثابة بيوت خبرة لتوجيه صناع القرار نحو اختيار البديل الأفضل وتوسيع دائرة اتخاذ القرار وصنع السياسات لمواجهة مختلف المشكلات والقضايا ومعالجتها بأقل التكاليف.
- تساهم مراكز الأبحاث أيضا في تقديم أبحاث ودراسات للشركات الكبرى والمصانع بمختلف أنواعها وأيضا في المجالات التسويقية والتجارية ودراسة احتياجات المستهلك وأنماط الاستهلاك...الخ.
- من أهم الفروق بين مراكز الأبحاث والجامعات، هو كون الأولى تميل إلى التأثير في السياسات من خلال البحث في المجالات ذات الصلة، أما الثانية فهي تنطوي على التركيز على مواضيع نظرية وأكاديمية بحتة.

- تلعب مراكز الأبحاث والدراسات دورا محوريا في إدارة المجال السياسي حيث تمارس دور الوسيط بين الحكومة والمجتمع فتعمل على بناء الثقة في المؤسسات الحكومية وتقديم الخدمات الاستشارية. ما يجعل منها مصدرا للأفكار السياسية والكوادر ومرجعا جيدا لتقييم البرامج الحكومية.
- تصنف مراكز الأبحاث والدراسات بناءا على مجموعة من المعايير، فتتباين بين مراكز متخصصة وأخرى متعددة التخصصات، مراكز حكومية وأخرى مستقلة حيث يلعب التمويل دورا مهما في تحديد طبيعة انتماء هذه المراكز، كما توجد مراكز ذات توجه سياسي أو ايديولوجي أو حزبي معين وأخرى وسطية معتدلة أو لا سياسية.
- شهدت السياسة العامة كحقل معرفي نقلة نوعية منذ التسعنيات حيث تبلورت الاتجاهات الحديثة لدراسة السياسة العامة، في ظل تغير وظائف الدولة وارتفاع مستوى التفاعل بين القطاع العام والخاص. وعرفت السياسة العامة على أنها برنامج عمل حكومي يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، صادر عن هيئة حكومية في شكل مراسيم وتشريعات وقوانين تتسم بالشرعية والقبول. وتتألف السياسة العامة من أربعة عناصر أساسية وهي المطالب السياسية (المدخلات)، القرارات السياسية، المخرجات السياسية و التغذية العكسية.
- تعرف عملية صنع السياسة العامة على أنها مجموع الخطط والبرامج التي تقوم الحكومة بإعدادها بهدف تحقيق المصلحة العامة والاستجابة لمطالب المجتمع، ويشترك في إعدادها مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية حيث تكون عامة وشاملة وصادرة عن هيئة حكومية وذات نطاق زمني محدد كونها متغيرة وغير ثابتة. وتمر بمجموعة من المراحل انطلاق من تحديد المشكلة تحديدا دقيقا، جمع المعلومات والبيانات حول المشكلة، اقتراح البدائل والمفاضلة بينها، صياغة وإقرار السياسة. وتعتبر عملية بالغة الأهمية وصعبة ومعقدة في نفس الوقت وتختلف من بلد لآخر حسب طبيعة النظام السياسي والظروف المحيطة بها.
- يتوقف نجاح عملية صنع السياسة العامة على مدى استقرار الحياة السياسية في الدولة وقدرة النظام على دمج كافة الفواعل في عملية صنع السياسة العامة والحفاظ على توازن المصالح بين مختلف الفئات ما يعكس التناسق والتناغم الفكري والإيديولوجي والثقافي بين النظام السياسي وباقي الفواعل الاجتماعية الأخرى.

- تشارك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات الضاغطة والرأي العام في عملية صنع السياسة العامة إلى جانب المؤسسات الحكومية في أغلب دول العالم. لكن المفارقة في أنظمة الحكم الديمقراطية هي اعتمادها على مراكز الأبحاث والدراسات كفاعل وشريك اساسي في عملية صنع القرار إلى جانب الفواعل الرسمية وغير الرسمية السالف ذكرها. تعمل مراكز الأبحاث والدراسات أو كما تعرف بـ **Think Tanks** ضمن إطار قانوني يكفل لها العمل بكل حرية واستقلالية في ممارسة أنشطتها العلمية والمشاركة في عمليات تطوير وصنع السياسة العامة.
- إن فكرة إشراك مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسة العامة لم تكن وليدة الصدفة إنما جاءت كاستجابة لحاجة صناع القرار في الدول الديمقراطية إلى مؤسسات فكرية قادرة على بناء رؤى وتصورات مستقلة وعلمية لحل قضايا ومشاكل السياسة العامة محليا ودوليا.
- تعد مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية نموذجا فريدا لما لها في دور كبير في التأثير على السياسة العامة الأمريكية، حيث ارتبط ظهورها بهدف النهوض بالمصلحة العامة وتزويد صانع القرار الأمريكي بالمشورة السياسية. في البداية عرفت مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية كغرف حرب للتخطيط والدفاع الاستراتيجي إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية عبر ثلاث مراحل أساسية، حيث شهدت الموجة الأولى ظهور مراكز عملاقة كمعهد كارنيغي للسلام سنة 1910، ومعهد بروكينغز سنة 1914. في حين شهدت الموجة الثانية ظهور مؤسسات متعاقدة مع الحكومة ومدعومة من قبلها كمؤسسة راند سنة 1948، أما الموجة الثالثة فهي مرحلة الانفجار التي شهدت نموا هائلا لمراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية. حيث تضم الولايات المتحدة الأمريكية اليوم أزيد من 1500 مركز بحث ودراسات تعمل جلها على إنتاج أبحاث علمية تهدف إلى تطوير السياسات في مختلف المجالات والميادين.
- تصنف مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية حسب توجهها الفكري والإيديولوجي وطابعها التنظيمي والتمويلي، فنجدها إما مراكز أبحاث ذات أغراض عامة أو متخصصة، متعاقدة أو مستقلة، تحررية أو محافظة وقد تكون وسطية معتدلة.

- تنشط مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية من خلال نشر أعمالها وأبحاثها في عدة أشكال، عن طريق إقامة الندوات العلمية والمؤتمرات، فتح المناقشات السياسية إعلاميا، إصدار الكتب والتقارير وإعداد الملخصات، التعليق على مختلف القضايا والمستجدات اليومية، تقديم الشهادات والتحليلات لأعضاء مجلس الكونغرس الأمريكي . ويكمن الفرق بين مراكز الأبحاث والجامعات الأمريكية، في كون الأولى تعمل في إطار تطبيقي حيث تربط الفكر بالممارسات السياسية بشكل آني، في حين تكتفي الجامعة بطرح وتقديم الدراسات والنماذج التفسيرية النظرية فقط.
- سمحت طبيعة النظام السياسي الأمريكي المنفتحة واللامركزية بمشاركة كافة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة، حيث نظم الدستور الأمريكي وحدد بفعالية فائقة كافة الممارسات التي تندرج ضمنها السياسة العامة، فنص على حقوق وواجبات كافة الفاعلين الرسميين وغير الرسميين. ساعد هذا في تكوين حكومة اتحادية قوية ومحدودة القوى في نفس الوقت ليضمن مشاركة باقي الفواعل في الحياة السياسية.
- تعتبر مراكز الأبحاث والدراسات شريكا وفاعلا أساسيا في عملية صنع السياسة العامة إذ حققت نجاحا باهرا في دعم أبحاث السياسة العامة وتقديم الاستشارات الارشادية وطرح الأفكار وتوليد المفاهيم الجديدة، إضافة إلى توفير الكوادر والموظفين الأكفاء لشغل مناصب قيادية عليا.
- من الواضح خلال عملية البحث أن صانع القرار الأمريكي يعتمد بشكل كبير وأساسي على مراكز الأبحاث والدراسات من أجل توفير المعلومات والتحليلات السياسية. حيث بات وجود هذه المراكز ضمن المشهد السياسي الأمريكي حقيقة لا يمكن إنكارها وأن نجاحها لم يكن وليد الصدفة بل هو نتاج عدة عوامل مهدت وأسست لهذا النجاح كالطبيعة السياسية المنفتحة لنظام الحكم الأمريكي الممارسات الديمقراطية، النظام التمويلي، الامتيازات الضريبية، وكذا الاهتمام بمجال البحث والتطوير. بالإضافة إلى استراتيجية مراكز الأبحاث والدراسات في جذب صانع القرار والجمهور والعملاء من خلال تطوير أساليب قدرتها على الاستقطاب والفهم الجيد لاحتياجات صانع السياسة الأمريكي ومراعاة كافة المتغيرات المحيطة بها كالمنافسة، التمويل، وتنوع العملاء.

- من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى دور مؤسسة راند في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ا اتشكلت فكرة تأسيسها انطلاقا من تكوين منظمات خاصة لربط التخطيط العسكري بقرارات البحث والتطوير، والتي انبثقت عن شركة الطيران للقوات الجوية Duglas company عام 1948 بسانتا مونيكا كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.
- استطاعت مؤسسة راند بعد تأسيسها إنتاج أفكار وتوليد حلول لآلاف العملاء وأصحاب المصالح دخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها ، كما جسدت مزيجا من الدراسات والانجازات الفردية وتدفقات البحث والتحليل، واتسع نطاقها لتصبح مركز أبحاث مستقل وغير هادف للربح موجه للعمل على تحسين أداء عملية صنع القرار وتطوير السياسات.
- تحولت مؤسسة راند إلى شريك استراتيجي في عملية صنع القرار الأمريكي وساهمت في تطوير حلول مبتكرة وفعالة لمعالجة المشاكل والقضايا المعقدة، معتمدة في تمويل أبحاثها على وكلائها والحكومة الأمريكية والمنظمات غير الحكومية والدولية والجمعيات والهبات..الخ.
- تعتبر المؤسسة ذات توجه وسطي معتدل وتعمل بشكل مستقل فهي لا تتبنى أو تمارس أي ضغط اتجاه الحكومة أو الأحزاب السياسية.
- معظم أبحاث مؤسسة راند بنسبة 95 % متاحة ومجانية عبر موقعها الرسمي ، كما عمدت المؤسسة مؤخرا إلى رفع السرية عن بعض أبحاثها ومذكراتها الداخلية التي كانت محفوظة ضمن أرشيفها الأكاديمي.
- استطاعت مؤسسة راند أن تشكل عدة مراكز وفروع تابعة لها داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها لتكون المصدر الريادي والأكثر ثقة حول العالم لأبحاث السياسات وتحليلها.
- وعن اسهامات مؤسسة راند الفكرية فقد تطورت عبر مراحل وفترات زمنية متباينة شهدت من خلالها إنشاء مفاهيم وأساليب جديدة ومنهجية للتعامل مع المشكلات التي تنطوي على أهداف ومتغيرات عديدة. كما طورت مجموعة واسعة من الأدوات والتقنيات المنهجية أهمها نظرية الألعاب، مشروع Poxon، والبرمجة الديناميكية.

- اهتمت أبحاث مؤسسة راند بمجال السياسة العامة المحلية والأمن القومي الأمريكي من خلال التركيز على التأثيرات السياسية والاجتماعية والنفسية والتنظيمية والتوزيعية . كما عرفت هذه المرحلة بداية تطور تحليل الأنظمة إلى تحليل السياسات، وتفرع أبحاث الأمن القومي إلى البحث في قضايا السياسة العامة المحلية. وتضمنت أيضا تطوير إجراءات محسنة لاستخدام أحكام الخبراء كعامل مساعد في صنع القرار العسكري، كما تضمنت التطوير المستمر لتحليل النظم في تحليل السياسات وزيادة التركيز على تحليل قضايا البحث المحلية الرئيسية. كما ازداد حجم برنامج مؤسسة راند البحثي وتنوعة بشكل كبير وازدادت الجهود المكرسة لأبحاث السياسة المحلية والميل إلى إجراء البحوث ضمن سياقات أوسع، كما طورت من بعض المفاهيم والأساليب والتقنيات التحليلية.
- طورت مؤسسة راند على مدار السنوات الماضية بالعديد من المشاريع السياسية الطموحة والمعقدة التي تعالج القضايا غير العسكرية، واهتمت بتقليل التركيز على التكنولوجيا وزيادة الاهتمام بالاعتبارات السلوكية في تحليل السياسات على مستوى أعلى فكان لهذا تأثير ملحوظ على ممارسة أبحاثها.
- اهتمت مؤسسة راند بتطوير مجموعة من المجالات كالتعليم مثلا، وعملت على توفير المعلومات من أجل تحسين جودة القرارات وخيارات السياسة، ومعالجة المشكلات ذات الأهمية المحلية والوصول إلى الأفراد الذين يتمتعون بمستويات عالية من المسؤولية. كما عملت على تطوير السياسات العامة وتحسين عملية اتخاذ القرار وتعزيز الأغراض العلمية من أجل تحقيق الرفاه والأمن العالميين.
- بحلول الستنيات من القرن الماضي استطاعت راند وضع علامتها التجارية الخاصة والمتمثلة في التحليل التجريبي غير الحزبي والمستقل لدراسة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمحلية الملحة.
- شكلت الأبحاث المبكرة لمؤسسة راند جوهر التحليلات الاقتصادية الرائدة لقضايا السياسة الاجتماعية الرئيسية كتحسين الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية وتوفير الإسكان الميسور لمحدودي الدخل. بالاعتماد على مجموعة من معايير الجودة العلمية في أبحاثها بأن تكون موضوعية وشاملة وصارمة وشفافة.

- تسعى مؤسسة راند في مجال السياسة العامة أن تزود صانع القرار الأمريكي بآليات الاستدلال واتخاذ القرار بشكل منهجي وقابل للمشاركة والتنفيذ في ظل ظروف عدم اليقين. حيث يحتاج صانع القرار والمنظمات وأصحاب المصالح إلى أدلة موثوقة حول سياسات الدولة الفعالة.
- عمدت مؤسسة راند في مجال تطوير السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى المساعدة على:

تحسين الصحة وتحقيق الأمن والازدهار داخل المجتمع.

تطوير سياسات وبرامج عامة تتماشى مع أهداف المجتمع.

تقديم دراسات حول الاستثمارات البرنامجية والاستثمار في البنى التحتية.

تحسين وتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

اعداد خطط واستراتيجيات وسيناريوهات محتملة من أجل التنبؤ باحتياجات السكان طويلة الأجل.

- تعمل مؤسسة راند على دعم الحكومة الأمريكية وصانعي السياسات من أجل اتخاذ أفضل الخيارات الممكنة لتحسين جودة البرامج العامة، مستخدمة بذلك خبرتها التحليلية لمساعدة الحكومة في تشخيص مشكلات السياسة العامة، وتحديد البدائل وتنفيذ الحلول.
- تشارك مؤسسة راند في عملية صنع القرار من خلال أبحاثها وإصدارها للكتب وإعداد الندوات والمحاضرات ومساعدة المرشحين من الرؤساء في الانتخابات وإقامة المؤتمرات العلمية والدراسات التحليلية حول القضايا المطروحة على الساحة السياسية الأمريكية والرأي العام.
- ساهمت مؤسسة راند في صياغة السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكيةمن خلال إعطاء الأهمية لبرامج المساواة والرعاية الصحية والأمن الغذائي، والتعليم والأمن الداخلي، وعملت أيضا على تقديم حلول لسياسات عادلة على المدى الطويل كضمان رعاية صحية شاملة وذات جودة، تأمين الاحتياجات الصحية وكذا حماية وتحسين الوصول إلى التأمين العام والخاص.
- تهتم مؤسسة راند بتعزيز مجموعة من السياسات، أهمها:

الإنصاف العنصري والمساواة العرقية،رعاية المسنين، العدالة المدنية، الصحة، الأمن القومي، المناخ، التعليم، الرعاية الصحية، الطاقة والتنمية الاقتصادية.

- طرحت مؤسسة راند الخطوط العريضة لأهم القضايا التي تواجه صانع القرار الأمريكي محليا، أهمها: أزمة تعاطي المخدرات والمواد الأفيونية ، أزمة ارتفاع أسعار الأدوية، أزمة التعليم والعمل، أزمة تزايد العنف المحلي.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن مراكز الأبحاث والدراسات في المجتمع الأمريكي هي انعكاس لثقافة أنجلو سكسونية وحكم ديمقراطي ويمكن اعتبارها نموذجا فريدا من نوعه للتأثير على تطوير السياسات وإدارة الأزمات والنمو الاقتصادي. فحاجة صانع القرار الملحة إلى معلومات موثوقة المصدر تلبي احتياجات المجتمع وإلى تحليل منطقي ومنهجي جعله يعتمد على مراكز الأبحاث والدراسات التي أثبتت نجاعتها وقدرتها في مواجهة المستقبل وتوليد سياسات معادة التشكيل، وكسر الحواجز البيروقراطية، حيث نجدها أكثر ملائمة وكفاءة للتعامل مع الطبيعة الشاملة لقضايا السياسة العامة وأكثر كفاءة على جمع وتقصي الحقائق وتصورا لوسائل التنفيذ مقارنة بالجهاز الحكومي. كما لاحظنا من خلال البحث أن دور مراكز الأبحاث والدراسات قد تعاظم بشكل كبير في الدول الديمقراطية كدول أوروبا الغربية وبريطانيا وكندا بصفة عامة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي المرن والممارسة الديمقراطية التي عمدت إلى الاستفادة قدر الامكان من مراكز الأبحاث والدراسات ومن اسهاماتها الفكرية وكوادرها مقارنة بباقي دول العالم. حيث أن قدرة مراكز الأبحاث الأمريكية في الوصول إلى قاعدة واسعة من الجمهور مكنها من تكوين وبناء رؤى جديدة ومبتكرة ومستقلة للسياسة العامة مقارنة بباقي الفواعل غير الرسمية التي تهدف إلى تحقيق مكاسب لفئة معينة.

ويشترك النظام السياسي بمختلف أجهزته مع باقي الفواعل والقوى الاجتماعية في عملية صنع السياسة العامة حيث ضبط الدستور الأمريكي كافة التوازنات بين عمل الحكومة وباقي الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة. كما ساهم غياب الانضباط الحزبي الصارم والتبرعات المالية الضخمة في ازدياد عدد مراكز الأبحاث حيث انخرطت في عملية صنع السياسة العامة واستطاعت أن تكسب تأييد ودعم صانع القرار والمجتمع الأمريكي. حيث توفر أبحاثا عالية الجودة على المدى الطويل، ومن أهمها معهد بروكينغز مؤسسة راند، مركز التقدم الأمريكي،

معهد انتربرايز، معهد السياسات الاقتصادية ،..وغيرهم. ويعود نجاح هذه المراكز إلى الثقافة السياسية الأمريكية التي عمدت إلى توزيع القوة بين مختلف الفواعل الاجتماعية حيث عملت على مضاعفتها وتوظيفها في المجتمع. وكذلك يرجع إلى النظام السياسي المنفتح والذي أتاح الفرصة لمختلف اللاعبين للتأثير في مجريات العملية السياسية. حيث باتت الساحة السياسية صاخبة بتضاؤل دور الأحزاب السياسية مقارنة بتزايد دور الشركات والأعمال التجارية والمانحين الأفراد الذين يعبرون عن آرائهم مباشرة خلال عملية النقاش والمفاوضة السياسية. ما أدى إلى خلق أرضية خصبة لازدهار مراكز الأبحاث والدراسات وخلق بيئة ملائمة لسوق الأفكار وتزايد نشاط هذه المراكز التي باتت تعمل في الصفوف الأمامية جنبا إلى جنب مع الحكومة. بالإضافة إلى كل هذا ساعد الامتياز الضريبي الذي تحظى به مراكز الأبحاث والدراسات على تخصيب بيئة نموها وازدهارها حيث تعتبر مؤسسات خيرية معفاة من الضريبة. كما توجد امتيازات ضريبية وخصومات للمانحين المتبرعين لهذه المراكز من أفراد ومؤسسات وشركات تجارية وغيرها. كما ساهمت الممارسات الديمقراطية الأمريكية في نجاح هذه المراكز في التأثير على السياسة العامة حيث ضمنت وجود إطار يكفل حرية عملها واستقلاليتها وعدم تعرضها للضغوط السياسية، وخلق جو من الانسجام والتفاعل بين الحكومة وهذه المراكز وكذلك النخب المعارضة للحكومة.

كل هذه العوامل كانت بمثابة القوة الدافعة وراء نمو وتنوع هذه المراكز داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي حققت نجاحا كبيرا في مجال السياسة واستطاعت افتكاك مكانة مهمة للتأثير في عملية صنع السياسة العامة. لكن بعض الدراسات أشارت إلى أن نهج مراكز الأبحاث والدراسات قد تغير عما كان عليه منذ أربعين عاما الماضية حيث كانت المراكز البحثية تهتم بتقديم الأفكار الجديدة وابتكار الحلول بطريقة موضوعية وعلمية بحتة دون التركيز على هامش الربح، إلا أنها بمرور الوقت أصبحت تميل إلى وضع علاوات على أفكارها التسويقية ما أدى في كثير من الأحيان إلى المساس بجودة أبحاثها، كما أن مراكز الأبحاث قد اهتمت بالاستثمار في مجال الدعوة والمناصرة وإعداد بحوث وتقارير توافق ذوق العميل أو صانع القرار أو صاحب المصلحة طالما تكافئ بسخاء وتصبح أكثر رسوخا في عملية صنع السياسة العامة. وما يعاب على النظام السياسي الأمريكي مؤخرا هو محاولة تسيس هذه المراكز في ظل غياب الاشراف والرقابة على أعمالها هذا من جانب، ومن جانب آخر يبدو أن بعض المراكز البحثية لا تتمتع

بنفس القدر من الاستقلالية بحيث لا تمتلك كل المراكز السلطة المالية والفكرية والقانونية اللازمة التي تمكنها من العمل القوي والبناء وتقييم السياسات والمشاركة في عملية صنعها والتأثير فيها. وبالرغم من بعض الانتقادات الموجهة لمراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية إلا أنها تعتبر نموذجا ناجحا وفعالا ومثالا يحتذى به في مجال تطوير السياسة العامة، حيث أن تأسس الولايات المتحدة الأمريكية على نظام القوى المنفصلة أدى إلى تزايد دور مراكز الأبحاث والدراسات حيث يتم استشارتها قبل وضع أي سياسة أو اتخاذ أي قرار وهذا راجع إلى فاعليتها المثبتة في أبحاث السياسة حيث استطاعت انتاج تحليلات سليمة لمشاكل السياسة وتعد أكثر كفاءة من الأجهزة الحكومية في جمع وتوليف وتحليل المعلومات. كما أن الاستقلالية المتاحة لها مكنتها من تصميم أجنداتها والتكيف مع عملائها وزيادة التعاون بين المؤسسات داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية. كما اتضح لنا من خلال عملية البحث أن مؤسسة راند رائدة في مجال صنع القرار الأمريكي حيث برزت كجزء من حركة التحديث الأمريكية التي تركزت نشاطاتها بالأساس على تقديم المشورة السياسية لحقب متعاقبة، وعلى مدار العقود الماضية لجأ إليها صانعوا القرار في أمريكا لحل أكثر تحديات السياسة العامة تعقيدا. حيث شملت أبحاثها مجموعة واسعة من التخصصات مثل السياسة الاقتصادية والاجتماعية والصحة العامة والأمن والغذائي وغيرها. تمكنت خلالها من دعم الحكومة وصانعي القرار المحليين لاتخاذ أفضل الخيارات الممكنة لتحسين جودة البرامج العامة، معتمدة على خبرتها التحليلية في تشخيص مشكلات السياسة العامة وتحديد البدائل وتنفيذ الحلول. واعتبرت مؤسسة راند لدى بعض الدارسين ظاهرة فريدة من نوعها بين جميع مراكز الأبحاث الأمريكية حيث أن طريقة عملها تسمح بإيجاد حلول أكثر فاعلية للمشكلات المختلفة في وقت قصير كما تعكس آلية عملها مستوى عال من التفكير الذي يوجه العملية المعرفية إلى دراسة أشمل وأعمق للحقائق والظواهر. وتشارك مؤسسة راند في مجموعة واسعة من القضايا والمستجدات على الساحة السياسية الأمريكية من خلال المراكز والهيئات التابعة لها والتي تعمل بشكل مستقر للغاية والتي تسعى لأن تكون في تواصل دائم مع الادارة والجهات الفاعلة وصانعي القرار لضمان مراقبة مستجدات مواضيع وقضايا السياسة العامة، ما يجعل من مؤسسة راند مؤسسة نشطة للغاية وذات دور بالغ الأهمية في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الأخير يمكننا القول أنه في عالم يشهد العديد من التحولات والتغيرات السياسية من حيث الفكر والممارسة استطاعت الدول الديمقراطية أن تحافظ على مكانتها بل وأن تضاعف من قوتها وإستراتيجيتها للبقاء في المقدمة في حين نجد دولا تقبع مكانها منذ زمن ولا تكاد تغير ساكنا. حيث أن دولا مثل أمريكا وبريطانيا والدول الأوروبية اعتمدت فكرة ربط الممارسة السياسية بالفكر حيث أيقنت بأنه لا شيء يضاهي العلم من أجل التقدم والازدهار ولم لا بسط النفوذ وقيادة العالم. فقررت الاستفادة قدر الإمكان من مخازن الفكر لديها ومن العلماء والخبراء واعتبرتها مصدرا ضروريا للتعامل مع القضايا السياسية المعقدة في مختلف المجالات محليا ودوليا، فأنتجت مراكز الأبحاث والدراسات وخصصت بيئة خصبة ومحفزة لازدهارها والاستفادة من دعمها وخبراتها. مقارنة بباقي الدول التي تواجه تحديا كبيرا في استغلال الخزان الهائل من المعرفة الموجدة داخل هذه المراكز بسبب أنظمتها السياسية المغلقة التي ترفض أية وساطة سياسية كما أنها لا تثق في أي مصدر تمويل خارج عن سلطتها، كما أنها غير مهيأة بعد لمنح مراكز الأبحاث والدراسات الاستقلالية الكافية من أجل العمل بكل حرية وبعيدا عن مختلف الضغوطات. ومن أهم عوامل فشل مراكز الأبحاث والدراسات في هذه الدول نذكر:

- نظام سياسي وثقافة سياسية لا تتيح المجال لنشاط المراكز البحثية سياسيا.
- نقص الاستقلالية.
- نقص التمويل وعدم الثقة في مصادر التمويل الخارجية.
- البيروقراطية.
- وجود قطيعة بين الجامعات والمؤسسات السياسية.

بالإضافة إلى ذلك قد تنشأ مراكز الأبحاث والدراسات من قبل أشخاص همهم الوحيد تقاسم السلطة وخدمة مصالحهم وأهدافهم الشخصية.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

أولا- الجــداول:

1. الجدول رقم 01: تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات. ص 31.
2. الجدول رقم 02: توزيع مراكز الأبحاث والدراسات في بعض دول العالم. ص 42.
3. الجدول رقم 03: أهم مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية. ص 95.

ثانيا- الأشكال:

1. الشكل رقم 01: توزيع مراكز الأبحاث عبر قارات العالم. ص 39.
2. الشكل رقم 02: نموذج ايستون المبسط للنظام السياسي. ص 52.
3. الشكل رقم 03: مخطط الانتوساي لتحديد عناصر السياسة العامة. ص 64.

قائمة المصادر والمراجع

أولا–قائـــــمـــة المصـــــادر:

I. القرآن الكريـــــم.

1. سورة المجادلة الآية 11.

II. الدساتير:

1. دستور الولايات المتحدة الأمريكية نسخة معدلة 1978–1992.

ثانيا/ قائمة المراجع باللغة العربية.

I. الكتب:

1. أندراسون، جميس. ، ترجمة عامر الكبيسي .**صنع السياسيات العامة** . عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999.
2. أيمن، الفيصل، **دور مراكز الفكر والرأي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي** . بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط،2016.
3. بشير، خالد، **مراكز الدراسات العربية:الأولويات البحثية وصناعة العقول** . إسبانيا: مؤسسة أبعاد للدراسات المستقبلية،2020.
4. بوشيه، ستيفن. ترجمة ماجد كنغ. **مراكز الفكر أدمغة حرب.** لبنان: الفارابي للنشر،2009.
5. حسن ،ابراهيم محمد، **مراكز البحوث والدراسات: تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق** . مصر: المركز الديمقراطي العربي،2017.
6. الخزرجي، ثامر كامل محمد. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** .الأردن:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004.
7. الشيخلي، عبد القادر ، **البحث العلمي المؤسسي.** واشنطن: معهد الامام الشيراوي الدولي للدراسات،2020.
8. عبد الرحمن أحمد، **مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية** . الإمارات مركز العرب للدراسات،2020.
9. عبيد، منى مكرم. **نحو دور مؤثر لمراكز البحث والتفكير في صنع السياسات في مصر** . مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،2004.

10. عبيدات، محمد . **منهجية البحث العلمي : القواعد ، المراحل، التطبيقات** . ط2. الاردن: دار وائل للنشر والطباعة، 1999.

11. العبيدي، مثنى فائق . **مقارنة نظرية في السياسة العامة** . تكريت: كلية العلوم السياسية، 2019.

12. ناصر الشيخ، علي. **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة في فلسطين** . فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات،2010.

13. الغزالي،أسامة. **حرب الأحزاب السياسية في العالم الثالث** . الكويت: سلسلة المعارف للنشر،1987.

14. فخر أحمد، **مراكز الأبحاث**. مصر: مركز الدراسات المستقبلية،2004.

15. الفهداوي، فهمي خليفة . **السياسية العامة منظور كلي في النبية والتحليل** . عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.

16. القروي، هشام. **مراكز البحوث الامريكية ودراسات الشرق الاوسط بعد 11سبتمبر**. ط1 لبنان: مكتبة فهد الوطنية للنشر،2013.

17. كاطع علي سليم. **دور الرأي العام في السياسة الخارجية الامريكية** . المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية و السياسية، 2017.

18. ماجد، محي الدين، **الأحزاب السياسية في الولايت المتحدة الأمريكية: دراسة في التطور التاريخي خلال القرن 19**. مصر: مكتبة الرقي للنشر،2022.

19. محمد، حسن ابراهيم، **مراكز البحوث والدراسات: تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق**.مصر: المركز الديمقراطي العربي،2017.

20. محمود خالد وليد محمود . **مراكز البحث العلمي في الوطن العربي** . لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014.

21. مشورب،ابراهيم.**المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة** . بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر،2004.

22. ميدقيتز، توماس. ترجمة نشوي ماهر. **مراكز الأبحاث في أمريكا**. ط 1. قطر: 2010.

23. هانتغتون، صامويل. ترجمة سمية فلعبود. **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** .لبنان: دار الساقي للنشر،1993.

24. وهبه،موسى. **مقاربات انتقادية لنظام هيغل الفلسفي: المباني المعرفية لمنظومة هيغل الفلسفية**. العراق: المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية،2020.

25. الوينز، لاري. ترجمة جابر سعيد عوض . **نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية** . القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة،1992.

26. ياغي، عبد الفتاح. **السياسة العامة النظرية و التطبيق**. الامارات العربية المتحدة: جامعة الامارات، 2009.

II. المقـالات:

1. ابلسون دونالد . " مؤسسات الفكر والرأي سياسة الولايات المتحدة الامريكية"، **المجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الامريكية** ، نوفمبر، 2002.

2. بكر مروة محمد عبد المنعم . "دور الرأي العام في صنع السياسة العامة بالولايات المتحدة الامريكية: مواجهة ادارة ترامب لجائحة كورونا كدراسة حالة "،**مجلة كلية التجارة** ،جامعة القاهرة، 2021.

3. بوريش رياض. "السياسة من المنظور حكومي" ، **مجلة الحوار المتوسطي** ، جامعة منتوري ،قسنطينة، 5،2016.

4. بوريش رياض. "السياسة من المنظور حكومي ". **مجلة الحوار المتوسطي** ، جامعة منتوري ،قسنطينة،4،2016..

5. بوريش رياض." السياسية العامة العالمية العالمية ومفهوم الحكم العالمي"، **مجلة الحوار المتوسطي** قسنطينة، 13،2016.

6. بوريش رياض." السياسية العامة العالمية العالمية ومفهوم الحكم العالمي"، **مجلة الحوار المتوسطي** العدد 13، .2016/12/14، قسنطينة، 2016.

7. بوشناقة شمسة . " تأثير مراكز الفكر في الولايات المتحدة على صنع السياسة الخارجية"، **مجلة العلوم القانونية و السياسية** ،15،2017.

8. تلا عاصم فائق. "السياسات العامة"، **مجلة الاقتصاد والادارة**، بغداد،2017،2.

9. ركاش جهيدة. "دور المؤسسة التشريعية في صنع السياسة العامة في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة** ،1،2001.

10. روبنسون ليندا. "مركز راند للسياسة العامة في الشرق الأوسط"، **الجريدة الالكترونية لمؤسسة راند**،2023.

11. زبيري عبد الله. " أشكال وأساليب الجماعات الضاغطة رجال الاعمال والحياة السياسية أنموذجا"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، 2021.

12. زكي الجابر سرمد ، "التوظيف الامريكي لمنظمات المجتمع المدني"، **مجلة دراسات دولية**

13. ساولي فيصل ."دراسة وصفية للعلاقات الارتباطية متابعة وسائل الاعلام و المشاركة السياسية"،الجزائر،2001.

14. سرمد على جابر . "التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني "،**مجلة الدراسات الدولية**، 55،2019.

15. شرقي محمود. "أجهزة اتخاذ القرا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلة المفكر**، بسكرة،4،2021.

16. صابر أمين هزار. مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة العامة، **مجلة الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية**،العراق،2008،04.

17. عباس حسين جواد الحميري. "صياغة السياسات العامة: اطار منهجي"، **مجلة أهل البيت**،العراق،2020،1.

18. العبد الله عمر وآخرون. " دور مراكز الابحاث والدراسات في السياسة الخارجية الامريكية"، **المجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، 02،2008.

19. العبيدي مثنى فائق ، "مقارنة نظرية في السياسة العامة "، **مجلة تكريت، كلية العلوم السياسية**، 2019.

20. عطية مصطفى نور الدين. "اللوبي الصهيوني في الكونغرس الامريكي"، **مجلة هوامش**، باريس،138،2016.

21. عمر فلاق ، "قراءة حول واقع مراكز الفكر في العالم " **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، 31،2021.

22. الفارس عبد الرزاق فارس . " مراكز البحوث وصناعة القرار في دولة الامارات العربية المتحدة " **مجلة التنمية السياسية والاقتصادية** ،2،2003.

23. فريد أسد الدين. "دور جماعا الضغط في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية" **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، 4،2020.

24. ماكغان جيمس . " مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الاوطان " **االمجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الامريكية** ، 2002.

25. محمود محمد علي . "السياسة العامة رؤية في عوامل التطور والمدارس الفكرية "، جامعة كركوك ، كلية القانون والعلوم السياسية ، **مجلة العلوم السياسية**، 2020.

26. مخلوف رامي."الاقتراحات في تحليل النظم السياسية المقارنة :اقتراب تحليل النظم أنموذجا "، **مجلة اكاديمية للعلوم السياسية** ،3،2020.

27. مركز الانتوساي . "تقييم السياسة العامة "، **مجلة المنظمة العالمية للسياسة** العامة،السويد،2016.

28. مها يحي محمد. "تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية"، **مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية**،مصر ،2018،1.

29. نامق بسمة خليل . "مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدول الحديثة النموذج الأمريكي "، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، 4،2019.

30. النعمي السائح العالم . "مفهوم صنع السياسية العامة ومراحلها"، **مجلة الاسناد** ، ليبيا، 11،2016.

31. هاس ريتشارد. "مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية" **المجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الأمريكية**، 2،2002.

III. المحاضرات:

1. دريدي، ابتسام، محاضرات مناهج البحث في العلاقات الدولية:الاقتراب الوظيفي البنائي، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

2. عبد القادر ، عبد العالي، محاضرات النظم السياسية المقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سعيدة ، 2007-2008.

3. قوادرة، حسين، محاضرات النظم السياسية المقارنة ، جامعة أم البواقي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية العامة ، ماستر 01، دفعة 2016.

IV. المؤتمرات:

1. **ICFS.** "نحو دور مؤثر لمراكز البحث والتفكير صنع السياسات العامة في مصر". ندوة افتتاحية. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.القاهرة، 2004.
2. عارف نصر محمد. "نطريه النخبة ودراسة النظم السياسية العربية الامكانيات والإشكاليات"، المؤتمر الثالث للباحثين الشباب بعنوان :" النخبة السياسية للباحثين الشباب"، القاهرة،1996.
3. العجاتي محمد. "مقدمة حول السياسة العامة"، **منتدى البدائل العربي للدراسات**. مصر، 2019.

V. رسائل جامعية:

1. كريمة بقدي. الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير،الجزائر،جامعة تلمسان،2012.

VI. المواقع الالكترونية:

1. احمد السيد كردي،إدارة السلوك التنظيمي. تم تصفح الموقع في 21 نوفمبر 2021 على الساعة 19:30 على الرابط « http://www.scribd.com»document.
2. اقتراب الجماعة. الموسوعة السياسية. تم تصفح الموقع في 24 فيفري 2022 على الساعة 10:10. على الرابط http://political.ency chopedia.org .
3. اقتراب المؤسسي. الموسوعة السياسية. تم تصفح الموقع في 21 مارس 2022 على الساعة 10:51. متاح على الرابطhttp://political-encyclopedia-org .
4. جماعات الضغط في الولايات المتحدة الامريكيةِ. تم تصفح الموقع في 16 جوان 2021 على الساعة 16:30. على الرابط « http://www.noonpost.com»content.
5. دور المراكز البحثية الأمريكية في عملية صنع القرار السياسي دراسة حالة مؤسسة راند . تم تصفح الموقع في 18 أفريل 2023 على الساعة 16:30 . على الرابط http//www.ufee-site/post.

6. دور مؤسسة راند في صنع القرار الأمريكي. تم تصفح الموقع في 13 مارس 2023 على الساعة 14:25. على الرابط
http://hsrd/programs/immigration/security/operation/program .
7. السلطة التنفيذية. تم تصفح الموقع في 15 ديسمبر 2021 على الساعة 21:00. على الرابط http://www plateforme pédagogique univ-sétif.
8. طرق عمل الأحزاب السياسية داخليا. شبكة المعرفة الانتخابية.تم تصفح الموقع في 11 نوفمبر 2021 على الساعة 13:51. على الرابط
http://www.aceprojet.org »topics »pcd.
9. عمر طارق، الاحزاب السياسية في امريكا. تم تصفح الموقع في 01جوان 2021 على الساعة 15:05. على الرابط http://www.q8yusa.com .
10. الفرات، مراكز الابحاث والدراسات ودورها وأهميتها. تم تصفح الموقع في 27 سبتمبر 2021 على الساعة 15.00. على الرابط http://www.firat.com .
11. مجموعة راند الاستشارية. تم تصفح الموقع في 22 ماي 2023 على الساعة 11:02 على الرابط http://www.Randconsultinggroup.net .
12. محمد ساكري ،نشأة وتطور علم السياسية العامة. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية 2021.تم تصفح الموقع في 08 أفريل 2022 على الساعة 11:01. على الرابط http://politics.dz.com .
13. محمد صخري، صنع وتنفيذ السياسة العامة في العراق، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، الجزائر، 2019. تم تصفح الموقع في 26 نوفمبر 2021 على الساعة 19:02 على الرابط http://www.polities-dz.com.
14. مروان سمور، الانتخابات الأمريكية تكشف عن أخطر مركز أبحاث أمريكي. تم تصفح الموقع في 20 أفريل 2023 على الساعة 22.00. على الرابط
http://nubasher.aljazeera.net/blog/ .
15. معايير الجودة العلمية لمؤسسة راند. تم تصفح الموقع في 23 مارس 2023 على الساعة 21:00 على الرابط http://rand.org/ar/about/quality.html.

16.مي رأفت عامر، التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني. الموسوعة السياسية الالكترونية،2019،ص01.تم تصفح الموقع في 15 جوان 2021 على الساعة 17:00 على الرابط http://www.political-encycolopedia.org.

17.ويليام غالستون،الديمقراطية الأمريكية وسلطة المال. تم تصفح الموقع في 05 ماي 2021 على الساعة 18:00. على الرابط http://www.aldjazeera.net/tv/.

ثالثا/ المراجع باللغة الأجنبية:

1/كتب:

1. Tingstad, **About the rand climate resilience center**. California: Rand electronic library,2022.
2. Alain Faupin, "La pensé au service de l'action : les think tanks Américains", **Revue internationale et stratégique**, 2003,52.
3. Albert D," Domestic policy and policy making". **Univ-Oxford press, Review questions**,3,2019.
4. Alek Chance, **think tanks in the United States.** China: institute for china America studies, 2016.
5. Alek chance, **Think tanks in the US .** Washington : institute for china – America studies, 2003.
6. Alex Abella**, Soldiers of reason, the rand corporation and the rise of the American_empire.**USA: Edition ACEGIKJHFDB,2008.
7. Andrez Rich, **think tanks, public policy, and the politic sof expertise.** Cambridge: univ-press,2004.
8. Augenstein B, **Abrief history of rand's mathematics department and some of its accomplishments.** Santa Monica CA: Rand center,1993.
9. Ayman add ulkareem , **the role of thnik tanks in the decision making process of foreign politics**. series studies.Al –bayan enters palming,2019.
10. Benjamin Schwars, "America's think tank politics warps a new **history** of the mysterious rand corporation**". Columbia, journalisme review** , 1754 ,2008.
11. Bob Harrison**, Reactivating retirees for police service in times of crisis.** California : The rand blog,2020.
12. Cahill Meagan ,Melissa Labriola, **Policy killings proud map of research priorities for change.** California: Rand corporation center,2021.

13. Carra S.Sims, **Fewer FEMA employees experienced work place harassment or discrimination in 2021 than 2019 more progress needed.** California: Rand office media relation,2022.

14. Charles ;l cocbran , **public policy prespecpective and choices**. USA :lyme riemer,2014.

15. Cheeseman Nic, **Politics meets policie**. Sweden :the emergence of programmatic political partied , 2014.

16. Collins Martin, **Rand history project interviews**. USA: National air and space museum archives,1990.

17. Cristina Juliana, **what are think tank revisiting the dilemma of the definition.** Brazil : University federal , 2017.

18. Danieele kurtzleben, "Think tanks,employees tend to support democrats", **New York times,** 06,2011.

19. David Palumbo-liu, **why they are not US :think tank vs universities**. US:hoover institution,2020.

20. Digby.L, **Operations research and systems analysis at rand 1948-1967.** Santa Monica CA-Rand center,1989.

21. Djamel Algahtani,**The need strategic research and systems and study center Think Tanks in the kingdom of Saudi Arabia**. California: Naval postgraduate school,2014.

22. Hans ping ,**Rand Europe**. Cambridge :rand electronic lkibrary,2023.

23. Hastings C, **Approscemations for digital computers Princeton**. NJ : Princeton university press,1955.

24. Hermann Ploppa, **Rand Corporation.** Germany: Bell centre ,2015.

25. Howard Wiarda, **"**The new powerhouses : Think Tank and foreign policy" **. American Foreig policy electronic journal**,N30. 2008. P111.

26. Jack Riely, **Homeland security operational analysis center.** California: Rand electronic library,2022.

27. James Anderson,"Ucla-Rand center for law and public policy", **California ,the Rand online journal**, 443,2016.

28. James McGcann , **think tank in policy making do making do they_matter ?** Washington ,2011.

29. james Mcgcann,Think tanks and policy advice in the U.S, electronic journal of the US department of state, 3,2005.

30. James willson, **Policy research center**. California: Rand electronic library,2022.

31. James Mgccann**," think tanks and the trans snatronaliztion of** foreign policy an electronic**",** **journal of the US department of states** ,N3,V7,November,2002.

32. Jardini D-R , "**Out of the blue yonder: The rand corporation's diversification into social welfare"** research doctoral dissertation. collage of communities and social-Carnegie melloncem- pittsburgh,PA**,** 1996.

33. Jeff Trandahl, **Our American Government.** (Washington: collection of the US house of representatives, 2003.

34. Jennifer Kanvanagh, Michael Rich, **Truth Decay**. USA: Social media analysis,2018.

35. Johnson John. **Unsaid handbook legislative stremg thence.** Washington : center for democracy and governance,2004.

36. Jonathan H.cantor, "Admissions to drug treatment programs fell sharply during first year of covid-19 pandemic**, Journal Network Open**,2022.

37. Jonathan Welbrun, **Rand Kenneth R. Feinberg center for catastrophic risk management and compensation**. California: Rand electronic library,2022.

38. Josef Braml **. US and German Think tanks in comparative perspective .** German: German policy studies ,2006.

39. Joseph Tatarewicz, **The research and evelopment(Rand)corporation video history collection**. Washington: smith simian institution archives,1987-1990.

40. Joson Matheny, **Rand Corporation Center**. California : Rand electronic library,2020.

41. Julia Rollison **,Social and economic rand**. Santa Monica: Office of media relations,2023.

42. Karen Donovon , "Does rand walk the talkon labo policy**"**. **New York times,** 3,2004.

43. Kokusai Horitsuka, **Rand institute civil justice**. Australia: libraries Australia Authorities,2019.

44. Louis miller, .**Operations research and policy analysis at RAND(1968-1988).** Santa Monica California: Rand center,1989.

45. Madlen serban,**supporting public policy making throuch policy analy sis and policy le oriming**.EVR peen ,training foumdation,2015.

46. Malcolm Williams**, The rand corporation is a nonprofit institution that helps improve policy and decision making through and analysis,** California: Rand-center,2012.

47. Maria Atolito, **US based institution that word on democratic consolidation in Latin America.** America: American policy studies, 2008.

48. Martin Collins, **Rand history project interviews,1985-1990.** Washington : **National air and space museum** archives,1985-1999.

49. Mcgann.James G.**Think Tanks and policy Advice in the US**, Philadelphia. Pennsylvania :Foreign policy research institute, 2005.

50. Mellissa kay, **Educator has markedly increase but districts have taken actions to boost teacher ranks** USA: American school district panel survey,2021.

51. Mellissa Macc kay **, louis shaxtion :un standing and applying basic public:consepts,beyond policy analysis**. USA: American school district panel survey,2005.

52. Moncada**,why attention to management** ?. series: the managing think tanks on tank,2013.

53. Nie Juhe, **civil thnik tanks business model and management frame work**.Sweden, 2021.

54. Olivire Urritia, " the role of think in the definition and application of defence policies and strategies**" Espanola: revista de instituto de Espanola studios estrategicos** , 2013.

55. Patrick Kollner,"Pascal Abb, Understanding the development of think tanks in: mainland China, Taiwan, and Japan**",German Journal pacific affairs**,n1 2015.

56. Pierre Leptite, **le rôle des think tanks.** Paris :centre d'étude recherche NP,2010.

57. Rafiq Dossani, **"**The Rand center for Asia pacific policy(CAPP)", **California ,the Rand online journal,**2022.

58. Rand congressional alerts and new letter subscription**, The rand electronic journal**, 588,2022.

59. **Rand contributions Making a defense Bibliography**. California: rand electronic library,2012.

60. Robert Longley, **"**what is domestic policy in U.S government" **?,New York, electronic journal of thoughtCo,**july27 2021.

61. Robert Vass, **"the role of think tanks in the future of Europe."** "**European think tanks Seminar**": Madrid 10-12 April, 2019.

62. Robin Meili, "**Center for Russia and Eurasia"**, California ,the Rand online journal,2023.

63. "Relational assessment for policy makers"**, The rand electronic journal,** 575,2022.

64. Sarah Hunter," Rand center on housing and homelessness**", USA, kcal-news staff journal,**N1,Janaury2023.

65. Sarah Toevs **,Center for the study of aging**. USA: Boise state university,2022.

66. Shannon,sutton: **the think tanks and university**.series-next steps jumping the hurdles ,2016.

67. Smith Rodney,A **Compilation of political party statues** . Washington : Institue National democratic, 2001.

68. Strem Jason, **"**AB how the US is governed"**, Virginia, Braddock communication**, 5,2017.

69. Struyk . R.J , **managing think tank :political guidance for.** maiming organizations the unban-institute,2006.

70. Tatyon Bajerova, **"** think tanks and univ- in the knowledge-based-economy" **Zealand : center of researchers on europe**,1,2016.

71. Tevi.Tory, **Devaluing the think tank.(Denville:** National Qffairs-Wintter,2012.

72. **The federal court system in the US**, Washington ,Department program service, Edited par 4th edition, 2016.

73. **The global indicator report about think tanks for 2015 AL-BAYAN** center for studies and planning,2015.

74. **The rand corporation is a nonprofit institution that helps improve policy and decision making through and analysis**. California: Rand center, 2012.

75. Thomas med. Vetry**, Think thanks in america2012**. Chicago: Univ-Chicaga press London, 2021.

76. Tomas Medvetz, **Think in American. USA:** university of Chicago, 2012.

77. Tomes, **Think tanks in American.** Chicago : university of chicago,2012.

78. Uxfeng Zhu, Understanding the development of think tanks in: mainland China, Taiwan, and Japan**",German Journal pacific affairs**,n1 2015.

79. Wiarda Howard,"The new power houses :Think Tank and foreign policy**", Journal American Foreign policy**, 30,2008.

80. William Clinton, **the president of the US** . Washington: collection of the US house of representatives, 1998.

2/ مراجع الكترونية باللغة الأجنبية:

1. **About the office of congressional relations**, on website : /http:// www.rand.org/congress/about.html/On 16/03/2023 at: 09:30.
2. **The rand corporation is a nonprofit institution that helps improve policy and decision making through and analysis**. On website: /http://www.rand.org/Rand-CP48924-2012.pdf on 23/03/2023 at: 21:25.

3. **Public Sector**, on website: /http://www.rand.org/capabilties/public.html#teaser-list-public-sector.on 17/04/2023 at: 14:30.
4. **Rand corporation**, on website: /http://uhistory.ru/populjarmaja-hteraturu/223-rand- corp/2010, on 20/04/2023 at: 22:30.
5. **Social justice requires public policy**, on website:/http://everytexan.org/ on 12/02/2022 at: 19:38.
6. **Top ten most influential think tanks**. On website: /http://www.academicinfluence.com/inflection/study-guides/influential :thinktank/on 28/03/2023 at: 21:30.
7. **Gutrbrod , How Think Tank word Analyaing Budgets**.on website: http//www.Onthinktanks. Org/articles/how- think- tanks – zord-analyaing-Budets. on 13/12/2022 at: 13:29.
8. **Singham Mano, the difference between think tanks and research universities**. On website: http://www.freethooughtblogs.com on 22/03/2019 at: 13:05.
9. **Evans C Amy ,what is federalism** ? on website http://www.study.com/learn/lesson on 12/02/2021 at: 15:30.
10. **What is public policy**? on website http://www.civiced.org/ on 12/02/2021 at: 16:30.
11. **Harrymn William, The executive branch the US government**. On website :http://www.whitehouse.gov on 29/10/2020 at: 18:52.
12. **The legislative Branch Intermediary level legislative branch**.on website :http://www.uscis,gov/ citren/ ship on 16/03/2021 at: 16:09.
13. **Party organization-American government and politics**. on website: http://www.open.lib.umn.edu on 12/12/2021 at: 12:5, p03.
14. **Bret Fraussen,Daren Haplin. think Tanks and strategicpolicy- making : the contribution of think tanks policy advisory systems** .on website: http:// www.reserchgatnet/piblication/ 294728669/. 2016/ on 07/08/2022 at: 14:20.
15. **Constitution of US :Analysis and interpretation**. On website: http://www.govinfo.gov/collection on 13/12/2021 at: 14:25.
16. **Gutebrod, How Think tank work analyzing budgets**. On website: http://www.onthinktanks.org/articles/how-think tanks-work-analyzing-budgets/2013 on 13/12/2021 at 15:00 .
17. **Ritter Waltrawt, The role of think tanks** .on web site: http//www.odecad.org .on 15/09 /2021,at: 16:54.
18. **Rand corporation foundation,** on web site: /http://www.loc.gov/item/cwaN000372/on 08/04/2023 at: 20:25.
19. **Christoph matthies, Think Tanks den USA and iheinfluss als instruments der politik berating**.2005/http://www.grin/com/document/75365.
20. **Rand corporation**, On website: http://www.rand.org/about /how-we-are-funded.html# US. government/ on 18/02/2023 at: 17:23.
21. **Dennis Bogosh, The rand corporation is the world's first think tank**, on website: http//www.psyfactor.org/lib/rand.htm. on 18/02/2023 at: 19:15.

22. **Rand funded projects**, on website: http://macfound.org/grantee/rand-corporation-6173/ on 18/02/2023at: 20:25.
23. **Research department**, on website: http://www.rand.org/jobs/research-department.html, on 21/05/2023 at: 11:03.
24. **Rand corporation**, on website: http://www.rand.org>about /on 09/02/2023 at: 14:59.
25. **Social justice requires public policy**, on website: /http://everytexan.org/ on12/02/2022 at: 16:35.
26. **National security research division**. On website: http://www.rand.org/NSRD/ on 15/04/2023 at: 23:27.
27. **About the pardee rand graduate school**. on website : http://www.campaign.org/about-pradee-rand on 15/04/2023 at: 12:25.
28. **Waltaut ritter, "the role of think tanks**", on :15/09/2021, onwebsite : http//www.odecd.org,2009.

الفهرس

الصفحـــة	الهـــــوضـــــوع
أ	شكر وتقدير
ب	اهداء
1	مقدمـــــة
98-18	الفصل الأول : الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة
47-19	المبحث الأول : ماهية مراكز الأبحاث والدراسات
35-19	المطلب الأول : مفهوم مراكز الأبحاث والدرسات
44-35	المطلب الثاني : السياق التاريخي لتطور مراكز الأبحاث والدراسات
47-45	المطلب الثالث : الاتجاهات النظرية في تحليل ظاهرة مراكز الأبحاث والدراسات
67-48	المبحث الثاني : ماهية السياسة العامة
59-48	المطلب الأول : الاطار النظري للسياسية العامة
67-59	المطلب الثاني : مفهوم السياسة العامة
88-68	المبحث الثالث : مفهوم عملية صنع السياسة العامة وعلاقتها بمراكز الأبحاث والدراسات
73-68	المطلب الأول : تعريف عملية صنع السياسة العامة ومراحلها
83-74	المطلب الثاني : الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة
88-83	المطلب الثالث : علاقة مراكز الأبحاث والدراسات بعملية صنع السياسة العامة
152-91	خلاصة الفصل
103-92	الفصل الثاني : مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وأثرها على عملية صنع السياسة العامة
97-92	المبحث الأول : مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية
100-97	المطلب الأول : السياق التاريخي لنشأة مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية

المطلب الثاني : تصنيفات مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وصور عملها	103-101
المطلب الثالث: الفرق بين المراكز البحثية والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية	125-103
المبحث الثاني: الاطار العام لعملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية	107-103
المطلب الأول : صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية	114-107
المطلب الثاني: صانعوا السياسة العامة الرسميون في الولايات المتحدة الأمريكية	125-114
المطلب الثالث : صانعوا السياسة العامة غير الرسميون في الولايات المتحدة الأمريكية	151-125
المبحث الثالث: أثر مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية على عملية صنع السياسة العامة	138-126
المطلب الأول : استراتيجية مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية ودورها في عملية صنع السياسة العامة	148-138
المطلب الثاني: عوامل تعاظم دور مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية في عملية صنع السياسة العامة	150-148
المطلب الثالث : تقييم دور وأثر مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية في عملية صنع السياسة العامة	152-151
خلاصة الفصل	210-154
الفصل الثالث : دور مؤسسة راند في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية – دراسة حالة –	165-155
المبحث الأول : التعريف والنشأة	157-155
المطلب الأول : النشأة والتأسيس	161-157
المطلب الثاني : الموقع والتمويل	165-161

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	174-166
المبحث الثاني: الفروع والمراكز التابعة لمؤسسة راند	169-166
المطلب الأول : المراكز الممولة اتحاديا	171-169
المطلب الثاني: الفروع الدولية لمؤسسة راند	174-171
المطلب الثالث : المكاتب والهيئات الاستشارية لمؤسسة راند	184-174
المبحث الثالث: الاسهامات الفكرية لمؤسسة راند ومعايير الجودة العلمية	179-174
المطلب الأول : الاسهامات الفكرية لمؤسسة راند	181-179
المطلب الثاني: مناقشة وتحليل السياسات في مؤسسة راند	184-181
المطلب الثالث: معايير الجودة العلمية لأبحاث مؤسسة راند	208-185
المبحث الرابع: أثر مؤسسة راند على عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية	192-185
المطلب الأول : استراتيجية مؤسسة راند لصنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية	201-192
المطلب الثاني: نماذج مساهمة مؤسسة راند في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية	208-201
المطلب الثالث : مؤسسة راند وتحديات السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية	210-208
خلاصة الفصل	223-212
الخاتمة	224
فهرس الجداول والأشكال	239-226
قائمة المصادر والمراجع	243-241
فهرس المحتويات	243-241
الملخص	244

الــمــلـخص:

تتناول هذه الدراسة بدور مراكز الأبحاث في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتخصيص مركز راند للبحث والتطوير كنموذج للدراسة.

أما اشكالية الدراسة فتمحورت حول:" **ما مدى مساهمة مؤسسة راند في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية؟**"

ودراستنا تهدف من خلال تسليط الضوء على هذا الموضوع، إلى توضيح دور مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية وتسليط الضوء على مؤسسة راند للبحث والتطوير التي تعتبر من أهم مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية ذات الحضور القوي في الساحة السياسية عموما ومجال تطوير أبحاث السياسة العامة على وجه الخصوص حيث دشنت عصر التعاقد مع الحكومة الأمريكية ومختلف أجهزتها الادارية وعملت كمؤسسة مستقلة من أجل تحسين جودة برامج السياسة العامة وتحسين وتعزيز آليات وبرامج الرفاه الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع الأمريكي.

الكلمات المفتاحية: مراكز الأبحاث الأمريكية، مراكز الفكر والسياسة العامة، مؤسسة راند.

Abstract :

This study deals with and is interested in studying the role of research centers in the process of making public policy in the United States of America, and allocating the Rand Center for Research and Development as a model for the study.

As for the problem of the study, it revolved around: "**What is the extent of the RAND Corporation's contribution to the public policy-making process in the United States of America?"**

And our study aims, by shedding light on this subject, to clarify the role of research and study centers in the process of making public policy in the United States of America, and to shed light on the RAND Corporation for research and development. Which is considered one of the most important American research and studies centers with a strong presence in the political arena in general and in the field of developing public policy research in particular, as it inaugurated the era of contracting with the American government and its various administrative agencies and worked as an independent institution in order to improve the quality of public policy programs and improve and strengthen mechanisms and programs for social and economic welfare within American society.

Keywords: American think tanks, think tanks and public policy, the RAND Corporation.